

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة اليرموك

قسم اللغة العربية وآدابها

الدراسات العليا - دكتوراه لغة ونحو

الفائدة النحاطية في نظرية النحو العربي

The Benefit Of Speech In The Theory Of Arabic Grammar

إعداد

أحمد حسن إسماعيل الحسن

إشراف

الأستاذ الدكتور فيصل إبراهيم صفا

الفائدة التخاطبية في نظرية النحو العربي

إعداد

أحمد حسن إسماعيل الحسن

بكالوريوس لغة عربية، جامعة اليرموك، 2000م.

ماجستير لغة عربية، لغة ونحو، جامعة اليرموك، 2003م.

قدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك.

وافق عليها

أد. فيصل إبراهيم صفا رئيساً ومشرفاً

أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك

أد. فوزي حسن الشايب عضواً

أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك

أد. إسماعيل أحمد عمايرة عضواً

أستاذ النحو وعلم اللغة، الجامعة الأردنية

أد. محمود حسين وردات عضواً

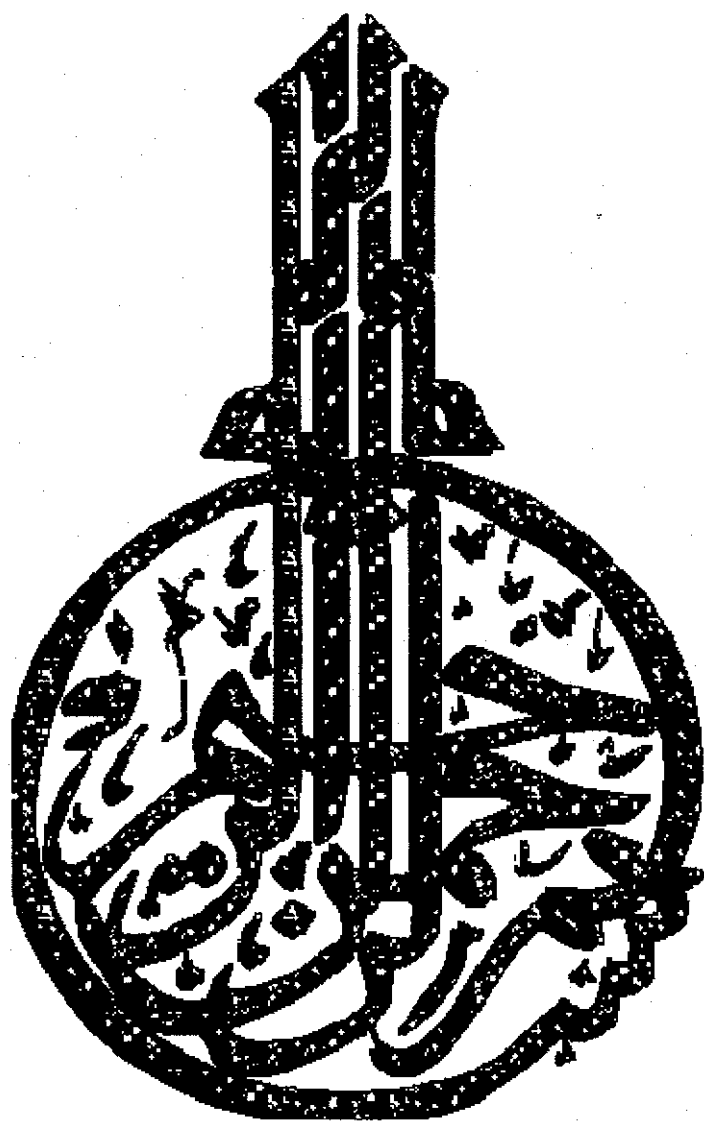
أستاذ اللغة الإنجليزية، جامعة اليرموك

د. عبد الحميد محمد الأقطش عضواً

أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك

تاريخ مناقشة الأطروحة

2009 / 4 / 30م



إهداء

إلى والديّ الكريمين

عرفانا ووفاء

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور فيصل إبراهيم صفا؛ لتفضله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، ولما أبداه من نصيح وإرشاد ومتابعة، وتوجيه وتصحيح، كان له الأثر الكبير في هذه الرسالة. فجزاه الله عني خيرا الجزاء

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة:

الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب

و الأستاذ الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة

والأستاذ الدكتور محمود حسين وردات

والدكتور عبد الحميد محمد الأقطش

على تفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الأطروحة، ولا شك أنني سأفيد من ملحوظاتهم ودقائق علمهم.

وأقدم بالشكر لكل من أعانني في الحصول على مرجع أو مصدر، وأخص منهم: الأستاذ الدكتور سعد مصلوح، والدكتور صالح الشاعر، والدكتور العبد الجلولي، والدكتور مسعود صحراوي، ومركز الملك فيصل في السعودية.

سائلا المولى عز وجل أن يكتب لهم جميعا أجر ما قدموا

فهرس المحتوى

	الملخص
	المقدمة
5-1	
-6	الفصل الأول: الفائدة التخاطبية المفهوم والحقيقة
7	0.1 تمهيد
20-7	1.1 مفهوم الفائدة التخاطبية
7	1.1.1 التخاطب
8	1.1.1.1 الخطاب
10	1.1.1.1.1 الاتجاه الشكلي
11	2.1.1.1.1 الاتجاه الوظيفي
13	2.1.1.1.1 السياق
13	1.2.1.1.1 مفهوم السياق
13	2.2.1.1.1 عناصر السياق
15	2.1.1 الفائدة التخاطبية
57-20	2.1 حقيقة الفائدة التخاطبية
20	0.2.1 تمهيد
20	1.2.1 الفائدة التخاطبية من منظور لغوي
20	1.1.2.1 من منظور علم لغة النص
24	2.1.2.1 من منظور تحليل الخطاب
26	1.2.1.2.1 مبدأ التعاون.
28	2.2.1.2.1 مبدأ الفهم المحلي
28	3.2.1.2.1 مبدأ القياس
29	3.1.2.1 من منظور التداولية
31	1.3.1.2.1 نظرية أفعال الكلام عند أوستن

37	2.3.1.2.1 نظرية أفعال الكلام عند سيرل
47	2.2.1 الفائدة التخاطبية من منظور اجتماعي
51	3.2.1 الفائدة التخاطبية من منظور نفسي
51	1.3.2.1 اللغة وعلم النفس
52	2.3.2.1 إدراك الكلام وفهمه
52	1.2.3.2.1 تمييز الكلام
53	2.2.3.2.1 تحليل الكلام [فهم الجملة]
56	3.2.3.2.1 تفسير الكلام (فهمه)
57	خلاصة الفصل
97-58	الفصل الثاني: محققات الفائدة التخاطبية
59	0.2 تمهيد
90-61	1.2 محققات الفائدة
68-61	1.1.2 المحققات الرئيسية للفائدة
61	1.1.1.2 التآلف
64	2.1.1.2 اللغة المكتوبة
90-69	2.1.2 المحققات المساندة للفائدة
69	1.2.1.2 المحققات اللغوية
69	1.1.2.1.2 النبر
72	2.1.2.1.2 التنغيم
75	2.2.1.2 المحققات غير اللغوية
75	1.2.2.1.2 السياق
76	1.1.2.2.1.2 سياق المقام
81	2.1.2.2.1.2 السياق العاطفي
82	3.1.2.2.1.2 السياق الثقافي
82	2.2.2.1.2 دور السياق المقامي في بناء الجملة
84	3.2.2.1.2 دور السياق المقامي في إدراك المحذوف

87	2.2.2.1.2 لغة الجسد
97-90	2.2 معطلات الفائدة
97	خلاصة الفصل
190-98	الفصل الثالث: منزلة الفائدة التخاطبية في نظرية النحو العربي
99	0.3 تمهيد
103	1.3 الإسناد والفائدة
116	1.1.3 وجه الفائدة في مجوزات الإسناد إلى النكرة
123	2.3 الكلام والجملة والفائدة
129	3.3 مقبولية التركيب والفائدة
140	4.3 الحذف والإضمار والفائدة
141	1.4.3 كثرة الاستعمال
143	2.4.3 سياق الحال
145	3.4.3 الدليل العقلي
145	4.4.3 التنعيم
148	5.4.3 الصناعة النحوية
150	5.3 التقديم والتأخير والفائدة
150	1.5.3 التقديم والتأخير من وجهة نظر النحاة القدماء
150	1.1.5.3 الاتجاه السياقي
160	2.1.5.3 الاتجاه الشكلي
162	2.5.3 التقديم والتأخير في النحو العربي من وجهة نظر تداولية
164	1.2.3.5.1 البنية الموقعية
167	2.2.5.3 دور الوظائف في ترتيب المكونات
171	3.2.5.3 دور التعقيد المقولي في ترتيب المكونات
173	4.2.5.3 ترتيب المكونات في الموقعين م آ و م
173	1.4.2.5.3 قيود تركيبية
175	2.4.2.5.3 قيود وظيفية

176	3.4.2.5.3 قيد أحاديّة الموقعة في م
177	6.3 الإعمال والإلغاء والتعليق ومقاصد المتكلمين
182	7.3 جوانب من الفائدة التخاطبية في باب البديل
182	1.7.3 بدل الكل من كل و "الفائدة"
184	2.7.3 "بدل البعض من كل" محور اهتمام المتكلم
185	3.7.3 البديل المغاير [الغلط، النسيان، الإضراب] ومقاصد المتكلمين
187	4.7.3 البديل وعطف البيان ومقاصد المتكلمين والفائدة
189	خلاصة الفصل
192-191	الخاتمة
208-193	فهرس المصادر والمراجع
210-209	Abstract

المُلخَص

الحسن: أحمد حسن إسماعيل، الفائدة التخاطبية في نظرية النحو العربي
رسالة دكتوراة بجامعة اليرموك 2009 (المشرف أد. فيصل إبراهيم صفا)

لما كانت نظرية النحو العربي تشكل جملة من العناصر التي تربط التراكيب بالمعاني الدلالية والمنطقية التي تعكس مقاصد المتكلمين، بما يضمن التواصل بين المتكلم والمتلقي، جاء هذا البحث "الفائدة التخاطبية في نظرية النحو العربي" ليستجلي العناصر الأساسية التي اعتمد عليها النحاة في فهم الجمل والتراكيب، فيتحقق التواصل بين المتكلم والمخاطب. وليجيب عن أسئلة منها، كيف يتحقق التواصل بين المتكلم والمخاطب؟ وما القواعد التي يجب على المتكلم أن يحترمها للوصول إلى غرضه من الكلام، وتحقيق فائدة للمخاطب؟ وما العناصر التي يعتمد عليها المخاطب من أجل فهم الخطاب؟

وقد اقتضى البحث أن يكون في ثلاثة فصول: الفصل الأول بعنوان "الفائدة التخاطبية: المفهوم والحقيقة" وهو مدخل نظري يبحث في مفهوم "الفائدة التخاطبية" محاولاً تحديد مفهوم يعتمد على ركنيها الأساسيين: الفائدة، والتخاطب. إذ تناول البحث عناصر التخاطب وعلاقتها بالفهم، وتحقيق الفائدة المرجوة من

الخطاب. كما تناول حقيقة الفائدة من منظور حديث، من وجهات ثلاث: لغوية، واجتماعية، ونفسية.

والفصل الثاني بعنوان "محققات الفائدة التخاطبية" وخصص لدراسة محققات الفائدة الرئيسية المتمثلة في التواصل اللفظي والكتابي، ومحققات الفائدة الثانوية لغوية وغير لغوية، مبينا أثرها في عمليات الفهم.

والفصل الثالث بعنوان "منزلة الفائدة التخاطبية في نظرية النحو العربي" درس بعض الجوانب التطبيقية التي اعتمد عليها النحاة في تأصيل نظريتهم، مثل الإسناد، والكلام والجملة، ودرس بعض الظواهر النحوية التي لها أحياز كبيرة في عمليات التخاطب، كالحذف والتقديم والتأخير، والبدل.

الكلمات المفتاحية

الفائدة التخاطبية، نظرية النحو العربي، التداولية، الخطاب، التخاطب،

تحليل الخطاب، نحو النص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، والصلاة والسلام على النبي العربي، وصحبه أجمعين، وبعد؛

فلغة وظائف كثيرة، تصنف تبعاً لاهتمام الدارس، وأول من حددها بوهلر (Buhler) في كتابه نظرية اللغة الذي صدر عام 1934م، وقسمها إلى ثلاث، بناء على أسس فلسفية نفسية، وهذه الوظائف هي: الوظيفة التمثيلية (أي الوصفية) ترجع إلى الموضوع، والوظيفة التعبيرية ترجع إلى المتكلم، وتشير إلى حالته الفكرية والعاطفية، والوظيفة الندائية ترجع إلى السامع تشير إلى حالته الفكرية والعاطفية كطرف مرتبط بمعنى الرسالة⁽¹⁾. ووسع ياكبسون هذه الوظائف، فجعلها ست وظائف هي: الوظيفة التعبيرية (العلاقة بين المرسل والرسالة)، والوظيفة الشعرية (الرسالة)، والوظيفة التعبيرية (المرسل)، والوظيفة المرجعية (السياق)، والوظيفة الإفهامية (المرسل إليه)، والوظيفة الانتباهية (القناة)، ووظيفة ما وراء اللغة (نظام الرموز)⁽²⁾. وأضاف بعضهم الوظيفة اللعبية، وهي إمكان استخدام اللغة أحجية أو تسلية.

لكن من وجهة نظر تداولية فإنّ للغة وظيفتين أساسيتين ترتبطان بمقاصد المتكلمين⁽³⁾، هما: الوظيفة التعاملية التي تؤديها اللغة في التعبير عن المضامين، ونقل ناجح للمعلومة، وتبرز أهمية هذه الوظيفة من أنّ اللغة تسعى لتحقيق التواصل بين المتكلم والمخاطب سواء أكان ذلك بغرض التعليم أو التوجيه أو غيره. والأخرى الوظيفة التفاعلية التي تتمثل في التعبير عن

(1) انظر: البركاوي، عبد الفتاح 31.

(2) لمزيد تفصيل عن وظائف اللغة، انظر: ياكبسون، رومان: قضايا الشعرية 27 وما بعدها

(3) انظر: براون ويول : تحليل الخطاب 1

العلاقات الاجتماعية والمواقف الشخصية من أجل التأثير في الآخرين مثلا، فالوظيفة التفاعلية تعبر عن مقاصد المتكلمين ونواياهم متجاوزة نقل المعلومة.

التعبير عن مقاصد المتكلمين من وجهة نظر تداولية يعتمد على عناصر أساسية هي: المرسل، والمرسل إليه، والخطاب الموجه للمرسل إليه، والسياق الذي يجري فيه الحدث التخاطبي.

إن اللغة العربية، بوصفها ظاهرة اجتماعية، مؤدية وظائف متنوعة، لا سيما الوظيفة الأساسية التي من أجلها وجدت اللغة - الفهم والإفهام - تقتضي من المتكلم احترام جملة من القواعد اللغوية التي تضمن تواسلا بين المتكلم والمخاطب. ولما كان النحو قوام تلك العملية "الفهم والإفهام" وأساس صحة الكلام، قامت فكرة هذه الدراسة "الفائدة التخاطبية في نظرية النحو العربي".

نظرية النحو العربي "نظرية لغوية" تشكل نسقا من القواعد النحوية التي تربط التراكيب بالمعاني الدلالية والمنطقية التي تعكس مقاصد المتكلم بما يحقق التواصل بينه وبين المخاطب. فـ "النظرية اللغوية" تدرس الظواهر اللغوية في مقاماتها الاجتماعية، فتعنى بالبعد الاجتماعي للمتخاطبين، وتحدد علاقة كل منهما بالآخر، وعلاقتهما بالمقام.

ليس ثمة شك أن من شروط التخاطب حصول الفائدة؛ إذ إن المخاطب ينتظر حصولها من المتكلم، فإذا لم تحصل خاب انتظاره، وأصبح المتكلم مخلا بقواعد التخاطب.

لا شك، أيضا، أن فهم النص تتداخل فيه علوم معرفية متعددة، إضافة إلى تداخل عناصر لغوية، وأخرى غير لغوية لتفسير الخطاب؛ لذا كان لا بد من الاهتمام بالمناهج التي

تعتدّ بالسياق، مثل منهج تحليل الخطاب، والمنهج التداولي. ففهم النص يشتمل، على الأقل، على ثلاثة مكونات : المكون البرجماتي ، والمكون الدلالي ، والمكون النحوي⁽⁴⁾

وقد تبين لنا من خلال البحث في هذا الموضوع، أن حديث النحاة القدامى عن "الفائدة" ورد مفرقا في كتبهم، مثل كتاب سيبويه، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الكافية للاستراباذي، وغيرهم، ضمن معالجات متفرقة، يقتضيها المنهج اللغوي المتمثل في التحليل والتأويل.

أما الدراسات الحديثة التي تناولت "الفائدة" فهي من الندرة بمكان، فلا تكاد تجد من أفرد لها دراسة خاصة، لكن بعضهم استثمر معطيات الفائدة في دراسته، ومن هؤلاء:

- د. فيصل صفا: طبيعة قرينة (الفائدة) في تسويغ الإسناد إلى النكرة: وهي التي لفتت نظري إلى موضوع هذه الأطروحة. تناولت دراسة "صفا" "الفائدة" في تسويغ الإسناد إلى النكرة، ولم تتناوله في نظرية النحو بعامة، ولم تدخل في تفصيلات أخرى.

- براون، ويول: تحليل الخطاب: تحدثا فيه عن المقام، وحديثهما كان في أكثره نظريا، والمقام وسيلة من الوسائل التي يستعان بها في تحقيق الفائدة.

- محمد خطابي: لسانيات الخطاب: تحدث فيه عن السياق المقامي وخصائصه، وحاول التطبيق على بعض النصوص العربية، إلا أنه لم يتناول نظرية النحو العربي بالدراسة، ولم يحاول وضع ضوابط للتراكيب من خلال السياق المقامي، وكان جل حديثه منقولاً عن الكتاب السابق.

- د. محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: كانت دراسته عامة، وجاء تناوله للسياق المقامي والفائدة مفرقا في صفحات الكتاب، لكن دراسته

(4) زتسيسلاف واورزنيك : مدخل إلى علم النص 85.

للسياق المقامي تحديدا كانت في الصفحات (159-166)، وقد تناوله من خلال كتاب براون، ويول السابق الذكر.

وزعت الدراسة على ثلاثة فصول:

الفصل الأول بعنوان "الفائدة التخاطبية: المفهوم والحقيقة" وهو مدخل نظري يبحث في مفهوم "الفائدة التخاطبية" محاولا تحديد مفهوم يعتمد على ركنيه الأساسيين: الفائدة، والتخاطب. إذ تناول البحث عناصر التخاطب وعلاقتها بالفهم، وتحقيق الفائدة المرجوة من الخطاب. كما تناول حقيقة الفائدة من منظور حديث، من جهات ثلاث: لغوية، واجتماعية، ونفسية.

والفصل الثاني بعنوان "محقات الفائدة التخاطبية" وخصص لدراسة محقات الفائدة الرئيسية المتمثلة في التواصل اللفظي والكتابي، ومحقات الفائدة الثانوية لغوية وغير لغوية، مبينا أثرها في عمليات الفهم.

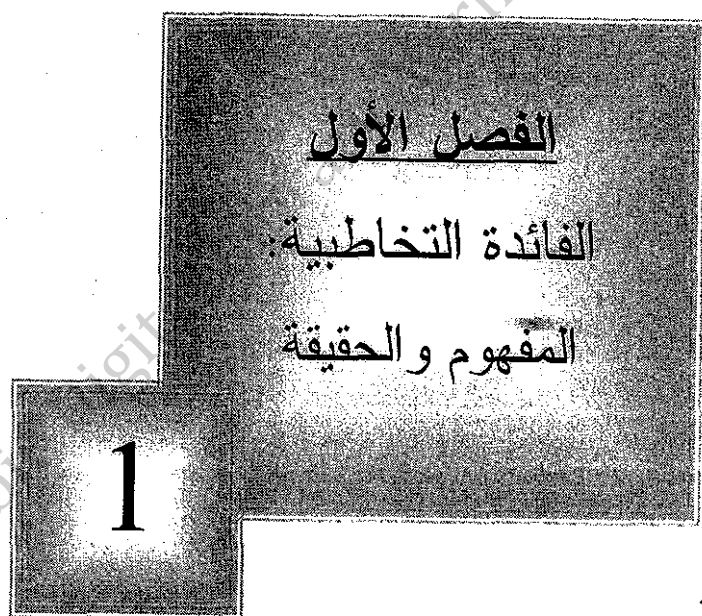
والفصل الثالث بعنوان "منزلة الفائدة التخاطبية في نظرية النحو العربي" درس بعض الجوانب التطبيقية التي اعتمد عليها النحاة في تأصيل نظريتهم، مثل الإسناد، والجملة، ودرس بعض الظواهر النحوية التي لها أحياز كبيرة في عمليات التخاطب، كالحذف والتقديم والتأخير، والبدل.

وبما أن النظرية اللغوية تعنى بضبط اللغة، من خلال النظريات الجزئية التي تنطوي عليها النظرية النحوية، فإن ضبط اللغة يحتاج إلى الوقوف على الصحة اللغوية التي تنتج تركيبا مقبولا، أو تجعله مقبولا إذا خالف الأصل؛ لذا درس الباحث معايير "مقبولية التركيب" وكان للسياق المقامي، وعناصر الحدث اللغوي أثر كبير في الحكم على تلك المقبولية.

وذيل البحث بخاتمة أشار الباحث فيها إلى أهم نتائج البحث.

ويطيب لي في هذا المقام، أن أقدم خالص الشكر وعظيم الامتنان، إلى كل من أسدى
إليّ يداً، وأخص بالذكر أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور فيصل إبراهيم صفا، - أطال الله في
النعمة بقاءه - الذي شرف هذه الرسالة، فقد كان له من التوجيهات والتصحيحات ما أنار لي
الطريق.

وأخيراً، أرجو أن أكون وفقت إلى ما في هذا العمل من خير، وأستغفر الله العظيم من
كل زلة، وأبرأ إليه من كل حول وقوة.



الفصل الأول

الفائدة التخاطبية: المفهوم والحقيقة

0.1 تمهيد

يحاول الباحث، في هذا الفصل، أن يحدّد مفهوما خاصا لمصطلح "الفائدة التخاطبية" بالاعتماد على ركنيها الأساسيين المكوّنين بطريقة الوصف؛ فيتطرق إلى عناصر التخاطب، وعلاقتها باستجلاء الفهم وتحقيق الفائدة المرجوة من الخطاب من جهات ثلاث: لغوية، واجتماعية، ونفسية بقصد الإفادة من أدواتها المنهجية في دراسة "الفائدة التخاطبية" في نظرية النحو العربي في الفصلين: الثاني والثالث من هذه الدراسة.

1.1 مفهوم الفائدة التخاطبية

يقتضي توضيح المقصود بـ "الفائدة التخاطبية" الحديث عن بعض المفاهيم التي تعدّ ركيزة أساسية في تحديد مفهوم "الفائدة التخاطبية". وهذه المفاهيم هي: مفهوم الفائدة، ومفهوم التخاطب، إذ هما المكونان المباشرين لمصطلح "الفائدة التخاطبية".
نبدأ الحديث أولا عن مفهوم "التخاطب" بوصفه الأساس الذي يُبنى تحديد مفهوم "الفائدة" عليه.

1.1.1 التخاطب

التَّخاطُب مصدر الفعل تَخاطَبَ، والتخاطب عند الغربيين أصبح علما يدل على علاقات العلامات بمستعملها.

يتضمّن التَّخاطُب عناصر أساسية أربعة، لا تكتمل عملية التخاطب إلا بها. وهذه العناصر هي: المخاطب/ المتكلم، والمخاطب/ المتلقي، والخطاب، والسياق. ولكل عنصر من تلك العناصر أهميته في تحقيق الفائدة، إلا أن الخطاب هو أهمها. ويُعدّ السياق ذا

أهمية أساسية في تحقيق التواصل بين المتخاطبين، وفي توليد الخطاب في كثير من الأحيان، وداعما لفهمه، ومميزا له عن غيره من الخطابات.

لذلك ولأمور أخرى كان لزاما الحديث عن عناصر التخاطب بشيء من التفصيل، مع توضيح دور كل منها في تحقيق الفائدة.

1.1.1.1 الخطاب [Discourse]

هو أحد مصدري الفعل خاطب. يقال: خاطبه بالكلام مخاطبة، وخطابا. والخطاب والمخاطبة مراجعة الكلام⁽¹⁾ وفي قوله تعالى ﴿وَعَزَّزْنَا فِي الْخِطَابِ﴾⁽²⁾، أي الكلام.

وتحديد الخطاب على هذا النحو يعني ارتباطه بالحوار أو الكلام الشفوي، ويتخذ بعض العلماء المحدثين أساسا في التفرقة بين النص والخطاب، فالنص يرتبط عندهم بالمكتوب، والخطاب بالمنطوق. ويفيد كريستيل أن تحليل الخطاب يرتبط بتحليل اللغة المنطوقة، وأن تحليل النص يرتبط بتحليل اللغة المكتوبة⁽³⁾، والحقيقة أن النص أعم من الخطاب، فكل خطاب نص، وليس كل نص خطاب. فالنص يصدق على المنطوق والمكتوب.

ورد استعمال الأصوليين لفظ "الخطاب" بكثرة، وعدّه بعضهم مساويا للكلام⁽⁴⁾. وعرفه الأمدي بأنه "اللفظ المتواضع عليه المقصود به إيهام من هو متهمي"

(1) ابن منظور: لسان العرب [خطب] 423/1

(2) سورة ص / 23

(3) الفقي، صبحي: علم اللغة النصي 45

(4) ينظر: الجويني: الكافية في الجدل 32، والغزالي: المستصفى في علم الأصول 1/ 64، وحمّادي:

الخطاب الشرعي وطرق استثماره 21.

لفهمه⁽¹⁾. وهو بقوله: "اللفظ" يخرج الخطابات غير اللغوية (التي تتم بالحركات أو الإشارات، أو الأيقونات....)، ويغيب دور العناصر غير اللغوية (السياق غير اللغوي، أو الإشارات المصاحبة للخطاب المنطوق....) في عملية الفهم والإفهام، إذ يقصر الخطاب على اللفظ المنطوق. لكنه يؤكد دور المتلقي في عملية التخاطب، واستعداده للفهم، إذ إن الأمدي لا يعد الملفوظ خطابا إذا لم يقصد المتكلم به الإفهام، أو إذا وجهه للنائم أو لمن لا يعقل. ويمكن النظر إلى قول الأمدي من زاوية أخرى إذ قد يكون في توجيه الكلام للنائم أو لمن لا يعقل فائدة أو عبرة لمستمع آخر، وحينها يمكن أن نعد هذا الكلام الملفوظ خطابا، إذ إنه حينذاك غير موجه، في حقيقته، للنائم أو لمن لا يعقل بل موجه إلى غيره، ويصدق في هذا المعنى المثل القائل: "إياك أعني واسمعي يا جارة"⁽²⁾.

وكذلك قد يكون الكلام الموجه إلى الغير قصد به الإبهام عليهم، وحينئذ يمكن تسميته خطابا.

فتعريف الكفوي هو تعريف الأمدي ذاته، لم يزد ولم ينقص عنه، لكنه يشرح ويفسر أنواع الخطاب، فهو إما لفظي مادي، وإما نفسي تجريدي؛ لأن الكلام يُطلق على الألفاظ الدالة بالوضع على مدلولها القائم في النفس، وعليه فالخطاب يصدق على الكلام المنطوق (البنية السطحية)، وعلى الكلام غير المنطوق، أي الكلام النفسي (البنية السطحية). فـ "الكلام النفسي" الكلام الخفي الذي لا تدلّ عليه الألفاظ المنطوقة. وإلى مثل هذا أشار الأشاعرة، إذ "الكلام النفسي" عندهم: "معنى قائم بالنفس. وإن اختلفت عنه العبارة لا يدل على اختلاف المعبر عنه، والكلام النفسي هو ذلك المعبر عنه"⁽³⁾. فالعلاقة

(1) الإحكام في أصول الأحكام 1/ 136، وينظر: الكفوي: الكليات 419

(2) المثل في: الميداني: مجمع الأمثال 1/ 80

(3) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي: فتح الباري 13/ 460

الخفية بين المتكلم والمتلقي، تؤدي دورا مهما في فهم الخطاب، وفي توجيهه أو تأويله. وما أشار إليه الكفوي ليس إلا ملمحا تداوليا⁽¹⁾، نجده عند (أوستن) حين أشار إلى شأن التزيوج⁽²⁾ : " بأنه التلفظ بكلمات معينة أكثر مما يمكن أن يكون أداء لأمر باطني نفسي مغاير، وهو الكلام النفسي المغاير لما تدل عليه في الخارج الألفاظ المسموعة"⁽³⁾ أما مفهوم الخطاب عند الغربيين فقد تعدد بتعدد الباحثين، واختلاف تخصصاتهم. هذه المفاهيم في مجملها يحصرها اتجاهين هما:

1.1.1.1 الاتجاه الشكلي:

يعنى الاتجاه الشكلي بدراسة النظام اللغوي معزولا عن السياق المقامي، ويعتد كل من المنهج البنيوي، والمنهج التوليدي مجسدين للاتجاه الشكلي. ومن هذه المفاهيم ذات الطابع اللغوي الشكلي ما جاء به (هاريس) من أن الخطاب "ملفوظ طويل، أو متتالية من الجمل تكون مجموعة منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر، بواسطة المنهجية التوزيعية وبشكل يجعلنا نطل في مجال لساني محض"⁽⁴⁾، هذا التعريف للخطاب يتداخل مع تعريف النص عند بعض العلماء، مثل فاينرش (Weinrich) الذي عرف النص بأنه "تكوين حتمي يحدّد بعضه بعضا؛ إذ تستلزم عناصره بعضا لفهم الكل"⁽⁵⁾.

(1) التداولية: دراسة اللغة في الاستعمال لاكتشاف المخاطب مقاصد المتكلمين في ضوء عناصر السياق.

(2) زواج الرجل

(3) أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلمات 26

(4) نقلا عن: العرود، أحمد ياسين: دراسة في تحول الخطاب العربي في عصر النهضة، 14.

(5) بحيري، سعيد: علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات 108

ويتسق مع هذا الاتجاه الشكلي النظر إلى الخطاب على أنه "الكلام المنطوق (خاصة) عندما يتجاوز الجملة الواحدة طولا وقد يطلق المصطلح على الكلام المكتوب أحيانا وعلى الحوار أحيانا أخرى"⁽¹⁾.

وتتجه عناية الباحثين إلى الخطاب بدراسة "عناصر انسجامه، وترابطه، وتركيبه، ومعرفة علاقة وحداته بعضها ببعض، بل ومناسبة بعضها للبعض الآخر، وذلك على مستوى بنيته المنجزة"⁽²⁾.

2.1.1.1.1 الاتجاه الوظيفي:

يُعنى الاتجاه الوظيفي بدراسة المنجز التلفظي في سياق معين⁽³⁾، ويتمثل هذا الاتجاه الوظيفي في مناهج كثيرة منها: النحو الوظيفي، واللسانيات الاجتماعية، والتداولية. ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الخطاب على أنه ملفوظ. والملفوظ هو ذلك القدر من الألفاظ أو الجمل التي يؤدّيها المتكلم ويسكت عليها، في موقف كلامي ما⁽⁴⁾.

ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الخطاب على أنه استعمال للغة في موقف ما، فهذا الاتجاه يبحث في القدرة التواصلية بين المرسل والمتلقي، فالخطاب يطلق على "استعمال الكلام في موقع الممارسة وتبعا لتصور الفعل الحقيقي، وضمن العلاقة مع مجموعة الأفعال اللغوية أو غير ذلك حيث يشكل جزءا منها"⁽⁵⁾، و"إن مفهوم الخطاب قد يشير وبكل بساطة إلى الكلام في موقع الممارسة، وذلك من خلال السياق، أو

(1) بعلبكي، رمزي منير: معجم المصطلحات اللغوية، 153

(2) الشهري، عبد الهادي بن ظافر: استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، 38

(3) الشهري، عبد الهادي: مرجع سابق، 9

(4) يُنظر: ابن ذريل، عدنان: اللغة والدلالة آراء ونظريات، 7، ويُنظر: ابن طالب، عثمان: البراغماتية

وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية 127

(5) أشار، بيار: سوسيولوجيا اللغة، 21.

من خلال مرجعية برجماتية القصد⁽¹⁾ " (2) ف"الخطابات المتفرقة عناصر لا تستعيد هويتها إلا عند التخاطب"⁽³⁾ في سياق ما. وهذا ما يراه الناقد والمنظر الروسي (باختين) بقوله: "إنّ الموقف الخارج على الكلام لا يمكن أن يكون سبباً خارجياً للخطاب، وهو لا يعمل من الخارج كقوة ميكانيكية، بل إنه يدخل في الخطاب ذاته، كأحد المكونات الضرورية لبنائه الدلالية"⁽⁴⁾؛ فالظروف الخارجية للخطاب، وملابساته ذات أهمية كبرى في توضيح الخطاب وفهم دلالاته. ويمكن القول: بأنّ الظروف الخارجية هي التي تنتج الخطاب بشتى أنواعه: المنطوق منها، والمكتوب، والرسم الساخر، وتعين في فهمه أيضاً. مما سبق يتبين لنا أنّ الخطاب ناتج عن ممارسة لغوية تهدف إلى تحقيق عملية التواصل بين المرسل والمتلقي، وعليه فإنّ الخطاب قد يكون أقل من الجملة، أو مساوياً لها، أو أطول منها غير أنّه نشاط تواصلّي مرتبط بسياق. أما الجملة معزولة عن السياق فنظام بنائي.

(1) يقصد بقوله: "مرجعية برجماتية القصد" المبادئ التداولية (هوية المتكلم، وشخصيته، ومكان الخطاب، والظروف المحيطة به، ...) التي يعتمد عليها المخاطب في معرفة مقصد المتكلم.

(2) أشار، بيار: السابق 21.

(3) باري، هرمان: الخطاب 90

(4) باختين، ميخائيل: الخطاب الروائي 18.

2.1.1.1 السياق: [Context]

يقتضي مبحث السياق الحديث عم مفهومه، وعناصره⁽¹⁾.

1.2.1.1.1 مفهوم السياق:

"السياق" في الإطار الذي نتحدث فيه سياقان: "السياق اللغوي" و"السياق غير اللغوي"، وهما من نتائج النظرية السياقية، المعتبرة في إطار نظرية (فيرث) في دراسة المعنى.

حين يُطلق لفظ السياق فلا يراد به الملفوظ أو المكتوب، وإنما " هو النص الآخر أو النص المصاحب للنص الظاهر، وهو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية" كما يرى هاليدي⁽²⁾. وهو بعبارة أخرى السياق غير اللغوي الذي هو مجموعة الظروف المحيطة بالحدث اللغوي لحظة الممارسة.

أمّا عند السامرائي فـ" هو مجرى الكلام وتسلسله واتصال بعضه ببعض"⁽³⁾.

2.2.1.1.1 عناصر السياق⁽⁴⁾:

اقتصر كثير من الدارسين في دراسة عناصر السياق على المرسل والمرسل إليه، والحقيقة أنّ عناصر السياق مختلفة باختلاف نوع السياق وطبيعة الخطاب، إذ لا يمكن، أحياناً، فهم الخطاب إلا بمعرفة طبيعته سياقية كانت أو اقتصادية أو غير ذلك. وأحياناً لا يمكن فهم الخطاب إلا بفهم طبيعة العلاقة بين المرسل والمرسل إليه، ويمكن التمثيل لذلك بقول علي بن أبي طالب عليه السلام: كلمة حقّ أريد بها باطل، حين قال عروة: لا

(1) سنتناول دور السياق وكذلك أنواع السياق، في الفصل الثاني من الدراسة في محققات الفائدة غير اللغوية.

(2) يوسف، نور عوض: علم النص ونظرية الترجمة 29

(3) السامرائي، فاضل: الجملة العربية 63

(4) ستدرس عناصر السياق في الفصل الثاني من الدراسة.

حكم إلا الله عز وجل. فلو لا ثقافة علي بن أبي طالب ونكاؤه، وإدراكه طبيعة علاقته بالمتكلم عروة وجماعته، لما فسر قوله عروة على النحو السالف.

إن عدّ معتقدات المتكلم واهتماماته ورغباته عنصرا من عناصر السياق أمر غير منكر؛ فقد لا يصل المتلقي في بعض الأحيان إلى مراد المرسل إلا بمعرفة معتقداته، فقد يرى والد ولده يلعب في أوقات الامتحانات فيخاطبه، وهو يعدّ ذلك من المنكرات: (العب) بصيغة الأمر، وهو لا يقصد هنا إلا التهديد. بل إن تغير وجه الوالد وهو يرى ولده على تلك الحال لأمانة من أمارات مراد المتكلم. من قبيل هذا قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِي﴾ (١).

ولعلّ هذا ما دعا ابن القيم إلى القول: "قايك أن تهمل قصد المتكلم ونيتته وعرفه فتجني عليه وعلى الشريعة، وتنسب إليها ما هي بريئة منه، وتلزم الحالف والمقر والناذر والعائد ما لم يلزمه الله ورسوله به" (٢) وقد مثّل لذلك بقول الرجل لزوجته: "إن أذنت لك في الخروج إلى الحمام؛ فأنت طالق، فتهيأت للخروج إلى الحمام، فقال لها: اخرجي وأبصري. فاستفتى بعض الناس، فأفتوه بأنها قد طلقت منه، فقال للمفتي: بأي شيء أوقعت علي الطلاق؟ قال: بقولك لها اخرجي. فقال: إني لم أقل لها ذلك إنما قلته تهديدا؛ أي إنك لا يمكنك الخروج. وهذا كقوله تعالى ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (٣). فهل هذا إذن لهم أن يعملوا ما شاؤوا، فقال: لا أدري، أنت لفظت بالإذن. فقال له: ما أردت الإذن. فلم يفقه المفتي هذا، وغلظ حجابّه عن إدراكه، وفرق

(١) الزمر، ١٥

(٢) إعلام الموقعين ٣/ ٥٣-٥٤

(٣) فصلت، ٤٠

بينه وبين امرأته بما لم يأذن به الله ورسوله، ولا أحد من أئمة الإسلام. وليت شعري هل يقول هذا المفتي: **إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾** ⁽¹⁾. إذن له في الكفر.

وهؤلاء أبعد الناس عن الفهم عن الله ورسوله وعن المطلقين مقاصدهم ⁽²⁾

تعدّ الأرضية المشتركة بين المتكلم والمخاطب عنصرا من عناصر السياق؛ فهي التي تحقق التواصل بينهما، ويمكن التمثيل لها بما روي عن النبي ﷺ في غزوة الخندق، حين قال لسعد بن عباد، وسعد بن معاذ، وهما سيّدَا الخزرج والأوس: "إيتيا بني قريظة، فإن كانوا على العهد فأعلننا بذلك، وإن كانوا نقضوا ما بيننا فألحنا لي لحنا أعرفه ولا تفتوا في أعضاد الناس" فرجعا بغدر القوم، فقالا: يا رسول الله، عضل والقارة. قال: فقال الرسول ﷺ: أبشروا، فإنّ الأمر ما تحبون ⁽³⁾.

فقولهما (عضل والقارة) أرضية مشتركة بين الرسول ﷺ والمتكلم، إذ إنه من المعروف أن عضل والقارة غدرا بأصحاب الرجيع خبيب وأصحابه. إذ لا يمكن أن يتحقق الفهم هنا إلا بوجود الأرضية المشتركة بين المتخاطبين لذلك أمرهما الرسول بأن يلحنا له بلحن يعرفه.

1.1.2 الفائدة التخاطبية [The Benefit Of Speech]:

جاء في اللسان: الفائدة ما أفاد الله العبد من خير يستفيده ويستحدثه، وجمعها الفوائد... يقال: إنهما ليتفايدان بالمال بينهما أي يفيد كل منهما صاحبه، والناس يقولون: هما يتفاودان العلم، أي يفيد كل واحد منهما الآخر ⁽⁴⁾.

(1) الكهف، 29

(2) المرجع السابق 3 / 51

(3) يُنظر: ابن هشام، السيرة النبوية 4 / 179

(4) يُنظر: مادة [فيد]

فالفائدة إذن تقوم على المنفعة، ولا تحصل إلا بطرفين: طرف يفيد وطرف

يستفيد، وفي أحيان كثيرة يتفاوذان.

وجاء في الكلّيات ⁽¹⁾ "الفائدة من الفيد بالياء لا بالهمز، وهي:

لغة: ما استفيد من علم أو مال،

وعرفا: ما يكون به الشيء أحسن حالا منه بغيره،

واصطلاحا: ما يترتب على الشيء ويحصل منه من حيث إنه حاصل"

أما ما أورده الكفوي لغة فهو يدور في فلك المنفعة المادية (مال) التي تحدث

عنها ابن منظور، وكذلك ما أورده عرفا، فالمنفعة التي يجنيها الفرد بحيث تكون حاله

أحسن، ما هي إلا منفعة مادية أو هي منفعة معنوية كالفرح مثلا.

وأما ما أورده اصطلاحا في كون الفائدة: "ما يترتب على الشيء ويحصل منه

من حيث إنه حاصل " فقد وضّحه التهانوي بقوله: " كل مصلحة أو حكمة تترتب على

فعل الفاعل تسمى غاية من حيث إنها على طرف الفعل ونهايته، وتسمى فائدة، أيضا، من

حيث ترتبها عليه" ⁽²⁾. وقد فرق التهانوي بين الغاية بمعنى الغرض، والغاية المقصودة

هنا، إذ إن الأولى تكون في الأفعال الاختيارية، والثانية في غير الاختيارية ⁽³⁾ ولعل هذا

ما قصده الكفوي بقوله: " ويحصل منه من حيث إنه حاصل" أي بحصول الشيء تحصل

الفائدة.

(1) الكفوي 3/ 351

(2) التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون 3/ 245

(3) السابق 3/ 246

ووردت الفائدة أيضا بمعنى: "الشيء المتجدد عند السامع يعود إليه لا عليه"⁽¹⁾،

والمقصود بالمتجدد: أن السامع حصل على معلومة جديدة، لم تكن عنده من قبل. ويقصد
بعبارة "يعود إليه لا عليه" ما يجد على السامع ويكون لمصلحته أو منفعته، لا ضد
مصلحته.

خلاصة القول أن الفائدة جاءت بمعان هي:

أولا : المنفعة المادية.

ثانيا: الغاية التي تترتب على فعل فاعل

ثالثا: المعلومة الجديدة التي تصل إلى السامع.

أما الفائدة عند نحاة العربية القدماء فكانت شرطا من شروط التكلم، إذ لا كلام
دون حصولها "وما لا فائدة فيه، فلا معنى للتكلم به"⁽²⁾ فالكلام: هو "كل لفظ مستقل بنفسه،
مفيد لمعناه،.... فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"⁽³⁾.

والمفيد: "ما دل على معنى يحسن سكوت المتكلم عليه بحيث لا يصير السامع
منتظرا لشيء آخر"⁽⁴⁾؛ إذ إن سكوت المتكلم يعني حصول التفاهم؛ أي تحقق القيمة
التواصلية بينهما⁽⁵⁾. وهو الجانب الوظيفي في اللغة.

وحسن سكوت المتكلم لا يمكن أن يكون إلا بانتهاء عملية الإسناد، وفي ثبوت
معنى دلالي لهذا الإسناد، من أجل تحقيق مقصوده؛ إذ إن الإسناد وحده لا يحدث معنى؛

(1) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف 547

(2) ابن السراج، الأصول 59 / 1

(3) ابن جني، الخصائص، 17 / 1

(4) الفاكهي، حدود النحو، 64

(5) أقصد، هنا، تحقق قصد المتكلم، الذي سترجم على شكل فائدة ينبئ عنها سكوت المتكلم، وفي أحيان
أخرى سكوت المخاطب معه.

فعبارة (الليلة زيد) تكونت من مسند ومسند إليه إلا أنه لم يثبت فيها معنى دلالي لعدم تحقق الفائدة عند المخاطب، فالزمان لا يكون خبراً عن الجئة، وهي ليست بجملة.

ولا يعني سكوت المتكلم انقطاع حديثه مع المخاطب بعد الانتهاء من نطق الجملة المفيدة، بل يعني أن المتكلم ليس بحاجة إلى أن يثني في كلامه بكلام آخر، بحيث يصير "محتاجاً في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه"⁽¹⁾ فإذا تحققت الفائدة فيمكن المتكلم أن يتابع حديثه، لا من أجل معاودة الإفهام، بل من أجل مواصلة الحديث أي حديث.

أما إن لم تتحقق الفائدة عند المخاطب / السامع، فإن المتكلم سيبدأ من جديد لتوضيح غرضه، لتحقيق قصده عند المخاطب.

والفائدة كما حدّدها الجرجاني هي تحقيق النظم، والنظم هو توخي معاني النحو في التراكيب⁽²⁾، فالتركيب أنشاء المتكلم وحين "يكون التركيب مؤدياً لمعنى مستقل مستفاد فقط من العناصر اللغوية الملفوظة أو المكتوبة، يكون جملة، لكن حين يصل المتلقي إلى معنى مفيد مستقل، لا تؤديه العناصر اللغوية الملفوظة أو المكتوبة وحدها، يكون لدينا - في هذه الحال - نص لا جملة أو جملة نص، من حيث إن العناصر اللغوية المؤلفة للجملة التي ليست نصاً، تكون - في العادة - مستقلة في أدائها المعنى المفيد المقصود"⁽³⁾، فجمل من مثل: رفع فلان عقيرته، وأكل عليه الدهر وشرب، جمل مستقلة في إفادتها، وكل المسكوكات اللغوية على هذا النحو، لا يفهم معناها من مجموع كلماتها.

(1) السيوطي: الهمع، 29.

(2) الجرجاني: دلائل الإعجاز 452

(3) صفا، نحو النص ...، 86

مما سبق يمكن القول بأن (الفائدة) تعني: "قيام تواصل بين المتكلم والسامع، أو بين الكاتب والقارئ، يجعل المنطوق أو المكتوب - في نظر كل منهما- بلاغا تاما"⁽¹⁾ فتتحقق الفائدة يعني تحقق التواصل بين المتكلم والمخاطب. ويتبين لنا ارتباط مفهوم "الفائدة" بعناصر التخاطب: المتكلم / الكاتب والمخاطب / القارئ، والخطاب، والسياق، ولا يظن ظان أن "الفائدة التخاطبية" تتعلق بالخطاب المنطوق وحده بل تتعلق بجميع أنواع الخطابات: منطوقة، ومكتوبة، ورسماء... وإلى هذا أشار ابن هشام بقوله: "الكلام ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظا أو خطأ أو إشارة أو ما نطق به لسان الحال"⁽²⁾، فالتواصل بين المتكلم والمخاطب لا يمكن أن يحدث من خلال الخطاب (الألفاظ والتراكيب) بمعزل عن مراعاة مقصود المتكلم / المرسل، وبهذا تتم التفرقة بين المعنى أو الإبلاغ والفائدة التخاطبية.

فمثلا، عبارتا " الثلج أبيض" و "السماء فوقنا"⁽³⁾ لهما معنى، ولكن لا يجوز قولهما؛ لأن ذلك معلوم عند السامع، فالمتكلم لم يفد بهما المخاطب شيئا، أمّا قولهم: "الله إلهنا" فجاز على وجهين:

" أحدهما: أن تذكر تقربا وتعبدا والثاني: أن يقال للجاحد الذي يُعرف بجهل ذلك؛ فينزل منزلة من يخبر بشيء لا يعرفه."⁽⁴⁾

مما سلف يتضح أن "الفائدة التخاطبية" تقوم على مراعاة السياق اللغوي والسياق الخارجي مما يحقق عند المتلقي مقصود المتكلم. والأساس هو ربط المتلقي السياقي اللغوي

(1) صفا، طبيعة قرينة (الفائدة)....، 139.

(2) شرح شذور الذهب 29، وانظر: السيوطي، الهمع، 1/ 29.

(3) قد ترد تلك العبارات في سياقات، تجعلها مقبولة، كأن يقصد بها تعليم الصبي الذي لا يعلم ذلك.

(4) الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 307

بالسياق الخارجي المقامي، الممثل لظروف الكلام التي تدلّ على توافر المعلومة الجديدة.
فـ"الإخبار بما أحاط علمه به خارج عن الصّواب"⁽¹⁾.

2.1 حقيقة الفائدة التخاطبية⁽²⁾

0.2.1 تمهيد

من الجدير الإشارة أولاً إلى أنّ الدراسات اللسانية الحديثة استعملت في التعبير عن الفائدة التخاطبية غير مصطلح؛ فقد أطلق عليها بعض الدارسين مصطلح "الفهم"، وتناولها بعض آخر في إطار مفهوم "التواصل" وغير ذلك.

دراسة الفائدة في هذا الفصل تتوزع على كامل مساحة الدرس اللساني: النظري والتطبيقي، وستقتصر دراسة الفائدة التخاطبية في هذا الفصل على وجهات نظر ثلاث: لغوية، واجتماعية، ونفسية.

1.2.1 الفائدة التخاطبية من منظور لغوي:

1.1.2.1 من منظور علم لغة النصّ: [Textual Linguistics]

من المعلوم أنّ علم لغة النصّ (= نحو النصّ) أحد فروع اللسانيات، وهو يدرس - في فهم بعض منظريه - النصوص المكتوبة، ويدرس - بفهم آخرين - النصوص المكتوبة والمنطوقة⁽³⁾.

(1) الجرجاني، عبد القاهر: مرجع سابق 307 / 1.

(2) يقصد من ذلك وجود مفهوم "الفائدة" في الدراسات الغربية

(3) يعود سبب هذا الاختلاف إلى اختلافهم في مفهوم النصّ، فيرى بعضهم أنّ النصّ سلسلة لسانية محكية أو مكتوبة وتشكّل وحدة تواصلية، ولا يهم أن يكون المقصود هو متالية من الجمل، أو من جملة وحيدة أو من جزء من الجملة" انظر: جان ماري سشايفر: النصّ، ضمن كتاب: العلاماتية وعلم النصّ 119، لمزيد من التفصيل انظر: مفهوم النصّ في: الزناد: نسيج النصّ .. 16، والشاوش: أصول تحليل الخطاب في.. 82

تتركز مهمة علم لغة النص " في وصف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بمستوياتها المختلفة، وشرح المظاهر العديدة لأشكال التواصل واستخدام اللغة، كما يتم تحليلها في العلوم المتنوعة"⁽¹⁾.

أما من " الناحية الوظيفية فإن هذا العلم يُعنى بشرح كيفية قيام النص بوظائفه، أي بتحليل الخواص المعرفية العامة التي تجعل من الممكن إنتاج البيانات النصية المعقدة في مرحلة الأداء، وإعادة إنتاجها بالفهم في مرحلة المتلقي"⁽²⁾، فاستقبال الكلام يسير بطريق معاكس لإنتاجه.

من ذلك يتبين أن القارئ لا يمكن له أن يفهم النص إلا من خلال تفكيك النص، ثم إعادة إنتاجه ليقف بذلك على مقصود المتكلم.

فعلم لغة النص يقوم بدراسة النص من أجل فهمه وفق اعتبارات لغوية مختلفة، ضمن تتابعات خطية للجمل، والهدف من هذه الاعتبارات أن يصل المتلقي من خلالها إلى حكم مفاده: أن النص متماسك، أو غير متماسك.

والحقيقة، كما يرى الباحث: أن حكم المتلقي على النص - في كثير من الأحيان - متماسكا كان أو غير متماسك، يعود إلى كفاية المتلقي الدارس في توجيه النص، لا إلى النص. أي في فهمه العلاقات بين عناصر النص، والدليل على ذلك أن النص قد يحكم عليه المتلقي الأول بالتماسك، ويحكم عليه المتلقي الآخر بعدم التماسك، وما ذلك إلا لكفاية المتلقي الأول وقصور المتلقي الثاني في فهم المعطيات، وسياقاتها⁽³⁾.

(1) فضل، صلاح: بلاغة الخطاب وعلم النص 319

(2) فضل، صلاح: السابق 322

(3) وقد يكون السبب بعض قصور في الخطاب.

وبناء على ما تقدّم يمكن القول: إنّ التماسك عنصر محقق للفهم⁽¹⁾، ويمكن أن

نمثّل ذلك بالقاعدة:

[تماسك النص ≡ فهم القارئ للنص]

أي إذا تحقّق تماسك النصّ [أعني التماسك الشكليّ والتماسك المعنويّ] عند

المتلقي، فهذا يعني أنّ المتلقي قادر على فهم النصّ، إذا استطاع فهم العلاقات بين عناصر النصّ⁽²⁾، وإذا لم يتحقّق التماسك لم يتحقّق الفهم، فالتماسك وسيلة لفهم النصّ.

ليس هذا على الإطلاق، فالتماسك بأدواته محقق أكيد للفهم، وليس مساويا للفهم

المساوي للفائدة إلا على سبيل التجوّر، انطلاقا من قوة صلة التماسك بالفهم والفائدة.

فالتماسك تظهر أهميته في أنّ "الكلام لا يكون مفيدا إذا كان مجتمعا بعضه مع البعض

الآخر دون ترابط"⁽³⁾ وهذا ما ذهب إليه ابن جنيّ بقوله إنّ "الكلام إنّما وضع للفائدة،

والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة، إنّما تُجنى من الجمل ومدارج القول؛ فلذلك كانت حال

الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف"⁽⁴⁾. فإذا كانت الكلمة الواحدة لا

تتحصّل منها فائدة، في كثير من الأحيان، فإنّ الجملة أيضا لا تتحصّل منها فائدة، في

بعض الأحيان، إلا إذا وقعت في مدارج القول، وكذلك لا تتحصّل الفائدة من الجمل

(1) إنّ هذا الفهم الذي خرج به الباحث يساعد في الخروج من المشكلة التي يجدها بعض الباحثين عند

دراستهم التماسك النصّي في القرآن الكريم، خاصّة من المغرضين الذين يحاولون التشكيك في عدم تماسك بعض آيات من النصّ القرآني.

(2) انظر مقومات النص عند دي بوجران: د النص والخطاب والإجراء، روبرت 103 وما بعدها، وهذه

المقومات هي: السبك النحوي، الالتحام الدلالي، القصد، المقبولية، الإعلامية، المقامية، التناص. وجميعها تعد من محققات الفائدة.

(3) عبد اللطيف، محمد حماسة: بناء الجملة العربية 87

(4) ابن جني: الخصائص 2 / 331

المتتابعة (= النص) إلا أن تكون الجمل مترابطة، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله السابق "حال الوصل" أي أن الفائدة تقوم على عنصرين أساسيين، هما:

• تماسك الجمل داخليا

• وقوع الجمل في مدارج القول.

وهما محققا الفائدة عند ابن جني، وغيره من القدماء، وهما محققا التماسك عند المحدثين، أيضا. إذ يتضح التماسك بـ "العلاقات أو الأدوات التي تسهم في الربط بين عناصر النص الداخلية، وبين النص والبيئة المحيطة من ناحية أخرى"⁽¹⁾ فهناك إحالات داخلية، وإحالات خارجية تحقق تماسكا شكليا، وآخر دلاليا، ويسهم كلاهما في تحقق الفهم عند المتلقي. وهذا يؤكد الذهاب إلى أن: [تماسك النص ≡ الفائدة أو فهم القارئ للنص]؛ ذلك أن أدوات التماسك "توضح العلاقة في الجملة، وعدم اللبس في أداء المقصود منها، وعدم الخلط - كذلك - بين عناصرها، لذلك لا تلتبس العناصر بعضها ببعض برغم وجود مشابهة كبيرة بينها في كثير من الأحيان"⁽²⁾ فتعد كل من قرينة الإعراب، وقرينة الرتبة، وقرينة الإسناد، وغير ذلك من القرائن، أدوات ربط يوضح بعضها العلاقات بين عناصر الجملة، ومقصد المتكلم، وتمنع حدوث خلط بين عناصرها.

مما سبق يمكن تلخيص أهمية أدوات التماسك في أنها:

• تجعل الكلام مفيدا

• توضح العلاقات بين عناصر الجملة، والعلاقات بين المتتاليات في النص.

• تسهم في تشكيل النص وتفسيره.

(1) الفقي، صبحي: علم اللغة النصي 96 / 1

(2) عبد اللطيف، محمد حماسة: مرجع سابق 87

2.1.2.1 من منظور تحليل الخطاب⁽¹⁾ [Discourse Analysis]:

قبل البدء بدراسة الفائدة من منظور تحليل الخطاب لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مصطلح "تحليل الخطاب" له دلالات مختلفة حسب مجال الدرس اللغويّ، فهو في نظر علم اللغة الاجتماعيّ متصل بالتفاعل الاجتماعيّ، وهو في نظر علم اللغة النفسيّ وثيق الصلة بالآلية إدراك النصوص وفهمها⁽²⁾، وفي نظر علم اللغة الإعلاميّ يهتم بالآلية إخراج النصوص وطريقة نقل الخبر، وتأثيره في المتلقي من أجل تحقيق هدف معيّن أو منجز ما.

فعلم الخطاب، إذن، يتقاطع مع العلوم السابقة في مبادئ كثيرة، و يتقاطع كذلك مع "التداولية"⁽³⁾، وما هذا التقاطع مع العلوم الأخرى إلا محاولة هذا العلم دراسة النصوص المختلفة في علومها وطبيعتها إنتاجها ومقاصدها ليكون علما عاما في دراسة النصوص وفهمها.

نتيجة لهذا التداخل بين "تحليل الخطاب" والعلوم الأنفة الذكر ستقتصر دراسة الفائدة التخاطبية على القاسم المشترك بينه وبين هذه العلوم جميعها، وهو المنظور اللسانيّ. وسنأخذ كتاب "تحليل الخطاب" لمؤلفيه براون ويول، المرجع الأساس، هنا، في دراسة الفائدة التخاطبية.

ينطلق براون ويول في كتابهما من بيان العناصر المؤسسة للخطاب، ودور كلّ منها في فهم الخطاب؛ ليصلا في النهاية إلى أنّ الخطاب لا يمكن فهمه بالاعتماد، على

(1) يسعى نحو النصّ إلى بناء معايير للنصوص. (بحيري، سعيد: علم لغة النص 222) تقوم على صياغة قواعد لغوية ودلالية تحكم ترابط الجمل في نص ما، وتطبيقها على نصوص مختلفة، بينما يقصد بتحليل الخطاب: دراسة الخطاب المكتوب والمنطوق في سياقاتها الأصلية.

(2) انظر: براون ويول: تحليل الخطاب. مقدمة المترجمين.

(3) انظر مبحث : التداولية في هذا الفصل.

الكلمات والجمل المستعملة فقط لإبلاغ رسالة لغوية ما⁽¹⁾؛ ذلك أنهما يختزلان وظائف اللغة في وظيفتين أساسيتين، هما: الوظيفة التعلّمية التي تؤديها اللغة في التعبير عن المضامين، والأخرى الوظيفة التفاعلية التي تتمثل في التعبير عن العلاقات الاجتماعية والمواقف الشخصية⁽²⁾؛ ولذلك فإنّ المقام عنصر مهم في فهم الخطاب.

وقد قام الباحثان ببيان العناصر الأساسية المؤسسة للحدث التواصلّي، القائم أساساً على ضمان تحقق الفائدة التخاطبية عبر مقاصد المتكلّم، وكفاية المتلقّي، والبناء المحكم للخطاب الذي يجعل منه خطاباً تاماً متماسكاً شكلاً ومعنى بالاعتماد على الإحالة الداخلية والخارجية، ودور كلّ ذلك في تحقيق الفهم. والسياق المقاميّ: هو مجموع الظروف الخارجية غير اللغوية التي تساعد في فهم الخطاب وتراعي مقصود المتكلّم؛ فمحالّ الخطاب أو المتلقّي يدرس العلاقة بين المتكلّم والخطاب المستعمل في سياق ما بما يحقق له الفهم أو التواصل على نحو أفضل⁽³⁾

وقد عالج الباحثان دور السياق في فهم الخطاب بالاعتماد على مقصود المتكلّم وكفاية السامع، وبالاعتماد، أيضاً، على الخصائص العامة للسياق والمقام وعناصره، ولعلّ دور السياق في عملية الفهم يتركز على مبادئ أساسية هي: مبدأ التعاون، ومبدأ الفهم المحلي، ومبدأ القياس.

(1) انظر: براون و يول: تحليل الخطاب 267

(2) انظر: المرجع السابق 1-4

(3) انظر: المرجع السابق 136

1.2.1.2.1 مبدأ التعاون [The Cooperative Principle]: (1)

استعمل (بول جرايس) مصطلح "المعنى الضمني" للحديث عما يمكن أن يوحي به المتكلم فوق ما يصرح به ظاهر كلامه، و "المعنى الضمني" يعتمد أساسا على مبدأ عام يسمى بـ "مبدأ التعاون" (2)، وهو "المبدأ الذي يركز عليه المرسل للتعبير عن قصده، مع ضمانه قدرة المرسل إليه على تأويله وفهمه" (3) و هو "ببساطة وسيلة لشرح كيفية وصول الناس للمعاني" (4)، وقد صاغ مبدأه على النحو الآتي:

"أن تجعل مساهمتك في المحادثة كما هو مرجو منك، من حيث اختيار التوقيت المناسب، وأن تكون تلك المساهمة متماشية مع الهدف والتوجيه المسلم بهما للتبادل الخطابي الذي تقع ضمنه" (5)

والقواعد التي يستند إليها هذا المبدأ - من وجهة نظر (جرايس) - هي (6):

[1] قاعدة الكم: وهي القاعدة المقيدة للفائدة "أن تجعل مساهمتك إخبارية بالقدر المطلوب" (7) أي أن تجعل خطابك مفيدا على قدر حاجة المخاطب (8) وهذا ما أشار إليه

(1) مبدأ التعاون مبدأ تداولي اعتمد عليه براون ويول كثيرا في محاولتهم تحليل كيفية فهم خطاب ما. من هنا كانت الإشارة إليه.

(2) انظر: براون ويول:، مرجع سابق 40

(3) الشهري: مرجع سابق 96

(4) ليش، جفري. و توماس، جيني: اللغة والمعنى والسياق: البراغماتية (المعنى في السياق) 181

(5) براون ويول: مرجع سابق 40، وانظر: رويول وموشلار: التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، 273. و عبد الرحمن، طه: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي 238.

(6) انظر حول مبدأ التعاون وقواعده المراجع السابقة حاشية 4 في الصفحة السابقة، وانظر: ليش،

جفري. و توماس، جيني: اللغة والمعنى والسياق: البراغماتية (المعنى في السياق) 179-182

(7) براون ويول، مرجع سابق 40

(8) انظر: عبد الرحمن، طه: 238

-26-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجرجاني بقوله: " الإخبار بما أحاط علمه [المخاطب] به خارج عن الصواب"⁽¹⁾ فالأصل في كل خطاب أن يكون مفيدا للمخاطب، فإذا أُخبرت المخاطب شيئا يعلمه، خرج الخطاب عن الصواب لعدم الفائدة.

[2] قاعدة الكيف: ليكن خطابك صادقا، ولا تقل ما تعلم كذبه أو ليست لك عليه بيّنة⁽²⁾.

[3] قاعدة العلاقة [المناسبة]: أن تتحدّث بما هو مناسب للموضوع والغرض، وهذا ما أشار إليه البلاغيون العرب بقولهم " لكل مقام مقال".

[4] قاعدة الأسلوب: [قاعدة الجهة]⁽³⁾: أن تكون واضحا، وتجتنب الغموض في التعبير، وتجنب اللبس، وتوجز في كلامك، وتنظّمه.

الظاهر أن الهدف من هذا المبدأ (أي مبدأ التعاون) الذي وضعه (جرايس) أنه أراد أن يضع ضوابط يحقق بها المتكلم فائدة للمخاطب، أو يقيس بها المحلل مدى تحققها اعتمادا على تمسك المرسل بها.

قد يبدو أن المتخاطبين يخالفان قاعدة من قواعده مع حفاظهما على هذا المبدأ كما في قول القائل: محمد نبينا، فإن ظاهر القول أن المتكلم أخل بقاعدة الكم [1]، إذ إنه يخبرنا بما نحن على علم به. على أنه إذا كان يوجّه كلامه " للجاد الذي يُعرف بجهل ذلك فيُنزل منزلة من يُخبر بشيء لا يعرفه"⁽⁴⁾ فإن المتكلم لا يكون مخلا بمبدأ الكم.

(1) المقتصد في شرح الإيضاح 307 / 1

(2) انظر: عبد الرحمن، طه: مرجع سابق 238

(3) انظر: براون ويول: مرجع سابق 40، عبد الرحمن، طه: مرجع سابق 238 - 239، وروبول وموشلار: مرجع سابق 270.

(4) الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح 307 / 1.

2.2.1.2.1 مبدأ الفهم المحلي: [Principle Of local Interpretation]:

يرتبط هذا المبدأ بتقييد الطاقة التأويلية عند المتلقي بالاعتماد على خصائص السياق، من أجل الوصول إلى فهم مناسب ومعقول لقول ما، قد استعمل في مقام خاص⁽¹⁾. ووفقاً لهذا المبدأ فإن المتلقي "مدعو إلى عدم إنشاء سياق يفوق ما يحتاج إليه للوصول إلى فهم معين لقول ما"⁽²⁾ فلو قال شخص ما لصديقه: "أغلق النافذة" فإن المخاطب مطالب بأن ينظر إلى أقرب نافذة تحتاج إلى إغلاق، وإذا كانت النافذة مغلقة فإنه سيقول: "إنها مغلقة" بدلاً من البحث عن نوافذ أخرى يمكن إغلاقها.

وكذلك لو قلت لصديق لك: "تعال مبكراً" بعد أن دعوته لحفل عشاء، وقد حددت له الموعد الساعة الثامنة مساءً، فإنه سيفهم قولك له "مبكراً" بالنظر إلى آخر وقت حددته له، بدلاً من أي موعد آخر.

والحقيقة - كما يذكر براون ويول - أن المتلقي لن يوسع إطار النص [من زمان، ومكان، وشخص، و...] إلا إذا أعلن المتكلم ذلك، وهذا ما أشار إليه جريس في مبدأ العلاقة [3].

مما سبق يمكن القول: إن مبدأ الفهم المحلي مقيد للسياق، ومقيد، أيضاً، للقارئ؛ إذ يحصر عدد التأويلات الممكنة، بل يطرح بعض التأويلات جانباً.

3.2.1.2.1 مبدأ القياس: [The Principle Of Analogy]:

يمثل مبدأ القياس إحدى الأدوات الأساسية التي تمكن السامعين والمحللين من تحديد فهمهم داخل السياق، فهم يفترضون أن كل شيء سيبقى على ما كان عليه ما داموا

(1) براون، ويول: مرجع سابق 71

(2) براون، ويول: مرجع سابق 71

لم يعطوا إشعاراً خاصاً بتغيير إحدى الخصائص⁽¹⁾. وهذا ما أشار إليه (داهل) حين صاغ مبدأ المتكلمين: "لا تذكر إلا الأشياء التي تغيرت، وعض الطرف عن الأشياء التي بقيت على ما هي عليه"⁽²⁾، إذ إن تكرار المعلومات المشتركة يخرق قاعدة الكم عند جرايس. وهذا المبدأ جاء به الباحثان من أجل إبراز أهمية التجارب السابقة التي يتكئ عليها المتلقي، في قدرته على التنبؤ، بما يحتمل أن يحدث، وبالتالي فإنه سيركز اهتمامه على السياق، ليس بكل خصائصه بل على تلك الخصائص التي كانت في وقت مضى ضرورية، ومهمة في مقامات مشابهة. وقد انطلق الباحثان في تأسيسهما ذلك بالاعتماد على ما اقترحه (بارتلات) أحد علماء النفس المعاصرين: أن لدى الإنسان "نزعة تجعله يقتصر بكل بساطة على أخذ انطباع عام عن الوضع ككل، وانطلاقاً من هذا الانطباع يبني التفاصيل المحتملة"⁽³⁾.

والحقيقة أن المبدئين الأخيرين يكوّنان أساس فرضية التماسك المعنوي، التي يُشار إليها بـ "الانسجام" عند علماء لغة النص⁽⁴⁾.

3.1.2.1 من منظور التداولية [Pragmatics]

ارتبطت التداولية في بداياتها بالبراجماتية الفلسفية، ولعل أقدم تعريف لها بوصفها تابعة للسانيات هو تعريف (شارلز موريس) "إن التداولية جزء من السيميائية (علم العلامات) التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي العلامات"⁽⁵⁾ إذ استقرّ في ذهنه

(1) براون، ويول: مرجع سابق 75

(2) براون، ويول: مرجع سابق 78

(3) براون، ويول: مرجع سابق 75

(4) لمزيد من التفصيل في: التماسك المعنوي ودوره ارجع إلى الفصل السابع من كتاب: براون، ويول "تحليل الخطاب"

(5) بوقرة، نعمان: المدارس اللسانية المعاصرة 165

أن التداولية تقتصر على دراسة ضمائر التكلم والخطاب، وظرفي المكان والزمان (الآن، هنا)، والتعابير التي تستقي دلالاتها من المقام الذي يجري فيه التواصل⁽¹⁾.

فالتداولية عنده هي أحد الفروع الثلاثة المكونة لعلم العلامات، وهي: علم التراكيب وهو النحو الذي يقتصر على دراسة العلاقات بين العلامات، وعلم الدلالة الذي يدرس علاقة العلامات بما تدل عليه، وأخيرا التداولية التي تدرس علاقة العلامات بمستعملها المؤولين لها، وقد أشار (كارنب) إلى أهميتها حين قال: "لقد كانت الصياغة الدقيقة للعلاقة بين الرموز وما تمثله، أمرا مهما في التفكير الإيجابي والتجريبي في منتصف القرن العشرين؛ للوصول إلى التأكد من صحة شروط الخطأ والصواب وتثبيتها"⁽²⁾ فهو يشير إلى التداولية بوصفها جزءا من علم الدلالة.

أما (فرانسواز ريكاناتي) فيعرفها بقوله: "التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب"⁽³⁾ وهذا التعريف ينقلنا إلى الجانب الوظيفي في اللغة.

فالتداولية تدرس اللغة عند استعمالها في سياقات مقامية مختلفة، وتحاول التعرف إلى قصد المتكلم بما هو خارج عن البنية اللغوية التي لا يمكن الاستدلال على مقصود المتكلم بالاعتماد عليها وحدها. فعبارة من مثل (صل على النبي) ذات دلالات مختلفة حسب السياق الذي تُقال فيه، فقد يقصد المتكلم الطلب من المخاطب التلطف بالصلاة على النبي، وقد يكون قاصدا بخطابه تهدة مخاطبه الذي تملكه الغضب، أما إذا قيلت لشخص يثرثر بكلام لا فائدة فيه، أو يكذب، فإن مقصود المتكلم من ذلك أن يكف المخاطب عن الاستمرار في حديثه.

(1) يُنظر: روبول، آن و موشلار، جاك: التداولية اليوم 29

(2) ليش، جيفري، وتوماس، جيني: اللغة والمعنى والسياق: البراغماتية (المعنى في السياق) 174

(3) بوقرة، نعمان: مرجع سابق 165

مما سبق يمكن القول: إنه من الواجب النظر إلى اللغة من مستويات ثلاثة دون عزل أحدها عن الآخر: المستوى التركيبي، والمستوى الدلالي، والمستوى التداولي (اللغة في الاستعمال)، إذ إن النظر إلى المستوى التركيبي بمعزل عن المستويين الآخرين قد يولد كلاما لا معنى له مع استقامته النحوية، وبالنظر إلى المستوى الدلالي فقط، لا يمكن إنتاج خطاب مستقيم المعنى، دون النظر إلى اللغة في الاستعمال. فأَي فائدة يحققها الكلام، وكيف يحصل الفهم والإفهام بإبعاد الكلام عن ظروفه وظروف أطرافه؟!.

من هنا، فـ "إنّ الدرس اللغوي التداولي يدرس المنجز اللغوي في إطار التواصل، وليس بمعزل عنه؛ لأنّ اللغة لا تؤدي وظائفها إلا فيه"⁽¹⁾ ولا يمكن أن يكون ذلك الاستعمال إلا ضمن سياق ما.

ستتطرق الدراسة، هنا، إلى نظرية أفعال الكلام [Speech Act Theory]، التي كانت قسما للسانيات التداولية، لا جزءا منها، لبيان دورها في دراسة الفائدة التخاطبية.

1.3.1.2.1 نظرية أفعال الكلام عند أوستن

يعدّ الفيلسوف (أوستن) مطوّر نظرية الأفعال الكلامية⁽²⁾، انطلاقا من أنّ التواصل لا يكون إلا بإنجاز فعل ما، إذ "يجب أن يُنظر إلى الإنجاز بوصفه جانبا قصديا لفعل كلامي في سياق الموقف الكلي البراجماتي- التواصلّي، الذي يتضمن فيه كل فعل كلامي العلاقات الخارجية والداخلية أيضا بين المتكلمين والسامعين"⁽³⁾.

(1) الشهري، عبد الهادي بن ظافر: استراتيجيات الخطاب 23

(2) لنظرية أفعال الكلام جذور لغوية وفلسفية واجتماعية. وإنّ الجذور الأولى لنظرية أفعال الكلام تمتدّ إلى الفلسفة البراجماتية لـ(بيرس)، وإلى الفلسفة اللغوية لـ(فتجنشتاين)، وتدين نظرية الفعل الكلامي بشكل خاص لهذا الأخير. وأما (أوستن) ومن بعده (سيرل) فطورا النظرية إلى آفاق أرحب.

(3) واورزنيالك، زيسيسلاف (Zdzislaw Wawrzyniak): مدخل إلى علم لغة النص 22

وكان ذلك نتيجة تأثر (أوستن) بـ(فوتجنشتاين) في أن اللغة تستخدم لوصف العالم⁽¹⁾. وأن هناك العديد من الاستعمالات الأخرى للغة التي لا تصف العالم أو الواقع من حولنا من مثل الأمر والاستفهام والدعاء. وسمي كل واحدة منها لعبة لغوية، وهي تحتكم إلى نوع من السياق الاجتماعي⁽²⁾. وقد جاء (أوستن) بنظريته ردًا على الفلاسفة حينما افترضوا أن اللغة إما أن تصف واقعا، وإما أن تثبت واقعا بعينه⁽³⁾ أي أن الفعل قد يكون صادقا أو كاذبا، ولا اعتبار للعبارة الإنشائية.

ولقد حاول أن يثبت أن هناك عبارات لا تصف الواقع الخارجي، وبذلك لا تحتل الصدق أو الكذب، فعبارات من مثل:

- نعم، أقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية

- أترك هذه الساعة ميراثا لأخي. (كما يحصل عند قراءة الوصية)

- أراهنك على أن السماء ستمطر غدا

عبارات لا تصف واقعا أو عالما خارجيا، ولا تحتل الصدق أو الكذب، وإنما هي أفعال كلامية إنجازية Performative Verbs. فبمجرد قولك: "أراهنك" قمت بعمل الرهان، فهذا الفعل عمل (أداء)؛ أي يؤدي الفعل المنطوق الفعل المعني في الوقت نفسه، ولما كانت المنطوقات الأدائية تقوم بوظيفة تعبيرات صريحة للفعل فإنها لا تحتل قيم الصدق.

(1) بوقرة، نعمان: مرجع سابق 183

(2) يُنظر: دلاش، الجيلاني: مدخل إلى اللسانيات التداولية 18، ولمزيد من التفصيل، يُنظر: بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة 183 وما بعدها.

(3) أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلمات 13

وقد ميّز (أوستن) في البداية بين منطوقات إخباريّة، ومنطوقات أدائيّة، فالإخباريّة مثل: وعدك زيد أن يحضر، والأدائيّة مثل: أعدك أن أحضر، لكنه طور نظريته مؤخرًا، أو ألغى التمييز بين المنطوقات الإخباريّة أو الأدائيّة، وذهب إلى أن كل منطوق له جانب لفظي وجانب إنجازي في الوقت نفسه؛ لأنّ تحقيق فعل لفظي يعني وبشكل بدهي تحقيق فعل إنجازي، فقول مثل:

قال لي: اقتلها بالرصاص = جعلني أقتلها بالرصاص

وقد توصّل إلى أن الأفعال الإنجازيّة (الصّيغ الإنشائيّة) نوعان: صيغ إنشائيّة أوليّة Primary وصيغ إنشائيّة صريحة Explicit، وقد أورد الدارس على ذلك أمثلة منها:

- سأكون هناك .

- أعد بأن أكون هناك⁽¹⁾.

فالعبرة الأولى قد تكون وعدًا، وربما لا تكون، وذلك تابع للمقام، فإذا قلت "سأكون هناك" عندما سألك أحد أصدقائك أن تذكر له المدعوين لحضور حفل موسيقيّ ما، ولم يكن هو من بينهم، ثمّ قلت له: "سأكون هناك" فإنك تكون مخبرًا إياه بأنك مدعوّ للحفل، ولم تُعطه وعدًا، وقد تفيد، أحيانًا، الوعد.

أمّا إذا كان مدعوًا وأصرّ عليك بالحضور، ثم نطقت عبارة "سأكون هناك" فإنها تكون وعدًا. فلذلك فإنّ المقام هو الذي يحدّد إنجازيّة العبارة (إنشائيّتها) أو عدم إنجازيّتها. أما العبارة الثانیة فإنّ دلالتها على الوعد دلالة صريحة، ويمكن فهم دلالتها على الوعد حتى لو غاب السياق المقاميّ، إذ التلّفظ بالوعد ظاهر.

(1) يُنظر: أوستن: مرجع سابق 87

ورغم ما بذله (أوستن) من جهد في التمييز بين الجمل الوصفية (الخبرية) Constative والجمل الإنشائية performative فإنه تبين أن المقابلة بينهما ليست بالبساطة التي ظنها في البداية، إذ إن شروط الأفعال الإنجازية تنطبق في بعض الأحيان على شروط الأفعال الوصفية، حيث أقر بأن كل جملة تامة مستعملة تقابل إنجاز عمل لغوي واحد على الأقل، إذ ميز بين جوانب ثلاثة من أفعال الكلام هي (1):

[1] الفعل اللفظي: [Locutionary Act]

ويتكون من النطق بأصوات لغوية ينتظمها تركيب نحوي صحيح ينتج عنه معنى يتحقق ما إن نتلفظ بشيء ما. وله "دلالة" في أنه يجمع بين المعنى والمرجع (2). والنطق هو وحدة متكاملة للغة وخصوصية الخطأ في النطق تكون بعدم تأدية المعنى، وهو الخلو من تحصيل الفائدة (3).

[2] الفعل غير اللفظي: [Illocutionary Act]

وهو العمل الذي يتحقق بقولنا شيئاً ما في الاستعمال (4)، ويقصد أوستن بعبارته هذه ما ينوي تحقيقه المتكلم عندما ينطق جملة مفيدة، كالأمر، أو النهي، أو النصيحة، أو التأييب،....

[3] الفعل التأثيري / لازم فعل الكلام: [Perlocutionary]

وهو الأثر الذي يترتب عن فعل الكلام وما لازم عنه من قبول للنصيحة أو الهروب من شيء ما، وغير ذلك.

(1) يُنظر: أوستن: مرجع سابق، وانظر: روبل و موشلار: التداولية اليوم 31، وانظر: نحلة، محمود

أحمد: نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية 167

(2) يُنظر: أوستن: مرجع سابق 115

(3) أوستن: مرجع سابق 119

(4) أوستن: مرجع سابق 120

وليتضح الفعل الكلامي المكون من ثلاثة أفعال نسوق المثال الآتي:

فعندما يوجه شخص كلامه قائلا لك: "باتجاهك سيارة مسرعة" فإنه (=المتكلم)

ينجز عملا قوليا (لفظيا) يتمثل في نطقه بجملة "باتجاهك سيارة مسرعة"، ويُنجز عملا

متضمنا هو تحذير المخاطب من السيارة القادمة باتجاهه.

أما ما تحدثه العبارة السابقة من أثر في المخاطب كالهروب من أمام السيارة إلى

الرصيف، فهو الفعل التأثيري.

فـ"الفعل الإنجازي" يرتبط عند (أوستن) - بوصفه فعلا جزئيا لفعل كلامي -

ارتباطا وثيقا بمقاصد المتكلم، وعلى السامع أن يبذل الجهد الكافي للوصول إليه⁽¹⁾، ويمكن

للسامع أن يفهم مقصود المتكلم - كما أشار (أوستن) - اعتمادا على المادة اللغوية، وفي

كثير من الأحيان اعتمادا على مقتضى الحال.

وفي المحاضرة الأخيرة (الثانية عشرة) قام بتصنيف أفعال الكلام حسب قوتها

الإنجازية، إلى خمسة أصناف، هي⁽²⁾:

1) القرارات التشريعية [Verictives]: وهي الأفعال التي تعبر عن إصدار حكم

في محكمة، أو من مصدر قرارات. وليس من الضروري أن تكون هذه القرارات نهائية،

مثل: يعترف بـ، يخصص، يُعتبر مسؤولا جنائيا،....

2) الممارسات التشريعية [Exercitives]: وهي الأفعال التي تعبر عن اتخاذ

القرارات لصالح شخص ما أو ضده، مثل: فصل عن، طرد، ألح على،....

(1) يُنظر: واورزنيك، زتسيسلاف: مرجع سابق 21، ونحلة، محمود أحمد: مرجع سابق 168

(2) يُنظر: أوستن: مرجع سابق (171-187)

3) ضروب الإباحة [Commissives]: وهي التي تعبّر عن تعهد المتكلم بفعل

شيء ما، مثل: أعد، أختار، أعارض، أتعهد،....

4) الأوضاع السلوكية [Behabitives]: وهي التي تعبّر عن ردود الأفعال على

سلوك الآخرين، وعلى مقدرتهم على مزاولة ذلك النشاط، أو التعبير عن أوضاع السلوك

الماضية، مثل: أعتذر، أشكر، أمتعض،.....

5) المعروضات الموصوفة [Expositives]: وهي الأفعال التي تعبّر عن

طريقة العرض التي تقتضي أن نفسر بفضلها وجهات النظر، مثل: أشير إلى، أكرّر

القول، ألخص هذه المسألة،.....

ولعلّ (أوستن) قصد بتقسيمه هذا - رغم أنه لم يكن راضيا عنه - إلى لفت

الانتباه إلى أن اللغة ليست وسيلة للإخبار فقط، بل إنها تؤدي وظيفة اجتماعية عبر صيغها

الإنشائية، هي التأثير في الآخرين.

2.3.1.2.1 نظرية أفعال الكلام عند سيرل

لقد قام (سيرل) بتطوير نظرية أفعال الكلام التي قام بتأسيسها (أوستن)، حيث قام بتعديل الأفعال الكلامية، فأصبحت أربعة أفعال هي⁽¹⁾:

[1] فعل القول [Utterance act]

ويتمثل في نطق الكلمات والأصوات ضمن الحكم النحوي والصرفي والمعجمي.

[2] الفعل القضوي [propositional act]

ويتمثل في الإحالة [المرجع] Reference والإسناد Predication⁽²⁾ اللذين يشكلان معا قضية.

أما الإعلان [3] الإنجازي و[4] التأثري، فأبقاهما كما أشار إليهما (أوستن)، وقد "شكلت" في وجود أعمال تأثير بالقول، ولم يحفل بحق، على سبيل المثال، بالأعمال القولية⁽³⁾. ولتتضح نظرة (سيرل) لأفعال الكلام، نذكر الجمل الآتية:

- يغادر زيد القاعة

- غادرُ القاعة، يا زيد

- حبذا لو غادر زيد القاعة.

- هل غادر زيد القاعة؟

عندما ينطق المتكلم إحدى الجمل السابقة، فإنه ينجز أربعة أنواع من الأفعال في

وقت واحد، والأفعال التي ينجزها هي:

(1) Searle, J.R: Speech Acts 24-25

(2) Searle, J.R: Speech Acts 24

(3) روبول، وموشلار: التداولية اليوم 33

1. الفعل القولي: ويتمثل في نطق كل جملة من الجمل السابقة ضمن حكم نحوي

وصرفي ومعجمي سليم.

2. الفعل القضوي: ويتمثل في محور الحديث في الجملة، أو الكلام. وهو في

الجمل الأربعة السابقة (زيد)، ومحور الحديث (زيد)، مع الإسناد (مغادرة زيد القاعة)

يشكلان القضية.

3. الفعل الإنجازي: وهو الإخبار في الجملة الأولى، والأمر في الثانية، والتمني

في الثالثة، والاستفهام في الرابعة.

4. الفعل التأثيري: وقد سبقت الإشارة، في الصفحة السابقة، إلى أن (سيرل) لم

يول الفعل التأثيري أهمية كبيرة، وهذا ما فعله من قبله أسناذه (أوستن).

يرتبط الفعل الكلامي - إضافة إلى معرفة مراد المتكلم - بالعرف اللغوي

والاجتماعي، كما يرى سيرل⁽¹⁾.

وقد وضع (سيرل) شروطا معينة حتى يكون الفعل الكلامي قد حقق نجاحا، وقد

طبّقها على مجموعة من الأفعال الإنجازية من مثل: أفعال الرجاء، والاستفهام، والتحذير،

والشكر، ونكتفي هنا بذكر الشروط التي طبّقها على فعل الشكر⁽²⁾:

1. شرط المحتوى الإسنادي: [Propositional content] حيث إن المخاطب

(باعتبار ما سيكون) يقدم خدمة للمتكلم.

2. الشرط التمهيدي: [Preparatory] الخدمة التي قدّمها المخاطب أفادت المتكلم.

(1) انظر: نحلة، محمود: نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية 172، وقد ذكر المثال الذي ذكره (سيرل)

توضيحا لذلك.

(2) Searle, J.R: Speech Acts 67

3. شرط الإخلاص: [Sincerity] المتكلم اعترف بجميل المخاطب نتيجة لعمله

الذي قدّمه له.

4. الشرط الأساسي: [Essential] المتكلم عبّر عن شكره للمخاطب بفعل كلامي.

قد تحدثنا في الصفحة السابقة عما سماه (سيرل) بالفعل الإنجازي، أنه أشار إلى

أنّ الفعل الإنجازي يصعب فصله عن الفعل القضوي، فاستعان بمحدّدات تميّزه عنه، من مثل: الرتبة والنبر والتنغيم، وزمّية الفعل، وعلامات الترقيم⁽¹⁾، وأنّ القضايا لا يمكن أن

ترد إلا ضمن الفعل الإنجازي، وأما الفعل الإنجازي دون محتوى قضوي، كما هو الحال في صور التعجب والتألم. وقد قام، أيضاً، بوضع ضوابط مختلفة يعمل من خلالها في

التمييز بين هذه الأفعال الإنجازية، وقد بلغت عنده اثني عشر مميّزاً، وهي بإيجاز⁽²⁾:

(1) الاختلاف في غرض الفعل الإنجازي :

فغرض الأمر، مثلاً، أن يجعل المخاطب يفعل شيئاً ما، أمّا الوعد فيجعل المتكلم

يلزم نفسه بفعل شيء ما للمخاطب.

والغرض من الرجاء هو ذاته غرض المتكلم من الأمر، لكن القوة الإنجازية

مختلفة؛ إذ هي حصيلة عناصر متعدّدة، الغرض من الفعل الإنجازي هو أحدها.

(2) الاختلاف في اتجاه المطابقة بين القول والعالم

(1) Searle, J.R: Speech Acts 30

(2) Searle, J.R: Expression and Meaning 2

وانظر: نحلة، محمود أحمد: نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية 174 وما بعدها.

و: فاخوري، عادل: نظرية الأفعال الكلامية 1334 وما بعدها.

و: ميلاد، خالد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية 502.

فاتجاه المطابقة في الأفعال الإنجازية يكون في بعض الأحيان من الكلمات إلى العالم، ويرمز له بالرمز (↓) وفي أحيان أخرى من العالم إلى الكلمات، ويرمز له بالرمز (↑) مثال ذلك الخبر من الفئة الأولى، والأمر من الفئة الثانية.

(3) الاختلاف في الحالة النفسية المعبر عنها

فالذي يعد يعبر عن قصده بالإنجاز، والذي يأمر أو يرجو يعبر عن رغبته في أن يفعل المخاطب فعلا ما، والذي يعتذر يعبر عن الندم تجاه فعل ما صدر منه.

(4) الاختلاف في قوة عرض الغرض الإنجازي

فجملة "أنا أصر على أن نذهب إلى السينما" وجملة "أنا أقترح أن نذهب إلى السينما" كلاهما يحمل غرضا إنجازيا. واحدا، أما شدته فمختلفة.

(5) الاختلاف في منزلة المتكلم من المخاطب:

فطلب الرئيس من مرؤوسه شيئا ما، يعد أمرا، وطلب المرؤوس من رئيسه يعد اقتراحا أو رجاء.

(6) الاختلاف في ارتباط الكلام باهتمامات المتكلم أو المخاطب:

كالاختلاف بين المدح والرتاء، والتهنئة والتعزية.

(7) الاختلاف في علاقة العمل بسائر عناصر الخطاب:

إن مهمة بعض العبارات الإنجازية أن تربط بين قول ما بالسياق اللغوي أو السياق المقامي، فقولك: "أستنتج" تحيل إلى سياق لغوي، أو سياق مقامي، جعلك تتلفظ بهذا الفعل.

8) الاختلاف في المحتوى القضويّ

حيث إنّ المحتوى القضويّ تحدّده القوة الإنجازيّة، والسياقات الدّالة فيما إذا كان إخباراً، أو توقّعا. فالإخبار يكون لما مضى، والتّوقع لما يكون في المستقبل.

9) الاختلاف في كون الفعل الكلامي لا يكون إلا قولاً:

وحقيقة ذلك أنّ القيام بعمل ما دون التّلفظ بالقول، يعدّ فعلاً كلامياً، من مثل تصنيف الأشياء إلى مجموعتين، دون الحاجة إلى التّلفظ بالقول.

10) الاختلاف في أن يقتضي أداء الفعل عرفاً لغوياً أو عرفاً غير لغويّ

فالزواج لا يكون إلا في إطار عرف غير لغويّ، وكذلك الحرب، أمّا الوعد فلا يمكن القيام به إلا بعرف لغويّ.

الفرق بين هذه وسابقتها أنّ أداء الفعل في الأولى يكون بالتّلفظ أو بالفعل، بينما في الثانية فإنّ الزواج بالتّلفظ لا يكفي، والوعد لا يكون وعداً إلا بالتّلفظ.

11) الاختلاف في قابلية الأفعال للأداء:

معظم الأفعال الإنجازيّة قابلة للأداء مثل: أقرّر، أعد، أستنتج، ...، لكن الأفعال الإنجازيّة من مثل: أقنع، أخيفك، ... أفعال غير أدائيّة؛ إذ لا يمكن أن تقنع شخصاً أو تخيفه بقولك: أنا أقنعك، أو أنا أخيفك.

12) الاختلاف في أسلوب أداء الفعل

فالفعّلان "أعلن" و "أسرّ" لا يختلفان في الغرض الإنجازي، ولا في المحتوى القضويّ، بل يختلفان في الأسلوب الأدائيّ.

وقد قام (سيرل) بناء على ذلك بتصنيف الأفعال الإنجازيّة كما فعل أستاذه (أوستن) مع إجراء بعض التعديلات عليها، وهي: الإخباريّات Assertives، والتوجيهيّات

Directives، والالتزاميات Commissives، والتعبريات Expressives، والإعلانيات Declarations⁽¹⁾.

مما سبق عرضه لنظرية الأفعال الكلامية عند كل من (أوستن، و سيرل)، يلحظ الباحث أن تلك النظرية تبحث في العلاقة بين اللغة والاتصال، إذ أصبحت أفعال الكلام - عندهما - وحدات أساسية للتواصل اللغوي بين المتكلم والمخاطب، والكاتب والقارئ. إذ إن العمل الذي قدمه كل منهما قائم في الأساس على طرح سؤال مهم، هو: كيف يمكن للمخاطب/ المتلقي أن يفهم مقصد المتكلم/ الكاتب؟

إن ما قام به (سيرل) من وضع ضوابط للتفرقة بين الأفعال الإنجازية، ما هو إلا آلية يعرف بها كيف تتحقق الفائدة عند المخاطب؟ وكيف يفهم المخاطب العبارات الإنشائية (الإنجازية) وبخاصة التي لا تعبر عن مقصود المتكلم على نحو مباشر، والتي سماها "الأفعال الإنجازية غير المباشرة"؛ إذ إن مثل هذه العبارات لا يمكن فهمها إلا بالاعتماد على السياق المقامي، وذلك لأن قوتها الإنجازية الحرفية تخالف مقصود المتكلم، فعندما يقول لك صديقك، مثلا: إن الجو بارد فإنه لا ينتظر منك إقرارا بذلك. وإنما كان مقصوده، مثلا، أن يطلب منك بأدب أن تغلق الباب (إن كان الباب مفتوحا)، أو تشعل المدفأة، وبهذا فإن المخاطب يستعين بمحققات غير لغوية من أجل الوصول إلى مراد المتكلم.

(1) التوجيهيات كالأمانى والطلبات، والإرشادات والنصائح، والالتزاميات كالوعود والتعهدات والتهديدات، والتعبريات كالشكر والتهنئة والاعتذار والتعزية، والإعلانيات كالإهداء وعقد الزواج والتعيين وإعلان الحرب والنتائج. فالإخباريات عرض لحالة أو واقعة ما، والتوجيهيات يريد المتكلم أن يحيل السامع على فعل عمل ما، ومع الالتزاميات يلزم المتكلم نفسه، أو يتعهد بفعل في المستقبل، ومع التعبريات يعبر المتكلم عن موقفه النفسي من حال الواقع المتضمنة من المحتوى القضوي، ومع الإعلانيات إنشاء اتفاق بين المحتوى القضوي والواقع والعالم الخارجي.

ولا بدّ من الإشارة، أيضاً، إلى أنّ (سيرل) قد أشار إلى بعض المحققات اللغوية المقوية لتحقق الفائدة عند المتلقي في اللغة المكتوبة كعلامات الترقيم، وفي اللغة المنطوقة كالنبر والتنغيم، ولغة الجسد.

يظهر اهتمام النحاة القدامى بما سماه (أوستن) و (سيرل) بنظرية الأفعال الكلامية، في تناولهم بعض الأساليب النحوية، مثل القسم، والتأكيد، والإغراء والتحذير، والندبة والاستغاثة، والتعجب، والأمر والنهي، وغيرها.

1. القسم:

يقصد بالقسم "الحلف واليمين"⁽¹⁾، و"الحلف توكيد"⁽²⁾، فالقسم "جملة يؤكد به الخبر نفياً أو إثباتاً"⁽³⁾، كما في قولك: والله إنه كريم. فالقسم له أبعاد تداولية، تتمثل في التوكيد، وتقوية الخبر وإبرازه للمخاطب.

عدّ العلماء القسم ضرباً من ضروب الإنشاء، فقسموه إلى قسمين⁽⁴⁾:

- قسم السؤال (الطلب): وهو ما كان جوابه متضمناً معنى الطلب، مثل بالله لتفعلنّ كذا، وغرضه الإلحاح في الطلب.
- قسم الإخبار: ويقصد به توكيد جوابه، مثل: والله ما فعلت كذا. وغرضه تأكيد الخبر.

والحقيقة أنّ القسم بنوعيه السابقين يفيدان التأكيد، الأول تأكيد على المخاطب من أجل القيام بفعل ما، والآخر تأكيد للخبر. فالغرض من القسم، كما يبدو، غرض تواصلية،

(1) هارون، عبد السلام: الأساليب الإنشائية في النحو العربي 162

(2) سيبويه: الكتاب 3/ 479

(3) الزركشي: البرهان في علوم القرآن 3/ 40

(4) صحراوي، مسعود: التداولية عند العلماء العرب 208.

يهدف المتكلم من خلالهما إلى تحقيق أمر ما يقصده، ففي الأول يقصد التأثير في المتكلم من أجل القيام بأمر ما، وفي الثاني يقصد كسب ثقة المخاطب فيما يقوله المتكلم.

2. الإغراء والتحذير:

يقصد بالإغراء: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله⁽¹⁾، وتنبيه المخاطب من أجل فعل ذلك الأمر المحمود هو الفائدة المتحصلة من الإغراء. ومن الإغراء قول الشاعر:

أخاك أخاك، إن من لا كساع إلى الهيجا بغير
فالشاعر يرغب المخاطب في لزوم أخيه.

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه⁽²⁾، فاجتناب المخاطب الفعل

المكروه هو الفائدة المتحصلة من التحذير، كقولك: إياك والكذب، وكقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾⁽³⁾، فالتقدير: احذروا ناقة الله.

فالإغراء بحسب ما يرى (أوستن) ينطوي على ثلاثة أفعال: فعل لفظي هو الفعل المنطوق، والفعل الإنجازي هو العمل الحاصل من نطق الفعل، والجانب التأثيري هو الأثر الذي يتركه الفعل على المخاطب، فنطق جملة "الأسد الأسد" تمثل الفعل القولي أو اللفظي، وبمجرد نطقك للفعل تكون قد قمت بعمل التحذير، وهذا هو الإنجاز، والعمل الإنجازي له التأثير في السامع للابتعاد عن موضع الخطر.

وكذلك التحذير ينطوي على ثلاثة أفعال: فعل لفظي ينجزه المتكلم حينما ينتهي من نطق جملة التحذير، وفعل غير لفظي متضمن في القول، يتمثل في مقصد المتكلم من

(1) ابن هشام: أوضح المسالك 4 / 79

(2) ابن هشام: أوضح المسالك 4 / 75

(3) الشمس / 13

الجملة، وهو التحذير. وفعل تأثيري يتمثل فيما تحدثه عبارة التحذير على المخاطب، من الابتعاد عن المحذر منه، أو غير ذلك.

فجملة الإغراء تمثل وحدة تواصلية، يقصد منها المتكلم ترغيب المخاطب في فعل أمر ما، بينما جملة التحذير وحدة تواصلية يقصد منها المتكلم تحذير المخاطب من فعل شيء ما.

قد يشترك أسلوب التحذير مع أسلوب الإغراء في بنيته التركيبية، فيكون التحذير أو الإغراء بتكرار المحذر منه. فلا يتحدد مقصد المتكلم منها، اعتمادا على التركيب، فعبرة مح مثل: "زيدا زيذا" لا يمكن فهم مقصد المتكلم الإغراء هو أو التحذير. وفهمها يتوقف على العلاقة بين المنطوقات اللغوية، والموقف التواصلية الذي يمكن أن تعدّ فيه هذه المنطوقات أفعالا موفقة. ففوة الملفوظ الإنجازية تحتمل الإغراء، وتحتمل التحذير، فلو قال المتكلم:

- الدهان الدهان

فإن المتلقي لا يدرك مقصد المتكلم إلا بالاعتماد على سياق التلطف، فجملة "الدهان الدهان" إذا وجهت لمخاطب اقترب من حائط قد طلي حديثا، فإن مقصده (=مقصد المتكلم) يكون التحذير. وإذا وجهت لمخاطب، لم يعتن بدهان إحدى الأبواب، فإن مقصد المتكلم يكون الإغراء.

وأما جملة من مثل:

- أخاك، أخاك

فإنَّ المخاطب، يدرك أنَّ مقصد المتكلم، هو الإغراء لا التحذير، اعتماداً على مخزون العرف الاجتماعي، أو البعد الديني، ويدرك أنَّ مقصده (= مقصد المتكلم) التحذير، إذا وُجِّهت لطفل يدخن.

ففي كلِّ من الإغراء والتحذير علاقة إنجازية تتمثل في القوة الإنجازية التي يحملها الخطاب، إذ يكون موقف المتكلم من المخاطب، موقف محذّر أو مُغسّر، والقوة الإنجازية هذه، قد تكون "مباشرة" تستنتج من نمط العبارة ذاتها، أو "غير مباشرة" يتوصّل إليها من السياق الخارجي، بأبعاده المختلفة.

3. النداء:

ذكر النحاة أنَّ الأصل في النداء "تنبيه المدعو ليقبل عليك"⁽¹⁾، وهم في حدّهم النداء بذلك، إنّما انطلقوا من مبادئ تداولية - عبر عنها (أوستن) بـ (الأفعال الكلامية) - هي:

تنبيه المدعو - فعل غير لفظي (فعل متضمّن في القول).

ليقبل عليك - فعل تأثيري.

خلاصة القول أنَّ النحاة العرب انطلقوا في وضع حدودهم النحوية، الخاصة بالأساليب الإنشائية، من مبادئ تداولية، فتطرقوا إلى الأفعال الكلامية وما تضمنته من أفعال قولية خاصة بالمتكلم، مثل: التأكيد، والإغراء والتحذير، والتنبيه، وغيرها، ومن أفعال تأثيرية خاصة بالمخاطب.

2.2.1 الفائدة التخاطبية من منظور اجتماعي:

إن اللغة لا يمكن أن تفهم بوضوح إلا في إطارها الاجتماعي، كيف لا، و"اللغة لا وجود لها خارج إطارها الاجتماعي"⁽¹⁾ و"التلقي في صميمه عملية اجتماعية"⁽²⁾ إذ إن اللغة تستخدم في المناسبات الاجتماعية وتستخدم في التعبير عن انفعالاتنا، أو في التعبير عن أفكارنا.

ومن هذا الإطار - الإطار الاجتماعي - تتحدد وظيفة اللغة بكونها تواصلية أو اجتماعية أو إيلاعية أو انفعالية....

وقد يبدو أن تحديد وظيفة اللغة خارج الإطار الاجتماعي ضرب من العبث؛ فـ "في أحضان المجتمع تكونت اللغة"⁽³⁾ ونتيجة لذلك كان لا بد من التعرض للبيئة اللغوية التي ينتج فيها الخطاب، من أجل فهم الخطاب فهما سليما، إذ إن التحليل الكامل لما تعنيه الكلمة، أو صيغة الجملة لا ين اللغة يجب أن يشمل قدرا كبيرا، وغير محدود من المعرفة فوق اللغوية، ومن معرفة الكثير من المدركات، والمشاعر والأفكار، والعواطف. فما المقصود بالبيئة اللغوية؟ وما عناصرها؟ وكيف يسهم كل منها في الفهم؟

إن المقصود بالبيئة اللغوية⁽⁴⁾ هي البيئة المحيطة بالخطاب والتي تساعد في تحقيق تواصل أفضل بين المتكلم والسامع على الأقل، ولا تقتصر البيئة اللغوية على ذلك، بل تتعداه إلى التكوين الثقافي والاجتماعي والنفسي للمتكلم والمخاطب مذ كان كل واحد

(1) سوسور: علم اللغة العام 95

(2) بحيري، سعيد: علم لغة النص 70

(3) فندريس: اللغة 35

(4) يقصد كثير من الدارسين بالبيئة اللغوية السياق اللغوي فقط، لكن الباحث لا يأخذ بهذا المفهوم، بل يتعداه إلى كل ما له علاقة بالسياق اللغوي والسياق غير اللغوي، والبيئة الاجتماعية المؤثرة في كل من المتكلم والمخاطب، وهذا ما سيتضح أثناء الدراسة.

منهما طفلاً؛ إذ إن فهم المخاطب لبيئة المتكلم (كمعتقداته، ...)، وبيئة الخطاب، تساعد
في فهم أفضل لمقصود المتكلم، ويُحقق تواصلاً بينهما.

من هنا كان التواصل بين متكلم ومخاطب من بيئة ثقافية واجتماعية واحدة سهلاً
وأُسرع تحققاً في أكثر الأحيان.

إن معرفة المتكلم بالبيئة المحيطة به تساعد في التواصل مع المجتمع، وإن
نقص هذه المعرفة يولد عجزاً لديه في التعبير عما يريد، ومن ثم لا يُحقق مقصده.

ولا نكون بعيدين عن الصواب إن قلنا: إن عناصر البيئة اللغوية هي العناصر
المكونة للموقف الكلامي، فلمنزلة المتكلم عند المخاطب دورها في تحديد الخطاب وفي
قبوله وفهمه، وفي تحديد هدفه من قبل ذلك؛ فنزلة المتكلم عند المخاطب تحدّد ما إذا
كانت جملة من مثل (أغلق الباب) أمراً، أو دعاء، أو التماساً. إلى مثل ذلك أشار المبرد،
فقال: "والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي. وإنما سمّي هذا أمراً ونهياً، وقيل للآخر:
طلب، للمعنى، فأما اللفظ واحد. وذلك قولك في الطلب: اللهم اغفر لي، ...، فإنما تقول:
سألت الله، ولا تقول: أمرت الله"⁽¹⁾ "لأنك تأمر من هو دونك، وتطلب إلى من أنت
دونه"⁽²⁾. فالنحاة راعوا أقدار المخاطبين في ذلك.

إن المسافة الفاصلة بين المتكلم والمخاطب تحدّد التركيب اللغوي المفترض
استعماله، فإذا كانت المسافة بينهما بعيدة فإن المتكلم سيستخدم في النداء عبارة من مثل (يا
محمد)، وأما عبارة من مثل (أحمد) فسيستعملها إذا كانت المسافة بينهما قريبة⁽³⁾. وفي
أحيان أخرى، تحدّد المسافة بين المرسل والمستقبل طريقة التواصل: بالكلام أو الإشارة،

(1) المقتضب 2/ 44

(2) السابق 2/ 132، وانظر: ابن السراج: الأصول 2/ 177

(3) انظر: بشر، كمال: علم اللغة الاجتماعي 99

فعندما يكون الشخص بعيدا جدا، ويقدر المرسل أن المخاطب لن يسمعه، فإن المرسل سيبحث عن وسيلة أخرى لمخاطبته كالإشارة.

إن البيئة اللغوية متمثلة بعناصر الخطاب ومقاصد المتكلمين تتدخل " في تحديد القاعدة النحوية تدخلا أساسيا، فإذا كان [أحد عناصر الخطاب] مندوبا جاز أن يكون مضافا إلى المخاطب، فقلت: وامنقذكاه (للمسجد الأقصى) وإذا كان منادى لم يجر أن يكون مضافا إلى المخاطب، فلم نقل يا منقذك⁽¹⁾؛ "لأن المندوب لا ينادى ليجنب، بل ينادى ليظهر النداب مصيبيته وأنه وقع في أمر عظيم، وخطب جسيم، ويظهر تقبّعه كيف لا يكون في حاله من إذا دُعي أجاب، وأما المنادى فهو مخاطب، فلو جاز نداؤه لكان يؤدي إلى أن يجمع فيه بين علامتي خطاب، وذلك لا يجوز"⁽²⁾

وإن حركات المتكلم أثناء توجيهه خطابه إلى المخاطب تساعد في الفهم، ولعل بيت نعيم بن الحارث:

تقول - وصكت وجهها بيمينها - أبلي هذا بالرحى المتفاحس!

يوضح ذلك. فالما حكى الحال فقال: (وصكت وجهها)، علم بذلك قوة إنكارها، وتعاضم الصورة لها. هذا مع أنك سامع حكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف⁽³⁾ ويعبر عن سياق الحال من إشارة وغيرها بقوله: "قلت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ويونس وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه و.... ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات، ولا تضبطه

(1) موسى، نهاد: الأعراف أو "نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية" 17

(2) ابن الأنباري: أسرار العربية 245

(3) ابن جني: الخصائص 1/ 245

الروايات، فتُضطر إلى قصود العرب، وغوامض ما في أنفسها، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلّته عليه إشارة، لا عبارة، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه، غير متّهم الرأي والنّحيضة والعقل⁽¹⁾

ولعلّ غياب سياق الحال يؤدي إلى اختلاف في تحديد مقصد المتكلم، فجملة

(وذو الشيب يلعب) الواردة في قول الشاعر:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني، وذو الشيب يلعبُ

يختلف فيها من حيث هي تقريرية أو استفهامية، ولو كان الكلام مسموعاً فإنّ

هذا الاختلاف يزول بالطريقة التي يؤدي بها المتكلم كلامه، والتي تساعد المخاطب في فهم مقصده (أي مقصد المتكلم).

إنّ العرف الاجتماعي⁽²⁾ - هو عنصر من عناصر البيئة اللغوية - يسهم في فهم

المقصود من الخطاب فهو يؤثر حتّى في وضع الأحكام الشرعية. فلو حلف حالف و قال:

لا ركبت دابةً فقال - والكلام لابن الجوزي -: "مما تتغير به الفتوى لتغير العرف والعادة

موجبات الإيمان والإقرار والنذور وغيرها، فمن ذلك أنّ الحالف إذا حلف: "لا ركبت دابة"

وكان في بلدٍ عُرّفهم في لفظ "الدابة" الحمار خاصة اختصت يمينه به، ولا يحنث بركوب

الفرس ولا الجمل، وإن كان عُرّفهم في لفظ الدابة الفرس خاصة حملت يمينه عليها دون

الحمار، وكذلك إن كان الحالف ممن عاداته ركوب نوع خاص من الدواب كالأمراء ومن

جرى مجراهم، حملت يمينه على ما اعتاده من ركوب الدواب؛ فيفتي في كل بلد بحسب

عُرف أهله ويفتي كل أحد بحسب عاداته وكذلك إذا حلف لا أكلت رأساً في بلد عاداتهم أكل

(1) ابن جنّي: الخصائص 1/ 248

(2) العرف الاجتماعي هو الدلالة المشتركة بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة.

رؤوس الضأن خاصة لم يحنث بأكل رؤوس الطير والسمك ونحوها، وإن كان عاداتهم أكل رؤوس السمك حنث بأكل رؤوسها⁽¹⁾.

كذلك إن التقديم والتأخير في التركيب يعدّ من البيئّة اللغويّة؛ إذ إنّ مقصود المتكلّم يتعيّن في كثير من الأحيان بالاعتماد عليه.

3.2.1 الفائدة التخاطبيّة من منظور نفسي:

1.3.2.1 اللغة وعلم النفس

قد يتصور الكثير من النّاس أنّ اللغة جكر على دارسي اللغة وفروعها كالنحو والصّرف، والأدب والبلاغة، والحقيقة أنّ اللغة علم إنسانيّ أساسيّ يطرق كلّ أبواب النّشاط الإنسانيّ.

وإذا كان علم اللغة يوجّه اهتمامه إلى الرسالة التي ينقلها المتكلّم إلى المتلقي، فإنّ علم النفس يهتم بالعمليات العقلية التي تسبق إنتاج الرسالة، ويقع بعد إنتاجها⁽²⁾. وإنّ نقطة الالتقاء بين علم النفس وعلم اللغة في أنّهما يدرسان اللغة بكونها مظهرا من مظاهر السلوك الإنساني⁽³⁾.

وبالنّظر إلى وظيفة اللغة بوصفها تعبيراً عن الفكر، يمكن اعتبار اللغة جزءاً من علم النّفس⁽⁴⁾، فعلم النّفس يعالج الجانب الذاتيّ للغة، فيهتم علماء النّفس بالإدراك؛

(1) ابن القيم الجوزيّة: إعلام الموقعين 50/3

(2) يُنظر: عبد العزيز، محمد حسن: مدخل إلى اللغة 71

(3) يُنظر: منصور، عبد المجيد سيّد: علم اللغة النفسيّ 14

(4) يُنظر: ماريوباي: أسس علم اللغة 42

فيطورون وسائل ليعرفوا بها كيف يختلف الناس في إدراكهم للكلمات، أو في تحديد ملامحها الدلالية، وبكيفية اكتساب اللغة وتعلمها، وبدراسة السبل التي يتم بها التواصل⁽¹⁾. ونتيجة لهذا التقارب بين علم النفس وعلم اللغة، واشتراكهما في دراسة اللغة نتج عن ذلك علم جديد سمي (علم اللغة النفسي) أو (علم النفس اللغوي) وهو العلم الذي يهتم بإنتاج اللغة، وإدراك الكلام وفهمه، واكتساب اللغة والارتقاء بها. وما يعيننا هنا من هذا العلم دراسته إدراك الكلام وفهمه.

2.3.2.1 إدراك الكلام وفهمه:

إن إدراك الكلام لا بد أن يمر بثلاث مراحل، وهي: تمييز الكلام، وتحليله، وتفسيره.

1.2.3.2.1 تمييز الكلام:

يُعنى تمييز الكلام بتحديد الأصوات والكلمات. وتحديد الأصوات لا يعني تحديدها واحدا تلو الآخر، ثم رصفها بعضها إلى بعض، إذ إن تحديدها منفردة غير واقعي؛ لأنه من المستحيل فيزيائيا تحديد الصوت بسبب سرعة الكلام؛ فالدماغ لا يستطيع أن يعالج أكثر من عشرة أصوات منفصلة عن بعضها في الثانية الواحدة⁽²⁾ فالأصوات تتداخل بعضها مع بعض بحيث لا يستطيع السامع وضع حدود فاصلة بينها حينما تنطق في كلمة ما.

أما تمييز الكلمات منفردة فعملية سهلة، وقد نشأت نظريات مختلفة تبحث في إدراك الكلمة إذا كانت في تسلسل كلامي، ومن هذه النظريات نظرية الكتائب [Cohort

(1) يُنظر: عمر، أحمد مختار: علم الدلالة 16

(2) يُنظر: أنكيسن، جين: اللغة والعقل، اللغويات النفسية 336، و الحمداني، موفق: علم نفس اللغة 35

[model]. وقد طرح هذه النظرية كل من (ماليس، وولن، وتايلر) وحاولوا بها التعرف إلى الكلمة المنطوقة، عبر ثلاث مراحل: مرحلة الانفتاح للوصول، وسماع الكلمة في هذه المرحلة تنشّط جميع الكلمات التي يعرفها السامع والتي تبدئ بتلك الأصوات، وتشكّل تلك الكلمات الكتابية الأولى. أمّا في المرحلة الثانية المسماة مرحلة الاختيار، فيتم فيها اختيار الكلمة التي تتفق مع المعلومة الجديدة الناجمة عن استمرار النطق بالأجزاء الأخرى من الكلمة، أو حذفها إذا تناقضت مع السياق الدلالي. وفي المرحلة الأخيرة المسماة مرحلة التكامل تتم الاستفادة من الخواص القواعدية والدلالية للكلمة المنتقاة لوضعها في مكانها المناسب للجملة⁽¹⁾.

وقد ظهرت نظريات كثيرة في تمييز الكلمة منها: النظرية الحركية ونظرية الأثر، ونظرية ولادة كلمة، وغيرها⁽²⁾

2.2.3.2.1 تحليل الكلام [فهم الجملة]:

يُعنى تحليل الكلام بـ"وضع الكلمات المتنوعة ضمن تراكيب معيّنة، وتحليل العلاقات الوظيفية فيما بينها"⁽³⁾ وهما عمليتان متداخلتان، وقد نشأت عدة نظريات في دراسة ذلك، وبشكل عام يمكن تحديد ثلاث حقبة: حقبة القواعد النحوية (في الستينيات) وحقبة الاستراتيجية الإدراكية (في بداية السبعينيات)، والحقبة الحسابية (في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات).

(1) انظر: المرجعان السابقان.

(2) لم نتعرض لهذه النظريات رغم أهميتها في تمييز الكلمة، لأنّ دراستنا هنا تهتم بتحليل الكلام (الجميل والخطاب) وفهمه، أمّا نظرية الكتاب فتعرضنا لها كمثال لتوضيح طريقة الاهتمام بالكلمة داخل سلسلة من الكلمات.

(3) أتكيسن، جين: اللغة والعقل، اللغويات النفسية 336

من هذه النظريات "نظرية التعقيد الاشتقاقي" في حقبة القواعد التحويلية التي تفترض أن الجملة ذات التحويلات القليلة تكون سهلة الفهم والاستيعاب مقارنة مع جملة ذات عدة تحويلات، أما في الحقبة الاستراتيجية الإدراكية فنشأت عدة نظريات، منها "نظرية درب الحقيقة". أما في الحقبة الأخيرة فظهرت نظريات كثيرة منها القواعد المعجمية الوظيفية⁽¹⁾.

مما سبق يمكن الوصول إلى أن المخاطبين يستخدمون غير طريقة في تحصيلهم للجمل، وعند استعراض النظريات حول تحليل الجمل وفهمها ستجد أنها تقسم إلى قسمين رئيسيين هما: نظريات التحليل المتسلسل Serial التي ترى أن الشخص الذي يسمع الجملة الغامضة يختار تفسيراً معيناً ويستمر في تحليل الجملة الغامضة وفق ذلك التفسير، إلى أن يتبين له أن ذلك التفسير غير نافع، ثم ينتقل بعد ذلك إلى تفسير آخر غيره، وهكذا. ونظريات التحليل المتزامن parallel التي ترى أن السامع يأخذ بجميع احتمالات التفسير دفعة واحدة⁽²⁾.

ولفهم الجملة الواحدة، في ضوء علم اللغة النفسي، لا بد أن تستدعي العناصر التركيبية والدلالية والتداولية، حيث يتم التعرف إلى بناء العبارة من اسمية وفعلية في المستوى التركيبي. أما في المستوى الدلالي فيتم التعرف على الأدوار الدلالية التي تلعبها الكلمات في الجملة. وفي المستوى البراجماتي تدرس القوانين الاجتماعية الضمنية فيما وراء استخدام اللغة⁽³⁾.

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذه النظريات، انظر إلى المرجعين السابقين

(2) يُنظر: الحمداني، موفق: علم نفس اللغة 63 - 64

(3) يُنظر: عبد الفتاح، نازك إبراهيم: مشكلات اللغة والتخاطب في ضوء علم اللغة النفسي 120

وباختصار إن فهم جملة ما، كما يذكر داود عبده،⁽¹⁾ تمرّ في المراحل الآتية:

- تتلقّى أذن السّامع ما ينطقه المتكلّم من أصوات، ويحتفظ بالصورة اللفظيّة لما

سمع في الذاكرة العاملة.

- يحلّل السامع الألفاظ التي دخلت في الذاكرة العاملة إلى مكونات جمليّة في

الوقت الذي تتلقّى فيه الذاكرة العاملة مزيداً من الألفاظ.

- يحوّل كل مكون جملي إلى المعنى المراد منه، مع الاستمرار بالخطوتين

السّابقتين.

- يضمّ السّامع معاني المكونات الجمليّة شيئاً فشيئاً ليؤلف منها معاني مركبة

من المكونات الجمليّة.

- يتخلّص السّامع من الصورة اللفظيّة للجملة وينقل معناها إلى الذاكرة الدائمة.

خلاصة القول أنّ علم اللّغة النفسيّ اعتمد على (الذاكرة) في فهم الجمل⁽²⁾، و

يؤكد ذلك أنّ السّامع يستطيع أن يعيد معنى الجملة التي سمعها، لا الجملة نفسها في كثير

من الأحيان، وبمعنى آخر يستطيع أن يفيد أنّه فهم الرسالة، لكن تجدر الإشارة، هنا، إلى

أنّ بناء الجملة يسهم في فهم الجمل، و قد درّس أثر بناء الجملة، وتحولاتها في الفهم

معملياً، على يد (فودر) و(بيفر) و(جاريث)، كما توصّلوا إلى أهميّة أشباه الجمل في فهم

الجمل⁽³⁾.

(1) يُنظر: دراسات في علم اللّغة النفسيّ 24، 25

(2) يُنظر: سيد يوسف، جمعة: سيكولوجية اللغة والمرض العقلي 81

(3) يُنظر: المرجع السابق 81 - 82

3.2.3.2.1- تفسير الكلام (فهمه):

إنّ التفسير يُعنى بـ"العلاقات الدلالية وربط القول بالعالم الحقيقي"⁽¹⁾، أي أنّ هذا الجزء من عمليّات الإدراك يحاول دراسة النصّ وفهمه، سواء أكان النصّ مكتوباً أو منطوقاً.

ولفهم الخطاب لا بدّ من النظر إلى كيفية تنظيم الخطاب، وعلاقته بالعالم الخارجي؛ إذ إنّ فهم الخطاب يعتمد على ترتيب الجمل أكثر من اعتماده على معانيها، فالقاء جمل ذوات معنى دون مراعاة لترتيبها يجعل فهمها عسيراً.

وقد حاول علماء النفس الاستفادة من علم لغة النصّ في دراستهم لفهم الخطاب، وهذا ما أشار إليه (كارول) حين ذكر أنّ الإحالة باستخدام الضمير "تيسّر استكشاف دور الذاكرة العاملة في فهم الخطاب، فمن أجل فهم جملتين متتابعتين تحتفظ الذاكرة العاملة بـ"المرجع" لوقت يكفي لربطه مع اللفظة المكرّرة، فإن طال ذلك الوقت حملها عبئاً يعوق عمليّة الفهم"⁽²⁾؛ لأنّ "سياق فهم النصّ ذو طابع دوريّ؛ لأنّ الذاكرة لا تملك سوى طاقة محدودة للتخزين، فتحاول أن تتحرّر من بعض المعلومات والمعطيات عند امتلائها"⁽³⁾.

وقد ركّز علماء النفس اهتمامهم في فهم عمليّة الخطاب على المعلومة المعروفة مسبقاً، حيث يفترض المتكلّم أنّ السامع يعرفها بالفعل، ثمّ يضيف إليها المعلومات الجديدة التي لا يعرفها السامع، وعليها يعتمد السامع في فهم النصّ، حيث يعالجها كافتراضات

(1) أتكيسن، جين: اللغة والعقل، اللغويات النفسية 344

(2) يُنظر: يُنظر: عبد الفتاح، نازك إبراهيم: مشكلات اللغة والتخاطب في ضوء علم اللغة النفسي 137

(3) يُنظر: فضل، صلاح: بلاغة الخطاب وعلم النصّ 316

مترابطة في نظام هرمي، تشتمل فيه العبارات الخبرية على الموضوعات الرئيسية.

ويسمى هذا التنظيم جذر النص [Text base] ⁽¹⁾.

خلاصة القول أن "الفائدة التخاطبية"

- مفهوم نحوي دلالي تداولي، له علاقة باستكشاف مقاصد المتكلمين بالاستعانة

بالمسياقين: اللغوي وغير اللغوي.

- معيار صحة التركيب وخطئه.

- تحقق تواصل بين المرسل والمستقبل، بإيجاد تسويغ تداولي يحقق مقبولة

لخطاب المرسل عند المخاطب تبعا للموقف.

وأن التواصل يكون ناجحا إذا كان:

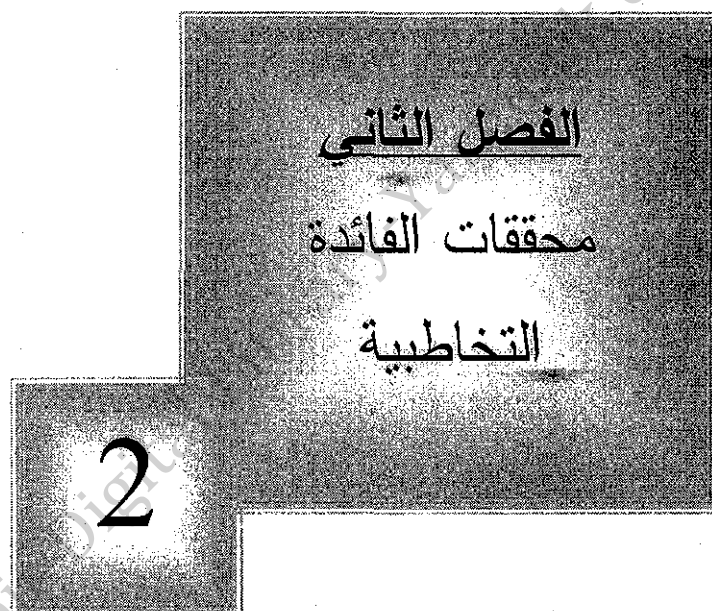
- (معنى الخطاب = مقصد المتكلم) = فهم السامع . وحينها يكون في قمة

نجاحه.

- (مقصد المتكلم = فهم المخاطب) $\neq$ معنى الخطاب

(1) ينظر: سيد يوسف، جمعة: سيكولوجية اللغة والمرض العقلي 85. و عبد الفتاح، نازك إبراهيم:

مشكلات اللغة والتخاطب في ضوء علم اللغة النفسي 137 - 138



الفصل الثاني

محقات الفائدة التخاطبية

0.2 تمهيد

يشير هذا الفصل إلى الإشكالية الكبيرة التي تتعلق بالتواصل، وتتضمن هذه الإشارة بالإجابة عن السؤال: كيف يتحقق التواصل بين المرسل والمتلقي؟ وما العناصر التي تضمن تحقيقاً للفائدة المرجوة من التواصل؟

عملية التواصل عملية معقدة تتداخل فيها عناصر كثيرة من أجل تحقيق فائدة مرجوة للمتلقى، لا يمكن حدوثها إلا بوجود كلام شفوي أو مكتوب أو إشارة حركية بين مرسل ومتلق. فعملية التواصل ترتبط ارتباطاً أساسياً باللغة أداة للتواصل.

فالتواصل من أهم وظائف اللغة التي تعرض لها ياكوبسون (Jacobson)، ويتمثل التواصل في نوعين: تواصل لفظي أو تواصل كتابي.

الحديث عن التواصل اللفظي (= اللغة المنطوقة) والتواصل الكتابي (= اللغة المكتوبة) يدفعنا للحديث عن تفرقة بعض العلماء بين النص والخطاب اعتماداً على المنطوق والمكتوب، فـ"بول ريكور" يرى أن الخطاب يصبح نصاً إذا ثبت كتابة، ويتجلى ذلك في قوله: "فلنسم نصاً كل خطاب تثبته الكتابة"⁽¹⁾، فركز على المنطوق والمكتوب في التفرقة بين النص والخطاب، فالنص تنتجه الكتابة، والخطاب تحدثه اللغة الشفوية. والحقيقة أنه لا يمكن حصر تعريفات النص، فكل تعريف يعكس وجهة نظر خاصة بصاحبه (= صاحب التعريف) يبنى التعريف على تخصص صاحب التعريف، فحاول محمد مفتاح أن يضع تعريفاً شاملاً للنص فعرّفه على أنه "مدونة حدث كلامي ذي وظائف

(1) عياشي، منذر: مقالات في الأسلوبية، ص 123

متعددة⁽¹⁾ فأطلق "النص" على المكتوب، لكنه أحاط التعريف بجوانب وظيفية تحيط بالنص : اجتماعية ونفسية و غيرها.

ولم يخرج "ابن حدو" عن المكتوب في تعريفه للنص: "ما تنقري فيه الكتابة، وتكتب فيه القراءة"⁽²⁾ لكن هناك من ركز على الدلالة في التفرقة بينهما، فرأى أن النص هو "القول اللغوي المكثف بذاته والمكتمل في دلالاته"⁽³⁾. والنص عند الزناد "نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض هذه الخيوط، تجمع عناصره المختلفة والمتباعدة في كل واحد"⁽⁴⁾، أما النص عند ديوجراند يلزم أن تتوافر له سبعة معايير للنصية مجتمعة، هي: السبك، والالتحام، والقصد، والقبول، وورعاية الموقف، والتناص، والإعلامية⁽⁵⁾.

ولكن هناك من عدّ "الخطاب" كل ملفوظ / مكتوب، يشكل وحدة تواصلية تامة"⁽⁶⁾ والتعريف وظيفي (أي يؤدي غرضاً تواصلياً) وبهذا يلتقي مع تعريف "جان ماري للنص: "سلسلة لسانية محكية أو مكتوبة وتشكل وحدة تواصلية، ولا يهم أن يكون المقصود هو متتالية من الجمل، أو من جملة وحيدة أو من جزء من الجملة"⁽⁷⁾.

(1) مفتاح، محمد: تحليل الخطاب الشعري، 119

(2) ابن حدو، رشيد: قراءة في القراءة 3

(3) منير، وليد: النص القرآني من الجملة إلى العالم 29

(4) الزناد، الأزهر: نسيج النص 13

(5) دي بوجراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء 103، وما بعدها.

(6) المتوكل، أحمد: الوظيفية بين الكلية والنمطية 22

(7) سشايفر، جان ماري: النص 119

1.2* محققات الفائدة:

1.1.2 المحققات الرئيسية للفائدة⁽¹⁾:

تعدّ اللغة الوسيلة الأساسية في عملية التواصل، فـ"اللغة وظيفة يختص بها الجنس البشريّ، وتتمثل في قدرته الفطرية على التواصل والتبليغ"⁽²⁾ فدون اللغة، في كثير من الأحيان، لا يمكن فهم الآخرين، واللغة إما أن تكون منطوقة أو مكتوبة.

1.1.1.2 التلّفظ:

انصبّ اهتمام اللغويين في الوقت الحاضر على اللغة المنطوقة؛ بوصفها أساساً للغة المكتوبة، فهي أداة التواصل الأولى بين البشر، وهي سابقة على الكتابة، فـ"اللغة المنطوقة هي الأصل ولغة التحرير فرع عليها ومن ثمّ كان المسموع هو الأول الذي يستقي منه الإنسان مقاييس اللغة والمادة الإفرادية"⁽³⁾

فالمنطوق والمكتوب وجهان لعملة واحدة، رغم أنّ المكتوب في كثير من الأحيان صورة مشوّهة للخطاب المنطوق ضمن حدث تخاطبيّ ما، بل إنّ لكل منهما أسلوبه الخاص، "ومن الخطأ أن نظنّ أنّ النص المكتوب يعتبر تمثيلاً دقيقاً للكلام. فلسنا، على العكس كما يتصور كثير من الناس، نكتب كما نتكلّم؛ بل إنّنا نكتب (أو نحاول أن نكتب) كما يكتب غيرنا. وإنّ أقلّ الناس ثقافة يشعرون، بمجرد وضع أيديهم على القلم، بأنهم يستعملون لغة خاصة غير اللغة المتكلمة، لها قواعدها واستعمالاتها كما أنّ لها

(1) جاء الاهتمام - في هذا الفصل - باللغة المنطوقة لأنه من المعروف أنّ النحاة العرب سجلوا قواعدهم العربية بالاعتماد على المشافهة، فقد كانوا يرحلون إلى الأعراب من أجل سماع اللغة منهم.

(2) مارتان، روبير: مدخل لفهم اللسانيات 208

(3) الحاج صالح، عبد الرحمن: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات 29، ربما يقصد بالمادة الإفرادية: المادة الأولية، المادة المعجمية.

ميدانها وأهميتها الخاصين بها⁽¹⁾ فاللغة المكتوبة "ما هي إلا كائن طفيلي يعيش على الكلام"⁽²⁾

ويتميّز المنطوق عن المكتوب بتجسيده لملايسات الخطاب التي تسهم في تحديد مقاصد المتكلمين ضمن الحدث التخاطبي، فاللغة المنطوقة "لها خصائص جوهريّة متعدّدة يصعب إعادتها في الصيغة المكتوبة، نحو بعض الظواهر الصوتية غير اللغوية كالعطاس والتنفس، ونحو بعض المظاهر النطقية كاللتغيم والذبر"⁽³⁾ ونحو لغة الجسد.

فالتواصل عبر المنطوق يشكّل أداة التواصل الأولى بين بني البشر، ويعتمد هذا التواصل على متكلم ينقل رسالته الصوتية عبر وسط ناقل على شكل موجات صوتية متذبذبة حتى تصل إلى أذن السامع، ويمكن تمثيل عملية التواصل عبر المنطوق بالشكل الآتي⁽⁴⁾:



شكل (1)

لا بدّ من الإشارة إلى أن الحدث التواصليّ المنطوق يتلاشى وينتهي حال الانتهاء من نطق الكلمة أو الكلمات، وهذا ما يجعل دراسة اللغة المنطوقة صعبة كونها

(1) فندريس، ج: اللغة 403، 404

(2) كورباليس، مايكل: في نشأة اللغة، من إشارة اليد إلى نطق الفم 57

(3) بالمر، فرانك: مدخل إلى علم الدلالة 41

(4) الشكل لدي سوسير ولم أجده في النسخة المترجمة التي عدت إليها المعتمدة هنا، فأخذته من: أوكان،

عمر: اللغة والخطاب 40

مرهونة بتتابع؛ ولذا لا بد أن تكون اللغة المنطوقة واضحة لتحقيق الفهم للسامع، ومن ثم فإنها (= اللغة المنطوقة) تستعين بمعطيات إضافية تجعل فهم المنطوق متيسراً. فاللغة المنطوقة "تفرض على مستعملي اللغة جملة من الاعتبارات المختلفة نوعاً ما، وذلك من حيث كيفية الإحداث. فلدى المتكلم تشكيلة كاملة من المؤثرات مصدرها (نبرة الصوت وكذلك ملامح الوجهين وأشكال الوقف والحركات) وبفضل هذه الأدوات يستطيع المتكلم دائماً أن يتجاوز آثار الكلمات التي يسوقها"⁽¹⁾

ولعل "براون" و"يول" قصداً بذلك ما تحدثه محققات الفائدة (نبرة الصوت،) في اللغة المنطوقة، من أداء معنى جديد قد يناقض أو يخالف الكلمة المنطوقة، بل قد تؤدي الجملة أو الكلمة معنى جديداً لا يفهم إلا بتلك المؤثرات التي يحدثها المتكلم في حديثه التبليغي، ولعل قصة ذلك الرجل الذي اتهم بأنه لص فخرج إلى الناس يقول: "أيها الناس، أنا لص"، خير شاهد ودليل على ذلك، فنبرة صوته المرتفعة لكلمة (أنا) والمنخفضة لكلمة (لص)، وما أحدثته تلك النبرة من مفارقة بين اللفظتين عبرت عن مراده في إنكار اتهامه بالصوصية، ولم تعبر عن اعترافه بها.

يظهر أثر المؤثرات الصوتية كذلك في خروج الاستفهام عن حقيقته، كما أشار البلاغيون، وهذا الخروج لا يفهم إلا من نبرة الصوت، فمثلاً لو قال قائل: كيف قام فلان بهذا العمل؟ فإن هذا الاستفهام قد يفهم على حقيقته، بأن المتكلم يطلب توضيحاً لطريقة القيام بذلك العمل. وربما يكون المقصد التعجب من قيامه بذلك العمل وقد يكون استنكاراً له. ولا نستطيع تحديد المقصد إلا بمعرفة سياق الحدث التبليغي الذي من ضمنه نبرة الصوت عند المتكلم.

(1) براون، و يول: تحليل الخطاب ص 5

تكثر في اللغة المنطوقة عملية الاختزال والاختصار، ويعود ذلك إلى احتوائها محققات مساندة تساعد في عملية الفهم من مثل: إشارات اليدين، وتلميحات الوجه، وترقيق الصوت وتفخيمه. إلى مثل ذلك أشارت جوليت غارمادي (Juliette Garmadi) بقولها: "في المواجهة بين المتكلم والمستمع، إذا كان المنشط اللساني بكل معنى الكلمة يستطيع الإفادة مما يشكل المسلك غير الشفهي للمتخاطبين (مواقف، حركات، إيماءات، أو غيابها.... وفوق ذلك كله الإفادة من كل معلومة تقدمها بقية الوضع المباشر، سيجري الكلام في هذه الحالة على إبلاغ لغوي ضمن موقف. وعندئذ سيحدث أقصى اقتصاد في الطرق اللغوية، وسيتمكن⁽¹⁾ أن يخسر وضع السياق اللغوي من أهميته، وستكسب الرسالة من ذلك سمات وميزات خاصة"⁽²⁾

لكن عملية الاقتصاد والاختزال في اللغة المنطوقة ليست على إطلاقها فبعض المواقف يتطلب الأمر فيها الإطناب والتكرار لمزيد من الإيضاح لعلّة يكون سببها المتكلم أو السامع، أو خلافاً فـ "يبرز الإطناب في الحقيقة أكثر مما يبرز في معظم المحادثات وجهاً لوجه. فليس بإمكان كل فرد من الجمهور الكبير فهم كل كلمة يتفوه بها المتكلم"⁽³⁾

2.1.1.2 اللغة المكتوبة:

إذا كان السمع وسيلة تلقي اللغة المنطوقة فإن وسيلة تلقي اللغة المكتوبة هو البصر، ولقد رأى دوسوسير وأتباعه، أمثال سابير (Sapir) وبلومفيلد (Bloomfield)، أنّ الشكل المكتوب للغة ليس إلا تسجيلاً مادياً لأصوات حية منطوقة، بل إنّ بлумفيلد يرى أنّ: "الشكل المكتوب ليس لغة، ولكنه طريقة لتسجيل اللغة بواسطة إشارات ورموز

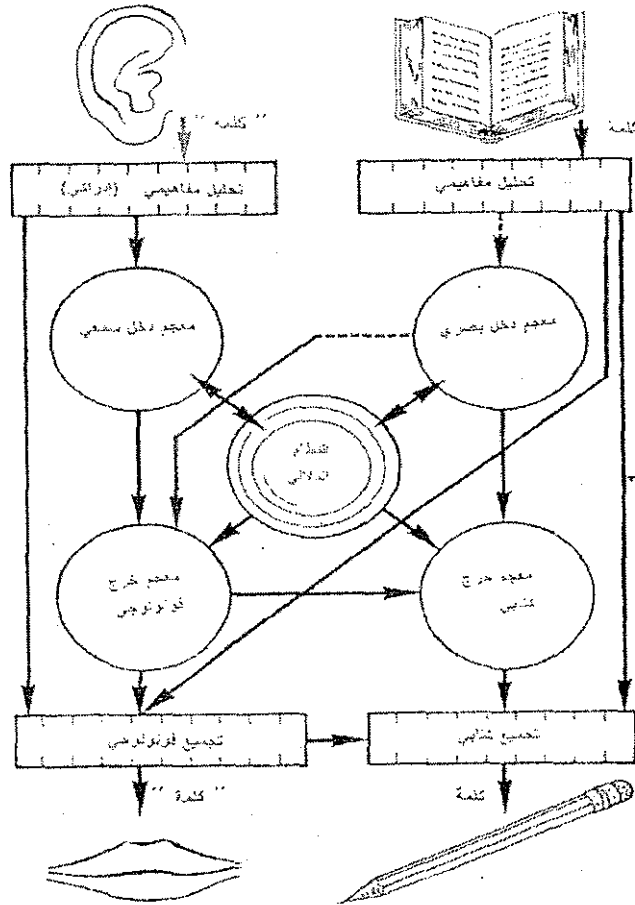
(1) هكذا في المصدر الأصل.

(2) غارمادي، جوليت: اللسان الاجتماعية 86.

(3) ج. أونج، والتر: الشفاهية والكتابية 102

مرئية⁽¹⁾ ولعل بلومفيلد قصد من كلامه السابق إلى بيان ميزة اللغة المكتوبة على اللغة المنطوقة من حيث إن اللغة المكتوبة تسجيل خالد للمنطوق. أما قوله: إن "الشكل المكتوب ليس لغة" فقصد به أن الشكل المكتوب وسيلة من وسائل تحقق اللغة، فاللغة نظام تجريدي يتحقق عبر المنطوق أو المكتوب.

تكمن أهمية اللغة المكتوبة في أنها تسجيل وتخزين للمنطوق، كما أنها تنقل اللغة المنطوقة من المجال السمعي إلى المجال البصري، وهذا النقل يساعد في تحسين وسائل الاتصال، ذلك أن اللغة المكتوبة تمثل مستوى معيناً من المستويات اللغوية.



شكل (2)

(1) Bloomfield, L., Language, University Of Chicago, USA., (1984) p.281 نقلا عن

: العبد، محمد: اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة : بحث في النظرية، دار الفكر للدراسات والنشر

والتوزيع، القاهرة، 1990 ص 16.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ اللغة المنطوقة تتمتع بميزات تفنّدها اللغة المكتوبة، فاللغة المكتوبة تظلّ عاجزة عن تسجيل بعض محققات الفهم، من مثل حركات اليد، وتعبيرات الوجه، وغيرها من الحركات الجسدية الدالة التي تعين المتلقي في فهم المتكلم. لكن اللغة المكتوبة لا تقف، في كثير من الأحيان، وبخاصة في الأعمال القصصية والروائية والمسرحية، عاجزة عن تمثيل تلك المحققات بطرق أخرى مكتوبة، على نحو ما نرى في روايات نجيب محفوظ، وغيره.

تعتمد اللغة المكتوبة على عناصر أخرى يتحقق بها فهم للمخاطب كالحركات وعلامات الترقيم، أو الكتابة المرتعشة أو المقطّعة لكلمة أو جملة ما للتعبير عن الحالة النفسية التي كانت تتملك المتكلم حين نطقه بتلك الكلمات، فقد "يشار إلى النبر في اللغة المكتوبة بالطباعة بالأحرف المائلة أو الرموز المميزة"⁽¹⁾

لقد أصبحت عمليات الإخراج الكتابي للفضاء النصّي تعبر عن المتكلم وحواره مع نفسه أو مع غيره، ولعلّ هذا ظاهر في كثير من القصص والروايات المكتوبة من مثل رواية (ما تبقى لكم) لغسان كنفاني، حيث يستخدم الكاتب نمطين من الخطوط في كتابة روايته أحدهما بالبنط العريض والآخر بالبنط الاعتيادي.

وليتضح الفرق بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، من حيث البناء فإنّ الباحث يعرض رأي اللسانيين الأمريكيين (اوّكس) و (تشيف)⁽²⁾ في ذلك:

أولاً: تعتمد اللغة المنطوقة على التراكم النحوي والصرفي التي يتعلمها المرء

في المرحلة الأولى من حياته.

(1) بالمر، فرانك: مدخل إلى علم الدلالة 41

(2) هذه الفروق نقلت بإيجاز من: نهر، هادي: الكفايات التواصلية والاتصالية، دراسات في اللغة والإعلام 169-168

ثانياً: تستخدم اللغة المنطوقة أدوات لغوية، وإشارات دقيقة، مبنية عن التعقيد،

في حين تستخدم اللغة المكتوبة تراكيب نحوية معقدة كجملته الصلة، وجملته العطف، وجملته الشرط.

ثالثاً: يكثر التصحيح الفوري في اللغة المنطوقة، بينما اللغة المكتوبة يكون فيها

التصحيح بمعاودة النظر فيما كتب من أجل تصحيح الخطأ، أو استخدام ألفاظ أكثر دقة.

ويرى الباحث، هنا، أن بدل الغلط عند نحائنا القدامى، نشأ من تعييدهم للغة

المنطوقة، فالتصحيح الفوري في اللغة المنطوقة أدى إلى نشوء هذا النوع من البديل الذي

سماه النحاة فيما بعد بدل الغلط، إذ إن اللغة المكتوبة لا تنتج مثل هذا النوع؛ لأن الكاتب

يستطيع تصحيح ما جانب الصواب عنده، دون أن يظهر ذلك للقارئ.

رابعاً: اللغة المكتوبة لغة مضغوطة (Compact) فيها تركيز على الأركان

اللغوية المتقدمة من أجل العناية والقصد، وفيها درجة عالية من الوحدة (Intergration)

نتيجة لصفة البطء في الكتابة، وغياب صفة السرعة التي تتصف بها اللغة المنطوقة.

خامساً: اللغة المنطوقة تشيع فيها الأفعال الحركية المبنية للمعلوم، على عكس

اللغة المكتوبة التي يوجد فيها البناء للمجهول.

يرى الباحث أن هذه الظاهرة، أيضاً، انتقلت إلى اللغة المكتوبة، حيث كثر

استخدام الأفعال المبنية للمعلوم فيها بشكل كبير، من مثل استخدام الفعل (تم) كما في:

تم إنجاز هذا العمل

سادساً: الخطاب المنطوق يظهر الوقفات المتعددة والنغمات المختلفة والنبر

بدرجاته المختلفة والضحك، والإشارات الإيمائية، والحركات المصاحبة للكلام المنطوق،

في حين يختفي هذا كله في الخطاب المكتوب، ويعبر عن ذلك بوسائل مختلفة.

أما من حيث (المقاميات) ⁽¹⁾ فإن خصائص كل منهما تتلخص في:

أولاً: الخطاب المكتوب موجه لشخص غائب، والخطاب المنطوق موجه إلى مخاطب (سامع).

ثانياً: الخطاب المكتوب يقدم معلومات على نحو تقريرى، دون أية إشارة إلى شعور المتكلم حول الحقائق المقدمة. أما في الخطاب المنطوق فإن المتكلم يوضح قصده بطرق مختلفة منها: الترادف، أو الحركات الإيمائية، أو التكرار، أو غير ذلك.

ثالثاً: يتصف الخطاب المكتوب بدرجة عالية من الانفصال و القصدية (Detached) أي انفصال المتكلم عن الموضوع المكتوب.

رابعاً: اللغة المكتوبة علامة يمكن تكرارها في سياقات مختلفة.

خامساً: الإشارة منفصلة عن بقية الإشارات في سلسلة سياقية معينة، ومنفصلة عن الإحالة الحاضرة.

لذا يرى الباحث أن تعددية التأويل في اللغة المكتوبة يعود إلى عزلتها عن السياقات الأصلية التي ترتبط بقصدية المتكلم، التي تمكن المتلقي من الفهم السليم لمراد منتج النص. مثل هذه التأويلات نقل في اللغة المنطوقة.

(1) يقصد بالمقاميات كل ما يتعلق بالسياق المقامي، كأسماء الإشارة الدالة على الحضور، وكذلك ما له علاقة بمقاصد المتكلمين وشعورهم.

2.1.2 المحققات المساندة للفائدة:

إن المتأمل في اللغة المنطوقة أو المكتوبة ليجد عناصر لغوية وغير لغوية تساند المتكلم في تحقيق مقصده، ودور هذه العناصر ثانوي، في بعض اللغات، بالرغم من أهميتها.

1.2.1.2 المحققات اللغوية:

1.1.2.1.2 النبر [Stress]

النبر: "تشاط ذاتي للمتكلم، ينتج عنه نوع من البروز لأحد الأصوات أو المقاطع بالنسبة لما يحيط به"⁽¹⁾ أو "إشباع مقطع من المقاطع وذلك بزيادة ارتفاعه الموسيقي أو مداه أو شدته"⁽²⁾ أو "وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتغيم"⁽³⁾.
والنبر وظيفتان: الأولى كونه فونيمًا يغير المعنى. والثانية كونه ليس بفونيم، ولكنه يظهر المعنى ويؤكدّه. فالنبر "موقعية تشكيلية ترتبط بالموقع في الكلمة وفي المجموعة الكلامية"⁽⁴⁾

والنبر في الحالة الأولى يكون ملمحًا تمييزيًا في اللغات النبرية كالإنجليزية، فهو ينقل الكلمة من نوع إلى آخر.

أما في الحالة الثانية فإنه يكون لإبراز المعنى وتأكيدّه، ولا دور له في اختلاف المعنى.

(1) مختار، أحمد عمر: دراسة الصوت اللغوي 188

(2) البكوش، الطيب: التصريف العربي 80

(3) حسان، تمام: مناهج البحث في اللغة 194.

(4) حسان، تمام: المرجع السابق 194

في مجال هذا البحث لا يُنظر للنبر وقواعده بما يخص الكلمة المفردة، لأنّ النبر فيها له علاقة بالبناء الصرفي وله قواعده الأساسية المعروفة، وإنما يُنظر إلى النبر الواقع على الكلمة بما يخصّ الجملة، ففي "الأنساق الكبرى (أو السياقات، أو بعبارة أخرى، الجمل والمجموعات الكلامية) يقع ترتيب النبر على غير المقترضات الصرفية البحتة، بل لا يرتبط بها وإن وافقها في الظاهر" (1) وبهذا يمكن التمييز بين نوعين من النبر: أحدهما صرفي والآخر دلالي، والنبر الدلالي إمّا أن يكون تأكيدياً أو تقريرياً والفارق بينهما أن دفعة الهواء في النبر التأكيديّ أعلى منها في النبر التقريريّ، وكذلك الصوت في التأكيديّ أعلى منها في التقريريّ (2)

أشار إلى مثل هذا الدكتور كمال بشر حين قال: "أما على مستوى الجملة فإنّ للنبر وظائف بالغة الأهمية. إنه عند تنوع النبر ودرجاته يفيد التأكيد emphasis أو المفارقة contrast حيث ينتقل النبر القوي من كلمة إلى أخرى، قصداً إلى بيان هذا التأكيد أو الكشف عن هذه المفارقة" (3).

إلى مثل هذا أشار بوردين وزميله بقولهم: "يمكن للنبر عندما يستخدم للتوكيد، أن يعبر عن الاحتقار للأطفال بعامة *child* not that أو كره طفل بعينه *that* not *child*" وهذا النبر القوي غير ثابت، إذ يتراوح وقوعه بين مكان وآخر طبقاً لمقصود المتكلم وأغراضه" (4) ففي جملة من مثل:

أنا لا أسيء لك أو لغيرك

(1) حستان، تمام: مناهج البحث في اللغة 195

(2) انظر: حستان، تمام: المرجع السابق 195

(3) بشر، كمال: علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000م 515.

(4) بشر، كمال: السابق 518

إذا وقع التشديد (= النبر) على كلمة (أنا) فإن هذا يعني أن المتكلم يعني نفسه لا غيره.

أما إذا كان التشديد على أداة النفي (لا) فإن مقصد المتكلم إزالة الشك عند السامع.

ولا بدّ من الإشارة إلى ما قاله بالمر من أن أهمية النبر تكمن في باب المسند والمسند إليه⁽¹⁾، وقد أشار سيرل إلى أن للنبر والتنغيم دورا بارزا في التمييز والفصل بين الفعل القضوي والفعل الإنجازي⁽²⁾

وبالرغم من أن سيرل لم يوضح دور النبر في التمييز بينهما إلا أنه يظهر للباحث أن النبر يختص بتحديد المحور (الفعل القضوي) في الجملة، وهو ما أشار إليه بالمر سابقا بأهميته في المسند والمسند إليه، بينما التنغيم يختص بالفعل الإنجازي الذي يقوم على تحديد مقصد المتكلم أهو الإخبار أم الاستفهام أم الأمر؟.

وقد صاغ المتوكل قاعدة إسناد النبر، على النحو الآتي⁽³⁾:

حد أو محمول $\alpha = [\alpha]$ ← { محور (-معطى)
بؤرة

وتفيد تلك القاعدة أن أيّ مكون يحمل وظيفة البؤرة، أو المحور غير المعطى، يُسند إليه النبر.

(1) بالمر، فرانك: مدخل إلى علم الدلالة 42

(2) انظر الفصل الأول من هذه الدراسة 39 وقد أشير فيه إلى قول سيرل. وانظر: Searle, J.R: Speech Acts 30. فالفعل القضوي لا يرد إلا ضمن الفعل الإنجازي، ولكن الفعل الإنجازي قد يرد ولا مضمون قضوي له، فكل فعل قضوي إنجازي، والعكس غير صحيح.

(3) انظر: المتوكل، أحمد: قضايا اللغة في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 59

2.1.2.1.2 التنغيم [Intonation]:

التنغيم: "عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين"⁽¹⁾ أو "هو موسيقى الكلام"⁽²⁾ ويعرفه تمام حسان بقوله: "هو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق"⁽³⁾

فالتنغيم يرتبط بالارتفاع والانخفاض في نطق الكلمات في حدث كلامي ما، وتتعدد طرق تنغيمها لتؤدي وظائف دلالية مختلفة"⁽⁴⁾

ويستخدم المتكلم النغمة الصوتية ضمن حدث تواصل ما بانخفاضات وارتفاعات معينة ليعبر عن مشاعره وانفعالاته وأحاسيسه المختلفة، ويتمثل هذا في أغلب الأحيان في الأساليب النحوية المرتبطة بالانفعالات كأسلوب التعجب، وكذلك الأساليب النحوية المختلفة كالأمر والاستفهام والنفي.

فالتنغيم على مستوى اللغة المنطوقة يؤدي معاني مختلفة، قد تليها علامات الترقيم بدرجة أقل في اللغة المكتوبة، فالنقطة وعلامتا التعجب والاستفهام، وغيرها من العلامات، تعبر عن مقصد المتكلم كل في حالتها الخاصة، وأحيانا تعجز علامات الترقيم عن تأدية مقصد المتكلم في حالات أخرى كالتحقير والاستهزاء، وغيرها، والسبب يعود إلى قدرة المتكلم على التنويع الصوتي حسب الموقف، وعدم كفاية علامات الترقيم الموضوعية للتعبير عن ذلك.

(1) ماريوباي، أسس علم اللغة 93.

(2) أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، 123

(3) حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، 226

(4) حجازي، محمود فهمي: مدخل إلى علم اللغة 48

للتنغيم أهمية كبيرة في إزالة اللبس، كما يظهر، أيضا، أن النحاة القدماء عدّوا التنغيم مسوغا للحذف في الجملة، وهذا ما عبّر عنه ابن جني بقوله: "فقد تحذف الصفة أحيانا، ويدلّ عليها الحال، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، فقال ابن جني: "وكانّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملتّه، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فنقول: كان والله رجلا! فتريد في قوّة اللفظ (بالله) وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها (وعليها) أي رجلا فاضلا"(1).

إن ملاحظة الأمثلة التي ذكرها ابن جني في اعتمادها على ما وصفه بالتطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم وزيادة قوّة اللفظ، والتمكين من التمطيط وإطالة الصوت بالحرف المعين عليه، يكشف أنه لا يعني بكل هذه الصفات إلا ما يعنيه المحدثون بالتنغيم Intonation الذي يؤدي وظيفة نحوية ودلالية في الجملة.(2)

يرى الباحث أنّ التنغيم أيضا له دور في مقبولية التركيب نحويًا، كدوره في توجيه المعنى، "وقد يأتي ما يكون في الظاهر كالمستحيل فيصبح لغرض، وذلك قولهم: زيد زيد، فهذا تكرير لاسم واحد وليس يُتصور في الظاهر أن يكون المخبر عنه والخبر شيئًا واحدًا، غير أنّ المعنى زيد على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة، فصار تكريرك للاسم بمنزلة أن تقول: زيد على ما عرفته"(3)، وهذا المعنى الذي توصل إليه الجرجاني لا

(1) ابن جني، الخصائص 2/ 370-371

(2) مجاهد، عبد الكريم: الدلالة اللغوية عند العرب 180

(3) الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح 307/1

يُعرف إلا بتنغيم المتكلم، ونبرة صوته في نطق كلمة (زيد)، ومثله: أنت أنت، وهو هو،
بتنغيم هابط.

أما تحديد التنغيم، فإنه يتبع القاعدة⁽¹⁾ :

خب / أمر [ج] = ج'

سهـ [ج] = جـ

حيث: خب = خبر، سهـ = استفهام

وتفيد أن الجمل الخبرية والأمرية، تأخذ تنغيمًا هابطًا، في حين أن الاستفهام الذي يكون جوابه نعم أو لا يأخذ تنغيمًا متصاعدًا، أما إذا كان الجواب بغير ذلك، فالتنغيم هابط كالخبر تمامًا، فالتنغيم يرتبط بالقوة الإنجازية للجملة، فالجمل الدالة على الاستفهام الحقيقي، يختلف تنغيمها عن جمل الاستفهام غير الحقيقي، فالتنغيم في جملة من مثل: هل عاد خالد من السفر؟، تنغيم صاعد، بينما التنغيم في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾ تنغيم هابط، فالاستفهام هنا غير حقيقي، فهو كالخبر.

(1) انظر: المتوكل، أحمد: قضايا اللغة في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 59

(2) الزمر / 9

2.2.1.2 المحققات غير اللغوية:

1.2.2.1.2 السياق⁽¹⁾

ينبغي تأكيد أن الوحدات الكلامية للغة الطبيعية ليست مجرد سلسلة أو خيوطا من صيغ الكلمات، فهناك مكون لا كلامي يفرض دائما وبالضرورة فوق المكون الكلامي في كل وحدة كلامية محكية⁽²⁾

"إن هذه الميزات غير الكلامية للوحدة الكلامية مهمة في تحديد معناها كأهمية معنى الكلمة والمعنى النحوي ويدخل كلاهما في المكون الكلامي"⁽³⁾

لقد أدرك علماؤنا القدامى أهمية السياق في تحقيق الفهم السليم، وظهر ذلك جليا من خلال مقولتهم "كلّ مقام مقال"، فكان السياق اللغوي وغير اللغوي يشغل تفكيرهم في تحديد المعاني اللغوية.

جاء البحث هنا ليعرض أنواع السياق: من مثل السياق اللغوي، والسياق المقامي، والسياق الاجتماعي، والسياق الثقافي، والسياق العاطفي، مبرزاً دور كلّ منها في تحقيق التواصل بين المتكلّم والمتلقّي.

(1) تناول البحث في الفصل الأول : السياق من حيث مفهومه وعناصره.

(2) انظر: لاينز، جون: اللغة والمعنى والسياق 27

(3) لاينز، جون: السابق 27

يعدّ السياق اللغوي - وهو محقق لغوي من محققات الفائدة- أهم نوع من بين جميع أنواع السياقات، فهو الكلام الذي يختص بالمكتوب أو الملفوظ، ويتغير معنى الكلمة بتغير سياقها، كما في:

- قَالَ تَعَالَى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾⁽¹⁾ أي: عناية الله تعالى

- له علي أياد سابعة. أي: فضل وتكرم

- قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾⁽²⁾ أي: ندموا وتحيروا

فاختلاف دلالة كلمة (يد) في الجمل السابقة ناتج عن اختلاف السياق اللغوي. وهناك فرق بين المعنى المعجمي، والمعنى السياقي ضمن جملة ما، فالمعنى السياقي معنى محدد، بينما المعنى المعجمي معنى متعدد لتعدد السياقات. فالكلمات لا معنى لها بذاتها، وإنما المعنى لدى المتكلم الذي يستعمل تلك الكلمات ويوظفها بشتى السبل لتحقيق مقاصده.

1.1.2.2.1.2 سياق المقام:

يرتبط السياق المقامي عند المحدثين بعالم الأجnas مالمينوفسكي (Malinowsky) وقد تأثر به العالم اللغوي فيرث (Firth)، وحاول كل منهما فهم الدلالة بطريقته الخاصة اعتمادا على السياق⁽³⁾؛ فمالينوفسكي يرى أن اللغة لا يجوز أن تتخذ معياراً؛ لأنّ المعيار مقتصر على أداء مهمة محدودة في اللغة، فليست اللغة في أصلها مرآة تعكس الأفكار، وإنما هي أنواع من السلوك، وقد اعتمد في تسويغه ذلك على

(1) سورة الفتح / آية 10

(2) الأعراف/ 149

(3) انظر: بالمر، فرانك: علم الدلالة 96

ملاحظته لكيفية ارتباط اللغة والنشاطات بحياة الناس بحيث لا يمكن الفصل بينهما. فاللغة عنده "ليست مجرد أداة لتوصيل الأفكار، بل هي في المكان الأول جزء من نشاط اجتماعي متسق، وفي اللحظة التي تفصل فيها الكلمة عن سياق هذا النشاط، أو عن سياق الموقف الذي تستخدم فيه تصبح كلمة جوفاء غير ذات مغزى، لأن الألفاظ لا يمكن أن توجد في فراغ"⁽¹⁾

فاللغة لا يمكن إيضاحها "إلا بالرجوع الدائم إلى المحيط الأوسع، وهو الظروف التي يتم فيها النطق"⁽²⁾ وهو بهذا ينظر إلى دور السياقات المقاميّة في الأداء اللغوي لوظيفة الاتصال.

تتجلى خلاصة نظرة مالمينوفيسكي للسياق في أن "الكلام والموقف مرتبطان ببعضهما [كذا] ارتباطاً لا ينفصم، وسياق الموقف لا غنى عنه لفهم الألفاظ"⁽³⁾

استفاد فيرث مما أشار إليه مالمينوفيسكي من ارتباط اللغة بالسلوك الاجتماعي، إلا أن نظريته إلى السياق كانت مختلفة عنه فاستعانة كل منهما بالسياق المقامي في التحليل اللغوي تأثرت بتخصص كل منهما، فمالمينوفيسكي عالم أنثروبولوجي "بينما كان فيرث عالماً لغوياً مهتماً بالثقافة الإنسانية بالدرجة التي تعينه على تكوين نظرية لغوية⁽⁴⁾ ولعلنا نستطيع القول إن الفرق بين مالمينوفيسكي وفيرث هو فرق بين الإيصال والاتصال، فاللغوي يبحث في عملية الفهم والإفهام، بينما الأنثروبولوجي يبحث في العلاقات بين الأفراد والجماعات. فسياق الحال عند مالمينوفيسكي جزء من العملية الاجتماعية (أي

(1) عزت، علي: اللغة ونظرية السياق 19

(2) لويس، م.م: اللغة في المجتمع 48

(3) عزت، علي: السابق 22

(4) عزت، علي: السابق 23

مجموعة فعلية أو واقعية مقابلة للملاحظة من الأحداث)، أما عند فيرث فسياق الحال جزء من أدوات عالم اللغة.

وتتلخص نظرة فيرث للسياقات المقامية والنصوص المنطوقة أو المكتوبة

بقوله: "إن كل نص يعتبر مكونا من مكونات سياق ظرف معين"⁽¹⁾

أشار اللغويون العرب القدامى إلى سياق الموقف، وقد عبّر عنه البلاغيون بـ(المقام) فقالوا "لكل مقام مقال".

وقد عرفه الدسوقي بقوله: "مقامات الكلام: الأمور المقتضية لاعتبار خصوصية ما في الكلام"، وإذا اختلفت المقامات لزم اختلاف مقتضيات الأحوال لأن اختلاف الأسباب في الاقتضاء يوجب اختلاف المسببات⁽²⁾.

يقول تمام حسان: "فالذي أقصده بالمقام ليس إطارا ولا قالبا وإنما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءا منه كما يعتبر السامع والكلام نفسه وغير ذلك مما له اتصال بالتكلم وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي ليشمل كل جوانب عملية الاتصال من الإنسان والمجتمع والتاريخ... والغايات والمقاصد"⁽³⁾ فهو يجعل المقام شاملا للسياق الاجتماعي والثقافي والعاطفي، وغيرها من السياقات.

فسياق المقام (= سياق الحال) جملة من العناصر المكونة للموقف الكلامي، والتي تندرج في⁽⁴⁾:

(1) لاينز، جون: اللغة والمعنى والسياق 215

(2) حاشية الدسوقي 125/1

(3) حسان، تمام: الأصول 333

(4) انظر: السعران، محمود: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي 312

1. المتكلم والمخاطب من حيث تكوينهما الثقافي، وطبيعة علاقة كل منهما

بالآخر.

2. الجمهور (= السامع/ المشاهد) من حيث مشاركتهما في الحدث التواصلية

وعلاقتهم بكل من المتكلم والسامع.

3. المحيط الخارجي ويتمثل في الأوضاع السياسية والاقتصادية، وحالة الجو،

وانفعالات الجمهور، وغيرها.

4. تأثير النص اللغوي على قطبي التواصل من ضحك أو بكاء أو استهزاء،

أو...

للسياق المقامي دور في التواصل اللغوي، فبعض العبارات لا يمكن فهمها إلا

في سياقها الخاص بها، ولولا سياقها الخاص لفهمت أفهاما مختلفة أو مغايرة عن مقصد المتكلم.

فالسياق المقامي يشتمل على قرائن كلامية وغير كلامية يستعان بها مع غيرها

من الأدوات المرجعية بوصفها إضافات الأسلوب الشفهي التي يمكن من خلالها تحديد

مقاصد المتكلمين، ودور كل منها في الحدث التواصلية. فكلمة (نار) وحدها مثلا، في

نداء شخص ما، تؤدي معاني مختلفة تتحدد دلالتها بالاعتماد على السياق المقامي، فقد

تكون دالة على نشوب حريق، أو قد تكون تحذيرا من حريق، أو قد تكون دالة على طلب

العون، والسياق المقامي هو الذي يحدد الدلالة المقصودة من الدلالات السابقة.

بل إن السياقات المقامية تلعب دورا بارزا في تحديد الوظائف اللغوية المترتبة

على التواصل اللغوي، وليتضح ذلك نسوق الحوار بين شخصين لا معرفة بينهما ينتظران

الحافلة تحت مظلة الانتظار.

- الجوَّ حار.

- نعم، وقد طال الانتظار.

- هل أنت من سكان هذه المنطقة؟

- نعم.

- لم نتعرف على الاسم الكريم؟

- عبد الله

- أنا محمد، وأسكن في هذه المنطقة منذ أشهر، أعمل مدرّسا

كان مدخل محمد في المحادثة السابقة من أجل فتح حوار مع عبد الله، فالوظيفة

من الحوار السابق لم تكن وظيفة إبلاغية، بل هي وظيفة تفاعلية اجتماعية.

يرى (بيولر) أن ألفاظ الإشارة هي السبيل إلى تمييز المقام التواصلّي في أحسن

أحواله؛ لأن هذا المقام يتضمن إشارات متعددة لها وظائف إشارية محددة كإشارة (أنا) إلى

المتكلم، وإشارة (أنت) إلى المخاطب، مع احتمال تبادل الأدوار، فالإشارات شخصية كانت

أو مكانية أو زمانية، مرتبطة بالمقام كحركات الإشارة، والإيماءات، ... هي بعض مما

يسمى بالأدوات المرجعية التي تعود إلى موضوعات مرجعية في الواقع الحقيقي أو في

واقع وهمي أو في نصوص (1)

ورغم وجود بعض الأدوات المرجعية كالضمائر في اللغة المكتوبة إلا أن دورها

التواصلّي يقلّ عن دورها في اللغة المنطوقة، فالضمائر (أنا) و (أنت) في اللغة المنطوقة

تتبدل بشكل ملحوظ وترتبط بالمقام ارتباط وثيقا، والأدوات المرجعية الأخرى تساندها في

التوضيح، بينما تلك الضمائر تكون مقطوعة عن السياق.

(1) انظر: ساندريس، فيلي: نحو نظرية أسلوبية لسانية 84-85

2.1.2.2.1.2 السياق العاطفي:

من المعلوم أنّ السياق العاطفي يحدّد درجة القوة والضعف في الانفعال ، مما يقتضي تأكيدا أو مبالغة أو اعتدالا⁽¹⁾ فهناك اختلاف بين (Love) و (Like) في الإنجليزية، رغم اشتراكهما في أصل المعنى. فنقول مثلا: I Love my wife، ولا نقول: I Like my wifeK، ونقول: I Like tea.

ولكن بعض الكلمات قد تؤخذ على أنّها تعبير موضوعي صرف، وقد تكون تعبيرا عن العواطف والانفعالات، والذي يحدّد ذلك هو السياق العاطفي، "فالسّياق وحده هو الذي يساعدنا على إدراك التبادل بين المعاني العاطفية والمعاني الموضوعية"⁽²⁾ وقد ضرب أولمان كلمة (جدار) مثلا على ذلك:

.... "

شكرا لك أيّها الجدار المهذب: رعاك الله من أجل هذا الصنيع

لا. أنت أيّها الجدار اللئيم الذي لا أرى من خلاله رحمة

لعنة الله على كل حجر فيك .. لقد خدعتني"

لعلّ الأداء الصوتي يدلّ دلالة قاطعة على المعاني العاطفية، لكن لا ننسى ما لحركات الجسد من أثر في التعبير عن حالات عاطفية كالغضب، أو حنان الأم في استقبالها لولدها من ربت على كتفه، وغير ذلك.

لكنّ التساؤل الذي يمكن طرحه، هنا، هل للسياقات العاطفية دور في تحديد

مقاصد المتكلمين؟

(1) عمر، أحمد مختار: علم الدلالة / 71

(2) أولمان، ستيفن: دور الكلمة في اللغة، 70

سبق القول: أن السياق العاطفي يحدّد درجة الانفعال قوّة وضعفاً، ففي حالة غضب المتكلّم فإنّه يقول كلماتٍ يعبرُ فيها عن غضبه، فقد يهدّد من يقابله بالقتل والذبح، وهو حقيقة لا يقصد دلالتها الحقيقيّة، بل كانت كلماته معبرة عن انفعالاته.

والمتملّ في السياقات العاطفيّة لا يخفى عليه ارتباطها بالأبعاد التداوليّة، فالعبارات والكلمات التي ينطقها المتكلّم لا تعبر عن مقصده الحقيقي، بل جاءت كلماته مبالغة في التعبير عن حالته الانفعالية.

وفي حالات أخرى يكون للعبارات وما يرافقها من أداء صوتي أو حركة جسديّة تأثير في أداء المعنى.

3.1.22.1.2 السياق الثقافي:

يرتبط هذا النوع من السياق بنوع المجتمع اللغوي الذي تُقال فيه بعض الكلمات أو العبارات، فالمهنيّون ينتمون إلى مستوى ثقافي واحد ويتواضعون على ألفاظ خاصّة بهم دون غيرها من المستويات الثقافية الأخرى.

فكلمة (جذر) عند جماعة الزراعيين تعني الجزء السفليّ تحت الأرض من النبات، وعند الرياضيين تعني مفهوماً آخر مختلفاً عنه عند الزراعيين، وعند اللغويين تعني الأصل الثلاثي أو الرباعي للكلمة⁽¹⁾.

2.2.2.1.2 دور السياق المقامي في بناء الجملة:

تكثر في الكتب النحويّة والبلاغيّة الإشارات التي اعتمد النحويون والبلاغيون في تحليلهم لها على السياق المقامي الذي أنتجها، وهذا يشير إلى تنبّه النحاة إلى أهميّة السياق المقامي في بناء التراكيب اللغوية.

(1) انظر: مختار، أحمد عمر: علم الدلالة 71

لعلّ القصة التي رواها ابن الأنباري عن الكندي المتفلسف شاهد على أهمية السياق المقامي في بناء الجملة / النص.

قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس، وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشوا! فقال له أبو العباس: في أيّ موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون "عبد الله قائم" ثم يقولون: "إنّ عبد الله قائم" ثم يقولون: "إنّ عبد الله لقائم" فالألفاظ متكررة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: "عبد الله قائم" إخبار عن قيامه، وقولهم: "إنّ عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل، وقوله: "إنّ عبد الله لقائم" جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني. قال فما حار المتفلسف جواباً⁽¹⁾

هناك عدد من المنطوقات من مثل:

(1) زيد المنطلق

(2) المنطلق زيد

اعتمد المتكلم في إنتاجها على السياق المقامي، فالجرجاني⁽²⁾ يفترض أن بين الجملتين السابقتين فصل ظاهر، فيرى في الجملة (1) أنّ المتكلم في حديث انطلاق قد كان، وعرف السامع كونه، إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو، وأزال المتكلم عن المخاطب شكاً، وجعلته يقطع بأنه كان من زيد، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز.

(1) انظر: الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، 231

(2) انظر: الجرجاني، عبد القاهر: السابق، 186

أما في الجملة (2) يكون المعنى أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك، فلم تثبته، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو، فقال لك صاحبك: "المنطلق زيد" أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد.

ويظهر أثر السياق المقامي في الجملتين:

(3) السلام عليكم

(4) عليكم السلام

فالجملة (3) تحية الأحياء، بينما الجملة (4) تحية للأموات، كما هو مشهور لمن ابتداء السلام بها. ولعل السياق المقامي على مستوى اللغة المنطوقة هو الذي تحكم في إنتاجية الجملة من حيث التقديم والتأخير.

4.2.2.1.2 دور السياق المقامي في إدراك المحذوف⁽¹⁾:

تنبه النحاة إلى دور السياق المقامي في بيان حذف عنصر من عناصر الجملة، وقد وضعوا ضوابط للحذف فلا يُحذف عنصر من عناصر الجملة إلا بدليل، فـ "العرب لا يحذفون ما لا دلالة عليه، ولا وصلة إليه؛ لأن حذف ما لا دلالة عليه مناف لغرض وضع الكلام من الإفادة والإفهام، وفائدة الحذف تقليل الكلام، وتقريب معانيه إلى الأفهام"⁽²⁾ والدليل على الحذف إما حاليّ مقامي وإما لفظي⁽³⁾

(1) سيتناول الباحث "الحذف والإضمار" في الفصل الثالث مبيناً دور عناصر التخاطب في الحذف، وضوابط تقدير المحذوف.

(2) ابن عبد السلام: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، تحقيق محمد بن الحسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م، ص 11

(3) انظر: السيوطي: الاتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، دار التراث، القاهرة. 3/ 174

تنوّعت الأدلة المقاميّة التي استند إليها النحاة في تفسيرهم التراكيب الواقع فيها الحذف، فمنها سياقات اجتماعية ومنها سياقات عقلية وغير ذلك، فإذا كان السياق سياق ضرب المثل فالسياق اجتماعي، وإذا كان يعتمد على منطق الأمور فالسياق عقلي.

انظر إلى النحاة كيف يعتمدون على السياق الاجتماعي في بيان المحذوف في نحو (الكلاب على البقر) فـ"الكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا (أي أرسل) ولا يجوز ذكره لأنّ ذكره يغيّر المثل"⁽¹⁾ والذي سوّغ حذف العامل (أرسل) هو قرينة الإشارة (اليد) التي أشار بها المتكلم، فالإشارة أداة مرجعية أغنت عن ذكر العامل. وأوضح من هذا ما يذكره سيبويه في تعليقه على نص (القرطاس والله) "أو رأيت رجلا يسدد سهمها قبل القرطاس فقلت: القرطاس والله، أي يصيب القرطاس، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس"⁽²⁾

فقد قدر سيبويه المحذوف حسب الحال المشاهدة، وهذه الحال المشاهدة رفعت اللبس الحاصل في التركيب، فلولا معرفتنا بسياق الحال لظل التركيب ذا لبس.

فالحال المشاهدة شكّلت مسوّغا لحذف العامل النحوي، بل باتت عند النحاة مسوّغا ثابتاً لحذفه، فـ"الفعل إنّما يُضمّر إذا كان عليه دليل من مشاهدة الحال"⁽³⁾ بل قد تكون الحال المشاهدة ممّا يوجب الحذف، كما نرى في باب "الإغراء والتحذير" إذ يحذف العامل في الاسم المنصوب إذا كان معطوفاً أو مكرّراً، أو اقترن بإياك نحو قولهم:

- إياك والأسد

- رأسك والحائط

(1) (الأزهري، خالد: شرح التصريح على التوضيح 1/ 473)

(2) (سيبويه، الكتاب 1/ 257)

(3) (ابن الأنباري: أسرار العربية، 163)

فالقصد من التحذير "أن يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ
المخاطب حذره من ذلك المحذور، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف
المكروه أن يرهق⁽¹⁾، وهو المعطوف في إياك والأسد، والمكرر⁽²⁾

فالحال المشاهدة أوجبت حذف العامل في التحذير، فالتحذير يعبر عنه بأخصر
عبارة تنبيهها "على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف وأن الاشتغال بذكره يفضي
إلى تفويت المهم وهذه هي فائدة باب التحذير⁽³⁾

ومن الأدلة التي يدرك بها الحذف "سياق مقام العقل"، "العقل وعادة الناس في
تعيين المحذوف⁽⁴⁾ والدليل العقلي (= منطق الأمور) ما هو إلا سياق مقامي، ويستخدم
هذا النوع من السياقات، أحيانا، لبيان استقامة النص من الناحية الاتصالية لا النحوية ولا
الدلالية المرتبطة بالتركيب المحض⁽⁵⁾ وهذه الإشارة التي ذكرها "صفا" إشارة تداولية ذات
أهمية في تحديد مقبولية المضامين التي تدل عليها التراكيب.

لكن ما يعنينا، هنا، أهمية بيان السياق العقلي في الاستدلال على المحذوف
وتفسير التركيب ليصبح ذا فائدة عند المتلقي. ومن الأمثلة على إدراك المحذوف اعتمادا
على السياق العقلي الحذف الوارد في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَتُهُ﴾⁽⁶⁾ وقوله

(1) هكذا في الأصل يرهق، وأرى أن الصواب: يزهق.

(2) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر 1/ 483

(3) الزركشي، البرهان في علوم القرآن 3/ 105

(4) السيوطي: الاتقان في علوم القرآن 2/ 125

(5) صفا، فيصل: نحو النص في النحو العربي: دراسة في مجموعة من العبارات النحوية الشارحة

تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾⁽¹⁾ فالتقدير حرّم عليكم أكل الميتة، وحرّم عليكم نكاح أمهاتكم، "فإنّ العقل يدل على الحذف"⁽²⁾، فالغرض الأظهر من هذه الأشياء أكلها، والغرض الأظهر من النساء نكاحهن. والحقيقة أن مسوغ الحذف لغوي، سابقة لكل من الآيتين.

وكذلك إذا قال القائل حرّمت عليك هذه العمامة، وهذا القميص، فإنه يتبادر إلى الأفهام أنّ تقدير المحذوف: حرمت عليك لبس هذه العمامة، أو اعتماها هذه العمامة، وليس هذا القميص، على ما هو معتاد فيهما⁽³⁾

2.2.2.1.2 لغة الجسد [Body Language]:

لغة الجسد: هي الحركات أو الإشارات التي يستخدمها المتكلم ضمن حدث تواصلٍ ما ليفهم بها مقصده للمخاطب بشكل أفضل، ويحقق التواصل معه. والإشارة تكون "باليد، وبالرأس، وبالعين والحاجب، والمنكب إذا تباعد الشخصان"⁽⁴⁾

فلغة الجسد تطلق على الإشارة الجسدية المستخدمة في نقل المعرفة، أو تستخدم لمزيد إيضاح لمراد المتكلم، فالجسد يحتل مكانة مهمة في حياتنا اليومية، إنه المبدأ المنظم للفعل، وهو الهوية التي بها نعرف ونذكر ونصنف، وهو أيضا الواجهة التي تخون نوايانا الأكثر سرا⁽⁵⁾

فلغة الجسد أهمية كبيرة في التواصل، فإن كنا "عموما نسلم بأن جوهر اللغة هو الكلام. وهذا افتراض ليس صحيحا تماما، إذ هناك شكل صامت من اللغة طبيعي تماما

(1) النساء / 23

(2) ابن عبد السلام: الإشارة إلى الإيجاز 13

(3) ابن عبد السلام: السابق 13

(4) الجاحظ: البيان والتبيين 1/ 77

(5) السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها ص 124

لأولئك الذين يتعلمونه، ويسمى لغة الإشارة ويمارس بإشارات اليد....⁽¹⁾ بل إن لغة الجسد جزء من النص، وقد أشار إلى ذلك كالماير (Kallmyer) فالنص عنده "مجموع الإشارات الاتصالية التي ترد في تفاعل تواصلية"⁽²⁾، فجعل الأبنية والوظائف التي تؤديها الإشارات الاتصالية غير اللغوية ذات أهمية كبرى في فهم النص في الاتصال المنطوق.

إن ما يصدر عن المتكلم من إشارات جسدية ذو أهمية كبرى في إيصال مقصد المتكلم بكل سهولة ويسر، بل إن هذه الإشارات في كثير من الأحيان تستطيع أن تعبر عما لا يمكن التعبير عنه بلغة الكلام، وقد قيل: "رب إشارة أبلغ من عبارة"⁽³⁾، فـ "تعبير الوجه هذه هي أفضل من الكلمات في تمكين الفرد من فهم غاية الذي يخاطبه"⁽⁴⁾

للإشارة أهمية في بناء الحدث التواصلية وفي البنية التركيبية، فـ "استعمال الإشارات يصاحب اللغة المحكية عموماً أو يحل محلها عند الضرورة أو ينمها في أغلب الأحيان، وقد تعطي هذه الإشارات جملة معينة ومعنى مختلفاً أشد الاختلاف عن معناها دون هذه الإشارات"⁽⁵⁾ فكلية من مثل: اذهب مع إشارة تهديد باليد، تفيد النفي، وقد يصاحب الإشارة نغمة صوتية تفيد ذلك.

الإشارة عند (بيير جيرو) ذات أبعاد دلالية وتركيبية ووظيفية، فالعلاقة بين المجموعة الاجتماعية والإشارة علاقة دلالية، وبين الإشارة والإشارات الأخرى علاقة تركيبية، وبين الإشارة ومستعملها علاقة وظيفية⁽⁶⁾.

(1) كورباليس، مايكل: في نشأة اللغة 59

(2) انظر: هاينيه، فولفجانج: مدخل إلى علم اللغة النصي 9

(3) ابن جني، الخصائص 1/ 247

(4) وطفة، علي: لغات التواصل الاجتماعي 62

(5) روشيه، غي: مدخل إلى علم الاجتماع 65

(6) جيرو، بيير: علم الإشارو والسيمولوجيا 16

والإشارة أنواع⁽¹⁾:

- إشارة تعويضية: وهي تحل محل الكلام، ولها دور في التركيب، ففي المثل "الكلاب على الغنم" حذف للفعل (أرسل) الذي قامت الإشارة مقامه، وأدت دوره نحوياً ودلالياً فالإشارة وهي قرينة دالة أسقطت قرينة أخرى من مثل: أرسل، إذ أصل المثل على تقدير المحذوف: أرسل الكلاب على الغنم، فلما أشار المتكلم بإصبعه أو يده إشارة دالة ، فإنه لم يذكر كلمة (أرسل)، فالحذف كما يقول تمام حستان في أصله "إسقاط قرينة أغنت عنها قرائن أخرى"⁽²⁾ مما سبق يظهر للباحث ما للإشارة من علاقة في التركيب دلالة ووظيفة وأسلوباً.

وتتضح الإشارة التعويضية عن الكلام في قوله تعالى: ﴿فَرَجَّ عَلَى قَوْمِهِ مِنْ

الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَخِجُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾⁽³⁾ ، فالنبي زكريا عليه الصلاة والسلام

خاطب قومه بالإشارة، لأنه نذر الله صوما عن الكلام، والإيحاء كان كافياً لتحقيق مراده.

- إشارة توضيحية : وهي التي توضح الكلام وتشرحه، على نحو ما نرى في

بعض الإشارات المرافقة للمتكلم في أثناء حديثه، وإن جاز لي أن أسميها الإشارة المساندة

التي يستند إليها المتكلم من أجل إيصال معلومته للمتلقى، وهي ترافقه، في كثير من

الأحيان، إن لم يستطع المتكلم أن يستحضر الكلمات التي يريد التعبير بها عن مراده.

(1) انظر في هذه الأنواع إيرير، بشير: تعليمية النصوص بين النظرية والتطبيق 126. والأمثلة من الباحث.

(2) حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها 239

(3) مريم / 11

- إشارة تنظيمية: وتستخدم في تنظيم التواصل بين المتخاطبين، كإشارة الاستئذان للحديث، أو الإشارة التي تعلن للمتكم عن انتهاء وقت الحديث، والطلب منه أن يكف عن الكلام.

- إشارة تعبيرية: وتستخدم للتبليغ غير اللغوي، مثل تعابير الوجه، ولعل

العَبُوسُ الوارد في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ (1) ذو دلالة تبليغية.

- إشارة عفوية: تحدث بصفة عفوية غير مقصودة، ولا غاية منها.

ولا ننسى ما للإشارة من بعد اجتماعي مضاف إلى بعدها اللغوي. يقول ابن

جني نقلاً عن الأصمعي: "أنا لا أحسن أن أكلم إنساناً في الظلمة" (2).

يُضاف إلى هذا كله أن الإشارة الجسدية تمثل اقتصاداً في الكلام، ولربما كانت

تلمحة بالوجه أو إيماء بالرأس أو إشارة باليد معبرة عن حدث تواصل تام.

وقد عدّ الجاحظ استخدام الإشارة عجزاً في بعض الأحيان، فقال يصف أبي شمر

"وكان يقضي على صاحب الإشارة بالافتقار إلى ذلك، وبالعجز عن بلوغ إرادته، وكان

يقول: ليس من المنطق أن تستعين عليه بغيره" (3).

2.2 معطلات الفائدة:

إن الحديث عن محققات الفائدة يدفعنا إلى الحديث عن معطلاتها، ويقصد

بمعطلات الفائدة، العناصر التي تدخل في باب الإبهام واللبس، فتحول دون تحقيق

التواصل والتفاهم بين المتكلم والمخاطب، أو بين الكاتب والقارئ. فتعطل الفهم يدفع

(1) عبس / 1

(2) ابن جني، الخصائص 1 / 247

(3) الجاحظ: البيان والتبيين 1 / 63

المتكلم والمتلقي، أو أحدهما، إلى البحث عن محاولة لإزالة الإبهام واللبس. بل تدفع المتكلم إلى تلافي كل ما يحول دون التواصل السليم التام.

في هذا السياق نجد كثيرا من المصطلحات التي ساقها النحويون والبلاغيون، بما لها من علاقة في تحقيق التواصل، وإزالة الإبهام واللبس، ومن هذه المصطلحات: الإعراب، الإبهام، اللبس، أمن اللبس، الترجمة، التبين، التعيين، عطف البيان، الإحالة لمجهول، المبهمات، الكنايات، وغيرها.

استخدم النحاة مصطلح "اللبس" للدلالة على التداخل والاختلاط، فاللبس هو الاختلاط والاشتباه⁽¹⁾، وقد استخدمه سيبويه بهذا المعنى، حيث يقول: "ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليما، أو كان رجل منطلقا، كنت تلبس؛ لأنه لا يُستتكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدووا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس"⁽²⁾. فاللبس - كما يفهم من القول السابق - يحول دون تحقق التواصل التام بين المتكلم والمخاطب، لعدم تحقق الفائدة. واللبس عند المحدثين هو تعدد التأويلات للبنية اللغوية الواحدة، أو لإحدى المكونات باحتمالها أكثر من معنى⁽³⁾.

والمتمثل نظرية النحو العربي يجد أن "الإبهام" مرتبط ببنية نحوية ناقصة، يرفع لبسها بإتمامها، ويظهر ذلك في تناولهم للبدل، وعطف البيان، والتمييز، وغيرها. فـ"الفائدة في بدل البعض والاشتمال، البيان بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام، لما فيه من

(1) انظر: ابن منظور: لسان العرب [لبس]

(2) سيبويه 4/ 48

(3) يستنتج ذلك، من دراسة أحمد المتوكل للالتباس، في الفصل الثاني من كتابه: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية 125 وما بعدها

التأثير في النفس؛ وذلك لأن المتكلم يحقق بعد التجوز، والمسامحة بالأول⁽¹⁾. ويذكر ممثلاً لما ذكر (أكلت الرغيف ثلثه)، فيقصد المتكلم بـ(الرغيف) ثلث الرغيف، ثم يفصح عن مقصده بقوله (ثلثه)، وكذلك في بدل الاشتمال، نحو: (أعجبني زيد علمه). فاللبس، هنا، لا يعني ذهاب المعنى، ولا تعدده؛ لأن جملة (أكلت الرغيف) جملة تامة، لها تأويل واحد فقط، فاللبس لم ينشأ من تعدد التأويلات، بل نشأ من نقص في التركيب، سببه مقصد المتكلم. فلإيهام أولاً ثم التفسير ثانياً، وقع وتأثير في النفس ليس للإتيان بالمفسر أولاً⁽²⁾.

فالفائدة، كما يظهر، ذات مستويات: فائدة عامة، تتحصل من الإسناد. وفائدة أخص تتعلق بتوضيح المقصد مباشرة، وفائدة تتحصل من تعالق المكونات وانسجامها دلالياً يحكمهما مقصد المتكلم في إيهام الشيء ورفعها، وتلك المستويات تمثلها الجمل:

(5) أكلت الرغيف.

(6) أكلت ثلث الرغيف.

(7) أكلت الرغيف ثلثه.

ويمكن صوغ قاعدة أمن اللبس، على النحو:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{غرض المتكلم} = \text{الخطاب} \end{array} \right\} = \text{أمن اللبس: فهم المخاطب}$$

(1) الأسترابادي: شرح الكافية 2/ 383. والمقصود بذلك: أن المتكلم يأتي بالحقيقة بعد إيراد المجاز.

(2) انظر: الأسترابادي: شرح الكافية 2/ 381

أي أنّ أَمَن اللبس يتحقق، إذا فهم المخاطب غرض المتكلم من الخطاب الذي أنتجه المتكلم. فالعبارة لا تعدّ ملبسة، إذا طابق مقصد المتكلم قوله، وفهم المخاطب قول المتكلم باعتبار مقصده.

ويقصد بالالتباس، أيضاً، تعدّد التأويلات للبنية اللغوية الواحدة، فتعدّد العبارات التالية، عبارات ملبسة:

(8) أ. رأيت عيني هند

ب. أهاجمت من أحسن إليك؟!

إذ تحتل كل عبارة قراءتين، كما يتبين من الأزواج الآتية:

(9) أ. رأيت مقلتي هند

ب. رأيت جاسوسي هند

(10) أ. أسألك: هل هاجمت من أحسن إليك

ب. أنكر عليك أن هاجمت من أحسن إليك.

فالإلباس قد يكون بسبب تعدد المعاني المعجمية، كما في الجملة (أ.8)، وقد يكون بسبب التباس في البنية، كما في (ب.8)، وقد يكون لأسباب أخرى. ولكن يمكن تتميط الإلباس، من حيث طبيعته إلى إلباس بنيوي، أو دلالي، أو تداولي⁽¹⁾.

والحقيقة أنّ اللبس غير حاصل في مثل تلك التراكييب، إلا إذا قُطعت عن

سياقاتها، كما أنّ اللبس لجملة (ب.8) المفسرة بـ (10) لا يحصل إلا على مستوى اللغة

(1) أفدنا في دراسة هذا المبحث من كتاب: المتوكل، أحمد: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية:

البنية التحتية ... انظر الفصل الثاني 125

المكتوبة، أما على مستوى اللغة المنطوقة فإنّ التنغيم الصاعد يفسر (8.ب) — (10.أ)،

والتنغيم الهابط يفسر (8.ب) — (10.ب).

اللبس التركيبي:

ويقصد به، الإلباس الناشئ عن ورود الجملة، أو جزءا منها، سطحا، قابلية لأن

ترد إلى أكثر من بنية واحدة⁽¹⁾، فالجملة : ضربت محمدا راكبا، تعورها دالتان:

(11) ضربت محمدا وأنا راكب

(12) ضربت محمدا وهو راكب

فكلمة "راكبا" تحتل أن تكون حالا من "الفاعل"، أو حالا من "المفعول به"، مما

يؤدي إلى وقوع اللبس.

ومن اللبس البنيوي أن يرد المكون نعنا للمركب الإضافي، أو لجزء منه، ومن

الأمثلة على ذلك قولك: رحبت بصديق زيد الكريم.

فالصفة "الكريم" قد تكون نعنا لـ "صديق زيد"، أو نعنا "زيد". والأولى أن تكون

نعنا لصديق؛ لأنّ المضاف إليه مجرد تقييد للمضاف.

فتعدد الاحتمالات التركيبية للجملة، يؤدي إلى تعدد الاحتمالات الدلالية، فينشأ

اللبس عند المخاطب. إذ يُشترط حسب "قاعدة أمن اللبس" السابقة، أن يكون الخطاب

المنتج من قبل المتكلم مطابقا لمقصده؛ لئلا يحدث لبس عند المخاطب. وهذا ما أشار إليه

(جرايس) في "مبدأ التعاون" في قاعدة الأسلوب: [قاعدة الجهة]: أن تكون واضحا،

وتجتنب الغموض في التعبير، وتجنب اللبس، وتوجز في كلامك، وتنظّمه⁽²⁾.

(1) المتوكل، أحمد: المرجع السابق 127

(2) انظر: الفصل الأول من الأطروحة 28

اللبس الدلالي

يحدث اللبس الدلاليّ حينما تتضمن العبارة مكونا يحمل غير معنى، كما في جملة : رأيت عيني هند. فاللبس حاصل من اشتراك لفظة "عين" في معاني مختلفة. وهو اشتراك معجمي. لكن السياق التواصليّ يبدّد هذا اللبس، فتحليل سلسلة لغويّة تحليلًا كاملاً دون مراعاة للسياق الذي استخدمت فيه هو أمر مشكوك فيه كثيراً.

إنّ محلّ الخطاب يعالج مادته اللغويّة بوصفها نصّاً لعملية حركيّة استعملت فيها اللغة كأداة تواصلية في سياق معيّن للتعبير عن معانٍ وتحقيق مقاصد المتكلّم، وهذا اللبس الذي يذكره المتوكّل لا يكون إلا بتناول النصوص مقطوعة من سياقاتها، فتعدّد المعاني المعجميّة إنّما هو صدى لتعدّد السياقات.

اللبس التداولي:

يقصد بـ "اللبس التداولي" تعدّد القوة الإنجازية، أو الوظيفة التداولية. فكلّ عبارة قوة إنجازيّة، تكون "أخباراً" أو "سؤالاً" أو "أمراً" أو "وعداً" أو "إنذاراً" أو "دعاءً"

فالجمل:

(13) زارني خالد أمس.

(14) هل ستسافر هند غداً؟

(15) أغلق الباب بهدوء

تتضمن كل واحدة منها، قوة إنجازية واحدة، هي على التوالي: الإخبار،

الاستفهام، الأمر. بينما جملة من مثل:

(16) هل تستطيع أن تغلق الباب؟

فإنها تتضمن قوتين إنجازيتين، إحداهما "حرفية" تدل عليها صيغة العبارة ذاتها،

وهو أن الجملة استفهام من المتكلم عن قدرات المخاطب، فتكون بمعنى:

• هل لديك المقدرة على التحرك نحو الباب وإغلاقه؟

والثانية "مستلزمة" فتفهم الجملة السابقة على أنها "التماس"، فتكون بمعنى:

• أرجوك أن تغلق الباب.

أما اللبس الحاصل في الوظائف التداولية، فيكون عندما تتعدد الوظيفة التداولية

في النص أو الجملة، كما في (1):

(17) دخل خالد القاعة، فرأى بكرًا جالسًا - ورآه بكر فابتسم له وصافحه

ففي هذا النص "محوران" اثنان هما خالد وبكر، وعنهما يتولد لبس في مستوى

ضمانات المحمولين "ابتسم؛ و" صافح" فيمكن أن تعود هذه الضمانات إما على المحور الأول

"خالد" أو المحور الثاني "بكر، لكن السياق اللغوي يقضي أن يعود الضمير إلى أقرب

مذكور وهو بكر.

وخلاصة القول أن اللبس يحصل، أحياناً، عند المخاطب بسبب خلل في إنتاج

الخطاب، بما يخالف نية المتكلم، ولا يكون ذلك إلا في حالة الخطأ بسبب عدم التنسيق بين

الفكر وأعضاء النطق.

لكن المخاطب يلجأ إلى سلسلة من العمليات الذهنية من أجل إدراك معنى العبارة

اللغوية، ليصل إلى فحوى العبارة ذاتها من جهة، وإلى قصد المتكلم من جهة أخرى. فقد

يلجأ إلى تحليل العبارة إلى ما تحتمله من معانٍ مختلفة، محاولاً ربطها بالسياقات

(1) انظر: المتوكل، أحمد: المرجع السابق 132

الخارجية، أو عناصر الموقف . فالبنية في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٠٢)،^(١)

تعني في ظاهر النص، نهيا عن الموت. لكن الموت والحياة بإرادة الله، ولا خيار لامرئ في اختيار أحدهما، فسياق العقل لا يسوغ أن يُنهى الإنسان عن الموت، فيلجأ المتلقي إلى محاولة لفهم الخطاب القرآني، بمراعاة القصد، فيصل في نهاية الأمر إلى المقصد من الخطاب، ألا وهو الموت على الإسلام.

وهذا يرجع إلى ما يسميه براون ويول بالمعرفة الخلفية، إذ المعرفة التي نملكها كمستعملي لغة ما من التفاعل الاجتماعي عن طريق اللغة، ليست سوى جزء من معرفتنا الاجتماعية الثقافية العامة. هذه المعلومات العامة عن العالم هي أساس فهمنا لا للخطاب فحسب، بل ربما لكل جوانب خبراتنا الحياتية^(٢). فالقارئ حين يواجه خطابا ما لا يواجهه وهو خاوي الوفاض، وإنما يستعين بتجاربه السابقة.

ونخلص في هذا الفصل إلى أن التراث النحوي قام على جملة من المعطيات، التي تحقق تواسلا بين المتكلم والمخاطب، منها ما هو محقق رئيس كاللفظ والكتابة، ومنها ما هو داعم لتحقيق التواصل كالنبر والتنغيم ولغة الجسد، وسياق الموقف. وقد كان للمحققات الداعمة علاقة ببعض القواعد الأصولية في النحو، كقاعدة "لا حذف إلا بدليل"، وغيرها. ولا نعدم بعض الإشارات التداولية للنحاة من مثل مراعاة مقصد المتكلم، ومراعاة حال السامع، وعلم المخاطب، وغيرها.

(١) آل عمران / 102

(٢) انظر: براون ويول: تحليل الخطاب 279

الفصل الثالث

منزلة الفائدة التخاطبية

في

نظرية النحو العربي

3

الفصل الثالث

منزلة الفائدة التخاطبية

في نظرية النحو العربي

0.3 تمهيد

من المعلوم أن اللغة قائمة على "الفهم والإفهام"، ولا يتحقق لنا ذلك إلا بمعرفة مقاصد المتكلمين من الكلام، "قمدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام"⁽¹⁾

وليس ثمة شك أن النحاة العرب في تأسيسهم ضوابط اللغة كان يحكمهم ضابط "الفائدة" وهذا الضابط يتمثل في نظرية النحو العربي بمجملها وتفصيلها، فترى ضابط الفائدة منثورا في كتب النحاة، وماثلا في نظرية النحو العربي، في "الإعراب" الذي هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ⁽²⁾ فالنحو "يه تتيين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر ولولاه لجهل أصل الإفادة"⁽³⁾.

وتجد الفائدة ماثلة في كثير من قواعدهم الأصولية التي وضعوها، فتجدها في قاعدة "أمن اللبس" وفي قاعدة الحذف "لا حذف إلا بدليل" كما كان ضابط "الفائدة" معيارا للحكم على الكلام من حيث حسنه وقبحه وإحالاته.

فمن أقوال النحاة القدماء في هذا الصدد ما يأتي:

- "ما لا فائدة فيه لا معنى للتكلم به"⁽⁴⁾

(1) الجاحظ: البيان والتبيين 1/ 116

(2) ابن جني: الخصائص 1/ 35

(3) ابن خلدون: المقدمة 545

(4) ابن السراج: الأصول 1/ 59

- "إنما يُنظر إلى ما فيه فائدة، فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا

فلا" (1)

- "فما كانت فيه فائدة فهو جائز" (2)

- "فمدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام" (3)

- "الكلام شرطه الإفادة" (4)

- "والمعلوم لا يفاد، وإنما توجد الفائدة في غير المعلوم" (5)

- "الغرض من الكلام إفادة المخاطب" (6)

- "مدار إطلاق الكلام الصناعي على حصول الفائدة" (7)

- "والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه" (8)

- "والإلباس متى وقع لم يجز؛ لأن الكلام وضع للإبانة" (9)

يعتمد الحدث التواصل على المتكلم والمخاطب، وسياق الحال، ونجد ذلك ماثلاً في الحدود النحوية التي وضعها النحاة.

وقد بنى النحاة الحدود النحوية على أبعاد وظيفية تتعلق بالمتكلم والمخاطب، فبعض

الحدود النحوية ذات أبعاد وظيفية: نحوية، أو دلالية، أو تداولية

(1) السابق 59 / 1

(2) السابق 84 / 1

(3) الجاحظ: البيان والتبيين 116 / 1

(4) ابن هشام: أوضح المسالك 12 / 1

(5) الجرجاني: المقتصد 171

(6) الأسترابادي: شرح الكافية 231 / 1

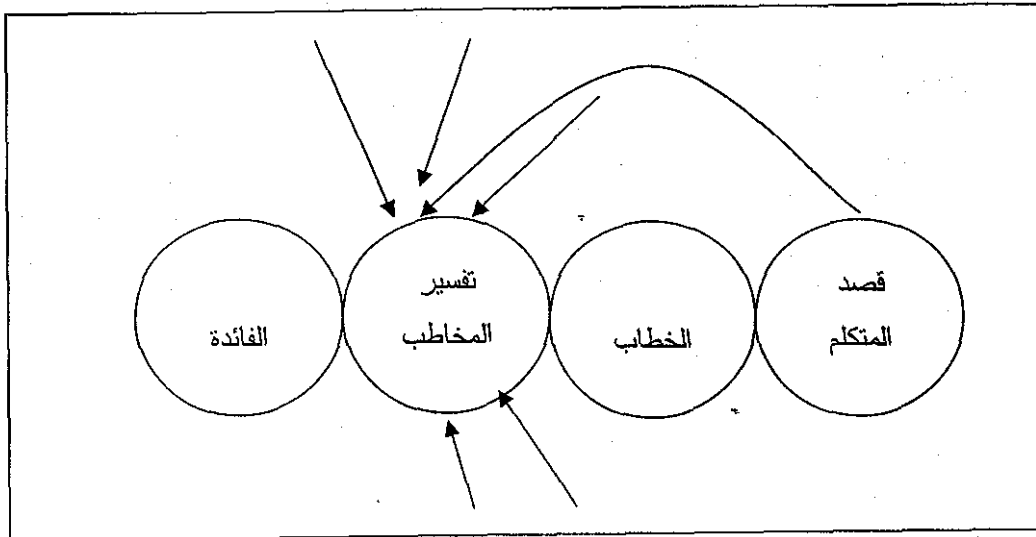
(7) ناظر الجيش: شرح التسهيل 145 / 1

(8) السيوطي: همع الهوامع 530 / 1

(9) ابن السراج: الأصول 219 / 1

فللمخاطب دور في العملية التواصلية، "فالكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر
المخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو خط، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس
المتكلم"⁽¹⁾؛ فترى السهيلي قد جعل المخاطب هو الأساس الذي من أجله ينشئ المتكلم كلامه.
"ولا يكون كلاما حتى تحصل من الناطق إرادة توجيهه إلى غيره، وما لم تحصل منه
هذه الإرادة فلا يمكن أن يعدّ متكلمًا حقا، حتى ولو صادف ما نطق به حضور من يتلقفه؛ لأنّ
المتلقف لا يكون مستمعا حقا حتى يكون قد ألقى إليه بما يتلقف مقصودا بمضمونه هو، أو
مقصودا به غيره، بوصفه واسطة فيه، أو قل متى يدرك رتبة المتلقي"⁽²⁾.

فالنظرية النحوية، بحدودها وتحليلاتها وتعليلاتها قائمة على المتكلم والمخاطب،
"فالمشافهة لا تكون إلا من اثنين"⁽³⁾. فالكلام "يصلحه ويفسده غرض المتكلم"⁽⁴⁾ فمقصد المتكلم
هو الأساس، وعليه يتوقف صوغ الخطاب، والمخاطب بما لديه من معطيات يفسر العبارة
اللغوية ليصل إلى غرض المتكلم.



شكل (3)

(1) السهيلي: نتائج الفكر 218

(2) عبد الرحمن، طه: التكوثر العقلي 214

(3) سيبويه: الكتاب 392/1

(4) ابن جني: الخصائص 378 /2

فالمتكلم ينتج الخطاب ليحقق مقصده، والمخاطب يستفيد من السياقات الخارجية، ومن الخطاب ليصل إلى غرض المتكلم، فإذا كان التفسير الذي وصل إليه المخاطب مساوياً لمقصد المتكلم تحققت الفائدة المرجوة.

والكلام "ما تحصل به الفائدة، سواء كان لفظاً، أو خطأ، أو إشارة، أو ما نطق به لسان الحال" (1) فالفائدة عند النحاة - كما أشار ابن هشام - تتحقق باللفظ (المنطوق) أو بالخط (المكتوب) أو لسان الحال (سياق الحال، والمؤثرات الخارجية).

نلاحظ البعد التداولي في تعريف النحاة القدماء "المبتدأ والخبر" "وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فنحو قولك عبد الله أخوك وزيد قائم، وأما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك رجل من تميم جاعني وخير منك لقيني وصاحب لزيد جاعني وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به" (2). والخبر: "هو الذي يستفيدة السامع وبصير به المبتدأ كلاماً" (3)، فالأصل أن المبتدأ معروف عند كل من المتكلم والمخاطب، فهو الشيء المشترك بينهما، والخبر معلوم عند المتكلم مجهول عند المخاطب، والمخاطب يستفيدة من المتكلم.

إن تلقي المخاطب الرسالة من المتكلم يحتاج إلى تنبيه ويقظة منه، فإذا كان المخاطب نائماً، أو غافلاً، أو ساهياً، أو معرضاً، فإن مراد المتكلم لن يصل إليه، ولن يحقق تواصل تاماً كما أراد.

وحتى يحقق المرسل مقصده فإنه يلجأ إلى تنبيه المخاطب ليكون متيقظاً مقبلاً على كلامه، وما يفعله المتكلم من أجل تحقيق غرضه ما هو إلا بعد تداولي، وهذا الملحظ المتمثل في

(1) ابن هشام: شذور الذهب 36

(2) ابن السراج: الأصول 59/1

(3) ابن السراج: السابق 62/1

"تنبيه المتكلم للمخاطب" نجده ماثلاً في بعض الأساليب النحوية التي تكون ذات صلة بالمتكلم والمخاطب، من مثل: النداء، والندبة، والاستغاثة والإغراء والتحذير، والإشارة، وغير ذلك.

فـ"أصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك" و"يسمع حديثك"⁽¹⁾ فالنداء له صلة كبيرة بالمتكلم والمخاطب، فالمتكلم ينبه المخاطب المتغافل، أو الساهي، أو البعيد ليقبل عليه، ويُحدثه. وأمّا أسماء الإشارة فتحتوي حرف التنبيه (الهاء) "كي ينبه المتكلم المخاطب حتى يلتفت إليه، وينظر إلى أي شيء من الأشياء الحاضرة يشير، فغدت بذلك أسماء الإشارة معرفة، ولم تكن كذلك قبل دخول التنبيه ها"⁽²⁾

والتحذير: "تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه"⁽³⁾، فتحذير المخاطب من أجل اجتناب فعل ما هو الفائدة المتحصلة من التحذير.

والإغراء "تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله"⁽⁴⁾، وتنبيه المخاطب من أجل فعل ذلك الأمر المأمور هو الفائدة المتحصلة من الإغراء.

1.3 الإسناد والفائدة:

يمثل الإسناد أحد المفاهيم النحوية التي بنيت عليها نظرية النحو العربي، فقد أورد سيبويه في كتابه باباً بعنوان "المسند والمسند إليه"، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً⁽⁵⁾. فالمسند والمسند إليه⁽⁶⁾ يشكلان تركيباً نحوياً ثنائياً، وهذا التركيب يتكون

(1) ابن السراج: السابق 1/ 328-329

(2) الأستريادي: شرح الكافية 2/ 477

(3) ابن هشام: أوضح المسالك 4/ 75

(4) ابن هشام: السابق 4/ 79

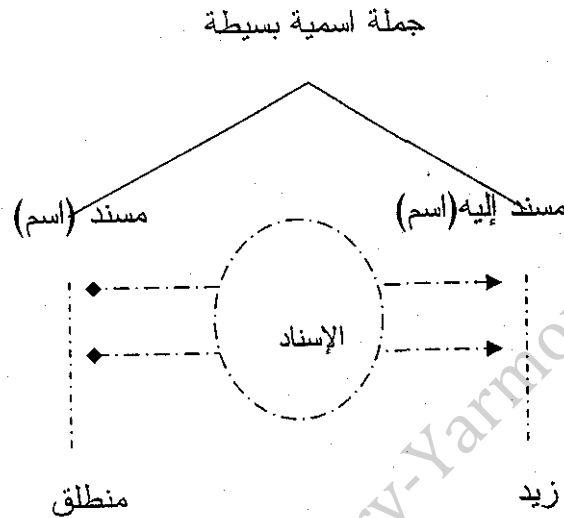
(5) انظر: سيبويه: الكتاب 1/ 23

(6) النظر إلى المبتدأ مسنداً إليه، والخبر مسنداً نظر متأخر، جاء به النحاة بعد سيبويه، فسيبويه يجعل المبتدأ مسنداً والخبر مسنداً إليه فيقول: "قاماً المبني على الأسماء المبهمة فقولك هذا عبد الله منطلقاً وهؤلاء قومك

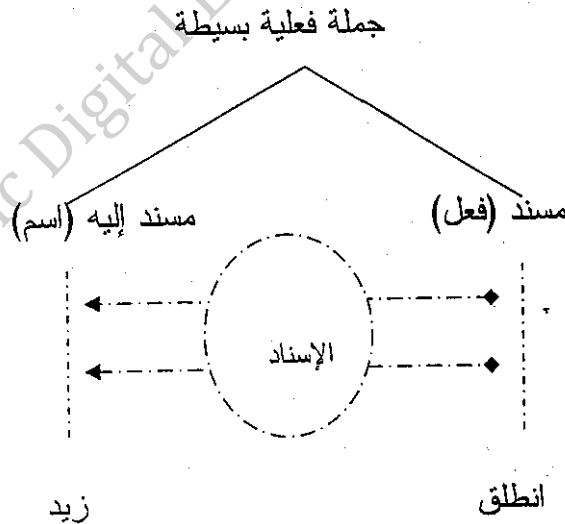
من اسم واسم، نحو: زيد منطلق، أو من فعل واسم، نحو: انطلق زيد، وباجتماعهما معا تتحصل الفائدة، فلا يستغني المتكلم بأحدهما عن الآخر.

أما الأسترباذي فقد جعل الإسناد الحكم الرابط بين المسند والمسند إليه⁽¹⁾ وهو موضع

الفائدة.



شكل (4)



شكل (5)

منطلقين وذلك عبد الله ذاهبا وهذا عبد الله معروفا فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه" سيبويه 2: 78

(1) انظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 33

فالمتمكّن حين يعبر عن العلاقة القائمة بين زيد والانطلاق بطريق الإثبات، تدور في ذهنه عمليات عقلية تحليلية، وتركيبية. فالمتمكّن يستحضر عناصر مختلفة، يحاول أن يولّف بينها، فيكون أحدهما مبنياً على الآخر، وتربط بينهما علاقة ذهنية (مجردة) تشكّل تآلفاً بينهما، بما يحقق الفائدة. وإذا سلمنا بهذا، فإنّ الجامع بين الجملتين الواردتين في الشكلين السابقين، يمكن تمثيله مبدئياً بـ:

[ج (س ر ص)]

[حيث: "ج" جملة حدّها المعقوفان، و "س" و "ص" متغيران، و "ر" "الإسناد" الرابط بينهما].

فالعلاقة بين "س" و "ص" وهي "الإسناد"، تمثل فحوى الخطاب. ففحوى الخطاب في كلّ من الجملتين السابقتين هو اثبات "انطلاق زيد".

إذا كان الأسترباذي قد عبّر عن الإسناد بالرابطة، كما سلف، فإنّ الجرجانيّ قد عبّر عن الإسناد بالائتلاف، فقال: "فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً، كقولنا: عمرو أخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون ذلك، كقولنا: كتب عبد الله، وسرّ بكر" (1) "ومعنى الائتلاف الإفادة" (2) وبائتلاف الكلام لا يخلو أن يكون الكلام جملة فعلية أو جملة اسمية. والحقيقة أنّ الترادف بين الائتلاف والإفادة الذي أشار إليه الجرجانيّ، أنفاً، لا نجده في المعاجم، ولا حتّى في الاصطلاح النحويّ، وإنّما رادف بينهما، لما رأى من تعالّق بينهما في أنّ الإفادة تنتج من الائتلاف. فتركيب الكلمات وتوليفها المتواضع عليه عند أهل اللغة، ذو بعد وظيفيّ، يعتمد على تأثر المخاطب بالكلام. "ألا ترى أنّ اشتقاق الكلام من الكلم وهو الجرح، كأنّه لشدة تأثيره، ونفوذه في الأنفس كالجرح؛ لأنّه إن كان حسناً، أثر سروراً في النفس، وإن كان قبيحاً

(1) الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح 93 / 1

(2) الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح 93 / 1

أثر حزنا، مع أنه في غالب الأمر ينزع إلى الشر،، وغير المفيد لا تأثير له في النفس⁽¹⁾.
 فالإفادة تتحصل من التأثير في النفس، فإذا لم تتفعل النفس الإفادة. ولعل هذا السبب هو ما يجعل
 التركيب: "زيد أخوك" مفيدا أحيانا، وغير مفيد حيناً آخر. فإذا كان من أخبرته بذلك لا يعلم أن
 زيدا أخوه، فإنه سيفعل لهذا الخبر فقد لا تحصل الفائدة. وإن كان يعلم ذلك مسبقا فلن ينفعل،
 ولا تحصل من ذلك فائدة، وقد تحصل، أحيانا، على الرغم من معرفة المخاطب الخبر؛ فيكون
 للكلام فائدة من نوع آخر، هو ما يطلق عليه البلاغيون "لازم الفائدة".

أما الحروف الداخلة على الجمل فلا تأثير لها في انتلاف الكلام، فسقوطها وثبوتها
 سواء من جهة الانتلاف⁽²⁾؛ لأن الأدوات ما هي إلا عناصر تحويلية، فالمسند إليه في الجملتين:

(1) أ. زيد منطلق

ب. ما زيد منطلق

واحد، والخبر واحد، فالمسند في كل من (أ.1) و(ب.1) هو (منطلق)، والمسند إليه
 فيهما (زيد)، ولا فارق بينهما من حيث الرتبة حتى يتغير معنى الإخبار. ولكن هناك فارقا
 بينهما في أن الجملة (أ.1) دالة على الإثبات، والجملة (ب.1) دالة على النفي. والإثبات إيقاع
 للحكم، والنفي سلب له. ولو أسقطت حرف النفي لما تأثر الإسناد، إذ "لو كان الحرف مما يؤثر
 في الانتلاف لوجب أن تزول الإفادة بسقوطه، كما أنك إذا أسقطت من الجملة أحد أجزائها"⁽³⁾.

والحقيقة أن الجرجاني يتحدث - في هذا الموضع - عن الفائدة المترتبة على الإسناد،
 والتي بها ينشأ الكلام، وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله: "لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد
 المتكلم منه بدا"، وبإضافة (ما) النافية في جملة (زيد منطلق) فإنك تنفي حدوث الانطلاق من

(1) ابن يعيش: شرح المفصل 1/ 21

(2) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 94

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 95

زيد، وهذا متعلق بمقصد المتكلم وغرضه. ومعنى هذا أن الإسناد، لا يميز بين الإثبات والنفي..

وإذا سلمنا بهذا، أمكننا التعبير عن الجامع بين (أ.1) و (ب.1) بـ:

[ج (...) (س ر ص)]

حيث: (...) موضع قابل لأن يملأ بحروف الصدارة

وأمكننا أيضاً، من تعميم ذلك على الأمر والنهي والتأكيد والاستخبار، وغيرها.

فالجمل:

(2) أ . أصام محمد؟

ب. ما صام محمد.

ج. قد صام محمد.

تتصدّر بالحروف (همزة الاستفهام، ما، قد)، وينعقد الإسناد في كل جملة من تلك الجمل من الفعل (صام) والاسم (محمد). والرابطة بين طرفي الإسناد تشكّل تآلفاً يحقق الفائدة الإسنادية في كل جملة. وتصدّر تلك الجمل بالحروف أضاف فائدة أخرى تتمثل في الفعل الإنجازي المراد تحقيقه، ففي:

- الجملة (أ.2) تتمثل الفائدة في أن الفعل الإنجازي المتحقق هو الاستخبار عن وقوع

الصوم من محمد. فالتكلم يجهل المعلومة التي يطلب من المخاطب إعطاءه إياها.

- الجملة (ب.2) تتمثل في أن الفعل الإنجازي المتحقق هو الإخبار بعدم وقوع الصوم

من محمد.

- الجملة (ج.3) تتمثل في أن الفعل الإنجازي هو الإخبار بوقوع الصوم من محمد

على سبيل التأكيد.

فيأْتلف الفعل مع الاسم ويحصل بائتلافهما فائدة لا نعقلها من كل واحد منهما على الانفراد. ثم تعتور تلك الفائدة معان وأوصاف كالنفي في قولك: "ما صام محمد"، والاستفهام في قولك: "أصام محمد؟" فالنفي معنى اعترض على الفعل والاسم بعد ائتلافهما⁽¹⁾.

يفهم من الكلام السابق أن الإسناد في كل جملة لازمة مجردة يتمثل في إثبات الفائدة المتحصلة من التآلف بين طرفيه، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "أن مدار الحقيقة على الإثبات والنفي"⁽²⁾، "فالإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له وكذلك النفي يقتضي منفيًا ومنفيًا عنه" وقيل للمثبت وللنفي مسند وحديث، وللمثبت له والمنفي عنه مسند إليه ومحدث عنه وإذا رمت الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد أو الفعل وحده، صرت كأنك تطلب أن يكون الشيء الواحد مثبتاً ومثبتاً له، ومنفيًا ومنفيًا عنه، وذلك محال⁽³⁾.

مما سبق يمكن القول إن الفائدة التي يحققها الإسناد تختلف عن الفائدة التداولية التي تعبر عن مقاصد المتكلمين، فالفائدة التداولية تتشكل من تحديد الوظيفة التداولية التي يحملها المكوّن، حسب الطبقة المقامية التي تنجز فيه. فتحليل الجملة:

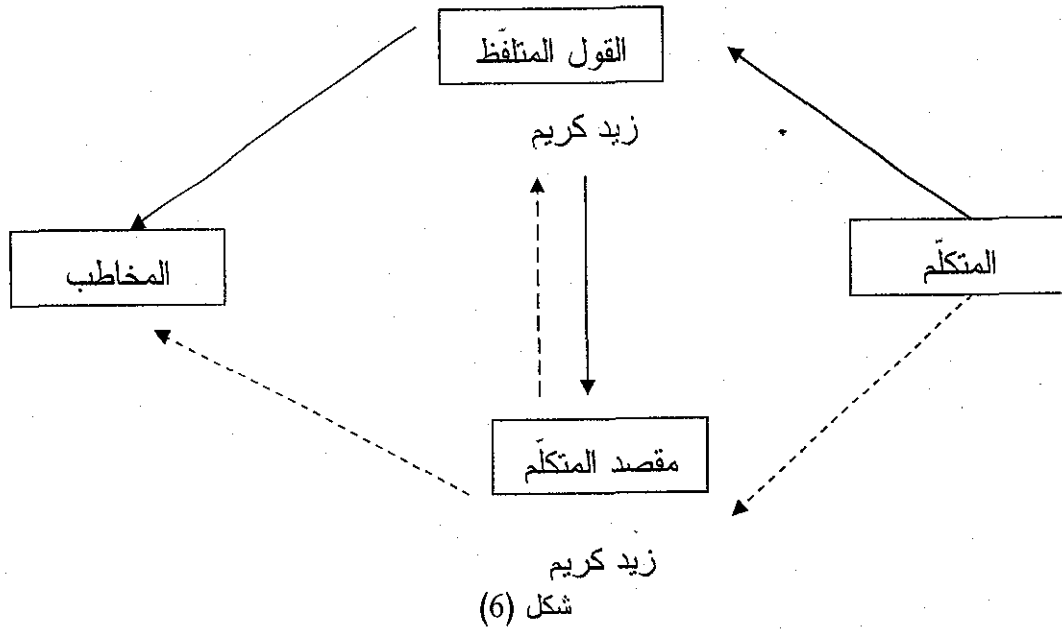
(3) زيد كريم

نحويًا، لا يختلف كثيرًا عن التحليل التداولي لها، ويعود ذلك إلى أن الفائدة الإسنادية (= القضية) مطابقة للفائدة التداولية، إذا أُلقيت الجملة ضمن أطر التواصل الطبيعي، كما في الشكل:

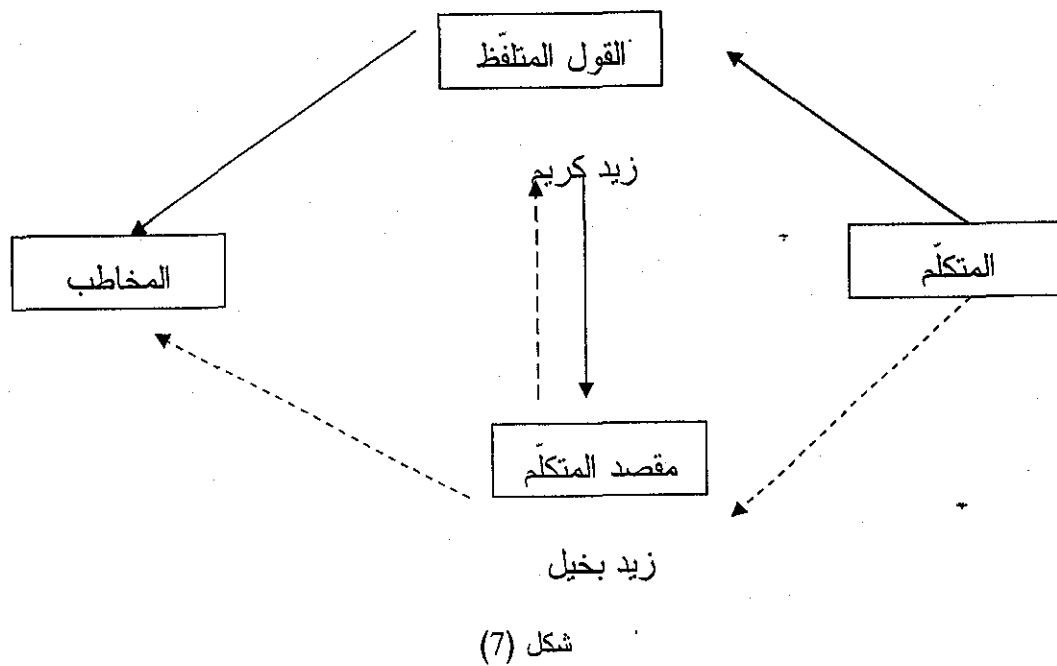
(1) انظر: الجرجاني: المقتصد 1/ 153

(2) الجرجاني: أسرار البلاغة 366، وانظر: دلائل الإعجاز 527

(3) الجرجاني: أسرار البلاغة 366، وانظر: دلائل الإعجاز 527



لكن إذا أُلقيت تلك الجملة في سياق مقاميّ ما، واتضح منه أن المتكلم قصد فائدة أخرى غير الفائدة الإسناديّة، كأن يقصد، مثلاً، السخرية (كأن يتبع كلامه بضحكة تفيد الاستهزاء) فإنّ القوة الإنجازيّة الحرفيّة (الإخبار بكرم زيد) لا تعدّ معبرة عن مقصد المتكلم، وأنّ القوة الإنجازيّة المستلزمة المعبرة عن السخرية، تفيد أنّ زيدا بخيل.

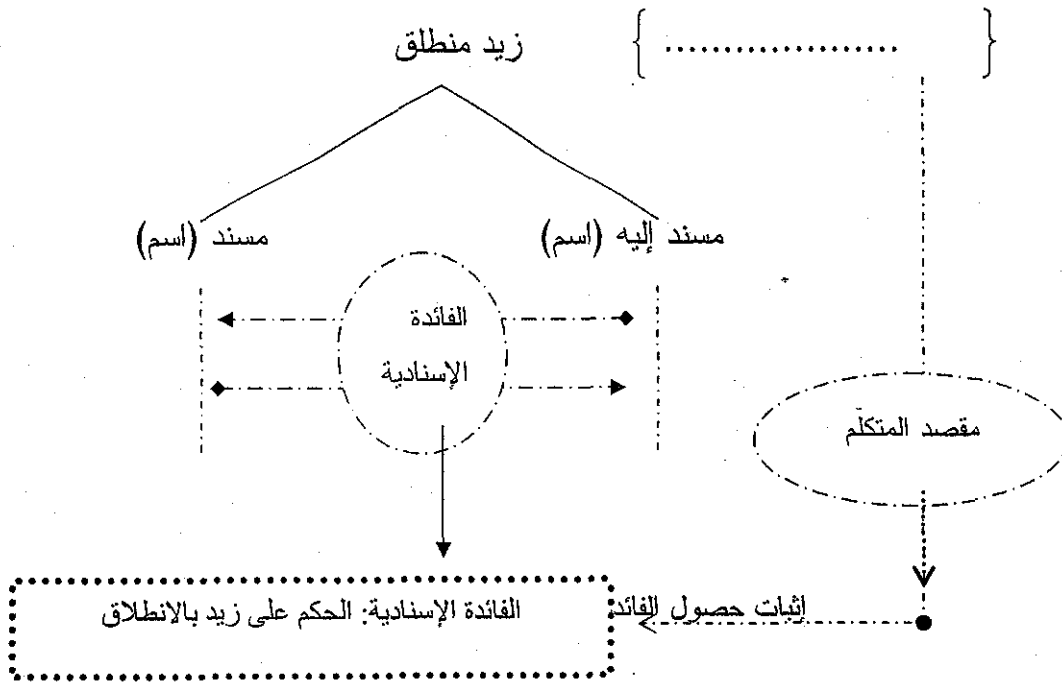


أشار الجرجاني في مواضع متفرقة في كتابه "دلائل الإعجاز"، أن كل زيادة على ركني الإسناد ينتجها المتكلم، الأصل فيها أن تنتج فائدة تتعلق بحسن التواصل، يعبر فيها المتكلم عن مقصده أو معتقداته، ولذا عدّ الجرجاني المتكلم طرفاً ثالثاً في عملية الإسناد، بما يحدثه من زيادة في التركيب، به يتحقق الإثبات والنفي والاستفهام والأمر، والتأكيد وإليه تنسب تلك المعاني.

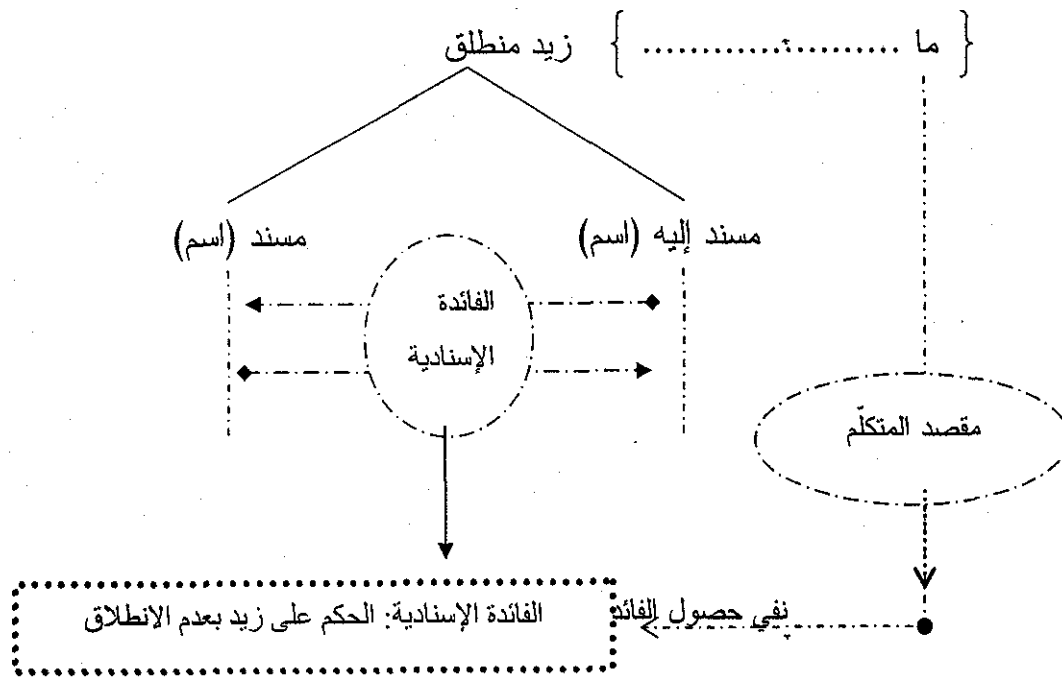
"وإذ قد عرفت أنه لا يتصور الخبر إلا فيما بين شيئين: مُخبر به ومُخبر عنه، فينبغي أن تعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث، [فـ] لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له "مُخبر" يصدر عنه ويحصل من جهته، ويكون له نسبة إليه، وتعود التبعة فيه عليه، ... أفلا ترى أن من المعلوم أنه لا يكون إثبات ونفي حتى يكون مثبت وناف يكون مصدرهما من جهته" (1)

يرى الجرجاني المتكلم الذي عبر عنه باسم "المُخبر" على أنه أساس عملية الإسناد، فالإسناد نفياً أو إثباتاً أو تأكيداً يعتمد على معتقدات المتكلم، فالجرجاني يستحضر "المتكلم" لفهم المعنى. فالإثبات والنفي، متعلقان بأحد الأفعال الإنجازية، وهو الإخبار، وعن الإخبار بوصفه فعلاً إنجازياً، تنتج فائدة.

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز 528، وقد تكرر قوله ذاته في 543



شكل (8)



شكل (9)

في حين أن الفائدة ليست مقصورة على الفائدة الناتجة من الإخبار، فالفائدة متعددة

بتعدد الأفعال الإنجازية؛ فالاستخبار (= الاستفهام) مثلاً، فعل إنجازي يُنتج فائدة، فجملة:

(4) أقرأ عبد الله الكتاب؟

تشكّلت من تألف بين المسند (يقرأ) و المسند إليه (عبد الله)، بما يحقق فائدة إسنادية، لكن تصدر (همزة الاستفهام) للجملة أضاف فائدة تتمثل في الفعل الإنجازي، وهو الاستخبار عن وقوع القراءة للكتاب من عبد الله.

واعتماد النّحاة في بناء الفائدة على طرفي الإسناد: المسند والمسند إليه، فقط، فيه قصور، فكثيرا ما نرى جملا اسمية وفعلية محتوية على مسند ومسند إليه، لكنها لا تحقق فائدة للمخاطب (=السامع)؛ لأنها لا تعبّر عن مقصود المتكلم، غير أنّ الجرجاني كان موفّقا حين جعل المتكلم ومقصده ومعتقداته طرفا ثالثا في عملية الإسناد، وفي تحديد مقاصد المتكلمين. من أجل تحسين عمليات التواصل بين قطبي الحدث التواصلّي، فلا بدّ للمتكلم من مراعاة حال المخاطب عند إنشائه للكلام، وهذا يبيّنه "قاعدة المناسبة" من "مبدأ التعاون" الذي يقول به التداوليون، وهذا لم يفت نحائنا القدماء، فقد قسّموا الخبر إلى أضرب⁽¹⁾:

أ. الخبر الابتدائي: وفيه يلقي المتكلم الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن مما يلقي إليه ليحضر طرفاه عنده، وينتقش في ذهنه إسناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتفاء، نحو: زيد قائم.

ب. الخبر الطلبي: وفيه يلقي المتكلم الجملة إلى من هو يطلب مؤكّدات الحكم، لتأكيد ذلك بالنسبة للمخاطب، فيستحسن تقوية الخبر بإدخال أحد المؤكّدات، كـ"إن" نحو: إن زيدا قائم، أو اللام، نحو: لزيد قائم.

ج. الخبر الإنكاري: وفيه يلقي المتكلم الجملة إلى من هو منكر الحكم، فيأتي المتكلم بتأكيد ليترجح عند المخاطب تأكيدا بقدر إنكاره، نحو: "إني صادق" لمن ينكر صدقك إنكارا، و"إني لصادق"، لمن يبالغ في إنكار صدقك، ومثله ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ

(1) انظر: السكاكي: مفتاح العلوم 258-259

فَكَذَّبُوهُمَا فَعُزِّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَهُكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ

إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكِيدُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَهُكُم لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴿١﴾

فهناك فرق بين التصوّر القضويّ للخطاب، والتصوّر التخاطبيّ له، فالجمل:

(5) إن زيدا كريم

(6) إن زيدا لكريم

تُعبر عن قضية واحدة، لكن تغيّر اللفظ يؤدي إلى تغيّر في المعنى، فتوكيد الإثبات في جملة (6) يختلف عنه في جملة (5)، ويختلفان عن الإثبات في جملة: زيد كريم، فالمتكلم حين يُنجز عملا لغويّا، فإنه يُراعي حال المخاطب واعتقاده؛ فينشئ كلامه على صورة تركيبية دون أخرى، وأنّ الخطاب يكتسب دلالاته من المقام.

وقد قسّم البلاغيون الفائدة إلى:

1. فائدة الخبر: وهي أن يقصد المتكلم بخبره إفادة المخاطب الحكم⁽²⁾ فقولك: زيد قائم،

لمن لا يعلم قيام زيد يسمّى "فائدة الخبر"

2. لازم الفائدة: هو إفادة المخاطب أنّ المتكلم عالم بهذا الحكم، فقولك: زيد عندك، لمن

يظنّ أنّك لا تعلم أنه عنده، يسمّى لازم الفائدة، فالمخاطب يجهل أنّ المتكلم يعلم أنّ "زيدا عند

المخاطب"، لكن المخاطب لا يجهل أنّ زيدا عنده.

(1) سورة يس / 15

(2) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة 22

وفائدة الخبر تمتنع بدون لازم فائدة الخبر، ولا يمتنع لازم فائدته بدون فائدته لجواز أن يحصل للمخاطب من الخبر علم يكون المتكلم عالماً بالحكم ولا يحصل له منه علم بكونه معلوماً له قبل سماع ذلك الخبر كما في قولك لمن حفظ القرآن: قد حفظت القرآن⁽¹⁾

وتحدثت الجرجاني عن معنى المعنى وهو "أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر" ف"أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل، أو لا ترى أنك إذا قلت: "هو كثير رماد القدر"، أو قلت: "طويل النجاد" أو قلت في المرأة: "تؤوم الضحى"، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجب ظاهره ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانياً هو غرضك كمعرفتك من "كثير رماد القدر" أنه مضياف ومن "طويل النجاد" أنه طويل القامة ومن "تؤوم الضحى" في المرأة أنها مترفة مخدومة لها من يكفيها أمرها"⁽²⁾، هذه كلها ظواهر تداولية تتعلق بمقاصد المتكلمين، والسياقات الخارجية على نحو ما رأينا في الفصل الأول من الأطروحة، وعلى ما سنرى في هذا الفصل من الظواهر التداولية المتعلقة بالإسناد في باب "المبتدأ والخبر"، فتختلف التراكيب المنشأة بحسب مقاصد المتكلمين، مع مراعاة حال المخاطب من الخبر الذي سيلقى عليه.

فحديث الجرجاني عن (معنى المعنى) له أهمية في تحديد كيفية وصول المخاطب إلى مقصد المتكلم، فالتراكيب التي ذكرها الجرجاني، من مثل:

(7) كثير الرماد

(1) انظر: الكفوي: الكليات 1/ 1011

(2) الجرجاني: دلائل الإعجاز 66

(8) طويل النجاد

(9) نؤوم الضحى

تحمل قوتين إنجازيتين، قوة إنجازية حرفية تحصل من فهم ظاهر لمعاني الألفاظ، تمثل دلالة التركيب (الفائدة الإسنادية). وقوة إنجازية تعقل من معنى اللفظ، وتفضي إلى معنى آخر، تمثل مقصد المتكلم (الفائدة التداولية). فمعرفة العالم أو التأويل المحلي كما يشير براون ويول⁽¹⁾ تفضي إلى تفسير تلك الجمل على النحو السالف.

يمكن النظر إلى هذه الأمثلة

(10) أ. زيد منطلق

ب. زيد المنطلق

(11) أنت الحبيب ولكنني أعوذ به من أن أكون محباً غير

من زوايا مختلفة، ففي (10) علاقة إسنادية، يتغير فيها المسند من حيث التكثير والتعريف. فالعلاقة الإسنادية في الجملة (أ.10) بين معرفة ونكرة، وهي في (10.ب) بين معرفتين.

فالكلام في الجملة (أ.10) الأصل الأول فيه أن يوجه إلى من لا يعلم انطلاقا كان من زيد أو من غيره، فأفيد بأن انطلاقا كان من زيد⁽²⁾، فالتركيب السابق يوجه إلى مخاطب خالي الذهن.

في حين كان الكلام في الجملة (10.ب) مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيد وإما من عمرو، والمتكلم يعلمه أنه كان من زيد دون غيره⁽³⁾.

(1) انظر: براون ويول: تحليل الخطاب 279، وما بعدها.

(2) الجرجاني: دلائل الإعجاز 177

(3) الجرجاني: السابق 177

وفي الجملة (11) أفاد تقييد الخبر بـ(أل) الاختصاص، أي أنت الذي أحبه من بين

الناس (1).

1.1.3 وجه الفائدة في مجوزات الإسناد إلى النكرة: (2)

ما من شك أن نظرية النحو العربي قامت على الفهم والإفهام، وعدم الإلباس، والمتكلم يراعي ذلك فيبدأ بما هو معروف عند المخاطب، ثم يُخبر بما هو غير معروف عنده (=عند المخاطب) إلى ذلك أشار سيبويه إذ قال: "إذا قلت: عبد الله منطلق. تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيد حليماً، وكان حليماً زيد، ... فإذا قلت: كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت" (3)

فالابتداء بمنكور يؤدي إلى اللبس، وعدم حصول الفهم لدى المخاطب، "فإن قلت: كان حليم أو رجل فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكهوا أن يقربوا باب لبس" (4)

يشير النداوليون، ومن قبلهم النحاة العرب، إلى أن المتكلم يستعمل حداً معروفاً لدعوة المخاطب إلى التعرف إلى ذات ما متوافرة في مخزونه الذهني، ويستعمل حداً منكراً لدعوة المخاطب لبناء ذات ما حسب الخصائص المرصودة في هذا الحد. فالحد المعروف يحيل على ما هو مشترك بين المتكلم والمخاطب، والحد المنكر يحيل على معلومة جديدة يجهلها المخاطب. فزيد في جملة "زيد منطلق" يشكل محور الخطاب، الذي يشترك في معرفته كل من المتكلم والمخاطب، وعليه يعتمد تحقق التواصل بينهما.

(1) الجرجاني: السابق 190

(2) يتعرض هذا المبحث للمسوغات غير اللغوية التي تسوغ الابتداء بالنكرة

(3) سيبويه 1/ 47، 48

(4) سيبويه 1/ 48

فالأصل في الكلام أن يكون مفيداً، ولا يتأتى ذلك إلا بجريان الكلام على الأصل
"الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر نكرة"، فإذا خالف المتكلم الأصل التركيبي، فلا بد له
من مسوغ لهذه المخالفة، تجعل كلامه مقبولاً، ومحققاً للفائدة.

أشار النحاة إلى جواز الابتداء بالنكرة، وضابط ذلك حصول الفائدة، فاختلفت فيه
عباراتهم :

- قال ابن السراج: "المعتبر حصول الفائدة، فمتى حصلت في الكلام جاز الابتداء
بالنكرة، وجد شيء من الشروط أو لم يوجد"⁽¹⁾.

- وقال الجرجاني: "يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لا تشترك النفوس في معرفته،
نحو: رجل من بني تميم شاعر أو فارس"⁽²⁾.

- وقال ابن الدهان: "إذا حصلت الفائدة، فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن
الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت، جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه
بشيء، أو لا"⁽³⁾.

- وذكر ابن هشام في "باب مسوغات الابتداء بالنكرة" لم يعول المتقدمون في ضابط
ذلك إلا على حصول الفائدة"⁽⁴⁾. أما المتأخرون من النحاة فقد استقصوا مواضع تحقق الفائدة
بالتفصيل، فجعلها ابن مالك عشرة شروط، وابن عقيل أربعة وعشرين، والأشموني خمسة عشر،
والسيوطي خمسة وعشرين⁽⁵⁾، وأنهاها بعض المتأخرين إلى اثنين وثلاثين موضعاً⁽⁶⁾. والحقيقة

(1) ناظر الجيش: شرح التسهيل 2/ 920

(2) ناظر الجيش: السابق 2/ 920

(3) الأمستريادي: شرح الكافية 1/ 231

(4) ابن هشام: مغني اللبيب 608

(5) السيوطي: همع الهوامع 29/2

(6) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل 2/ 922

أن لا حاجة لاستقصاء تلك المواضع؛ إذ تقرر ضابط المسألة بأمر كلي هو حصول "الفائدة".

ولو تأملنا تلك المواضع التي ذكروها، لوجدنا أنه - في بعضها - جاز الابتداء بالنكرة

اعتمادا على السياق الذي وردت فيه، لا إلى النكرة نفسها.

لا بد من الإشارة إلى أن كلا من "المتكلم" و"المخاطب" يعدّ عنصرا أساسيا في كل

تواصل كلامي، فأحوال كل منهما، وما يدور حولهما، تعدّ عناصر أساسية في الموقف الكلامي

لها علاقة في تحديد مسوِّغ الإسناد إلى النكرة.

يشير سيبويه إلى مواضع بدئ فيها بالنكرة من غير أن يذكر ضابطا عاما لذلك، إلا أن

بعض المتأخرين من النحاة، يذكرون أن سيبويه، والمتقدمين من النحاة لم يشترطوا للابتداء

بالنكرة إلا حصول الفائدة، فسبويه يلمح إلى هذه "الفائدة" حين يعلّق على بعض الأمثلة

والشواهد، فيجعل الدعاء في عبارات من مثل:

(12) سلام عليك / ويل لك.

(13) ﴿سَلِّمْ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ (٧١)

مسوِّغا للابتداء بالنكرة، فيقول: "هذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها،

والمعنى فيهنّ أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وترجيئها

فيها ذلك المعنى كما أن حسبك فيها معنى النهي وكما أن رحمة الله عليه فيه معنى رحمة الله" (1)

فالمقصد من هذه الجمل الدعاء لا الإخبار. فعبارة سيبويه "تلمح إلى أن قرينة غير لغوية (2) ذات

أثر كبير في تبين أن النكرة ليست مذكورة على سبيل الإخبار المحض" (3) وكأن سيبويه يجعل

الفائدة متحصلة من القرينة غير اللغوية، لا من النكرة ذاتها، فالقرينة غير اللغوية تجعل النكرة

(1) سيبويه 330/1

(2) سياق الموقف البراجماتي - التواصل.

(3) صفا، فيصل: طبيعة قرينة (الفائدة) ... 122

مفيدة للدعاء، لا لمجرد الإخبار. فالمسألة ليست لغوية بحثية، بل لغوية تداولية، فلذلك ترى النكرة (سلام) ذاتها قد ترد في سياق آخر، ولا يقصد بها الدعاء، كما في قولك:

(14) سلام بين أذربيجان وأرمينيا

فلا مسوغ لفظي للابتداء بالنكرة (سلام)، ولكن المسوغ خارجي يمكن وصفه بأنه (قرينة تاريخية)⁽¹⁾.

فكل من الجملتين (12) و (13) تبطوي على علاقة بين المتكلم والمخاطب، تتمثل في القوة الإنجازية التي يحملها المتكلم للمخاطب عبر خطابه، وهي، هنا، "الدعاء". وهي غير مستنتجة من نمط الخطاب ذاته، وإنما يتوصل إليها [القوة الإنجازية] من السياق البراجماتي - التواصلية. والقوة الإنجازية في (14) هو الإخبار، ومسوغ الابتداء (قرينة تاريخية)، وهذا يصب فيما يطلق عليه الجانب المعرفي لكل من المتكلم والمخاطب.

إذن، مسوغ الإسناد إلى النكرة، هنا، هو طبيعة الفعل الإنجازي، وهو فعل يختلف عن فعل الإخبار، إثباتاً أو نفياً. فالإنجاز ما هو إلا جانب قصدي في إطار سياق الموقف الكلي الذي يتضمن العلاقات الخارجية والداخلية بين المتكلم والمخاطب والسامع.

ليس من شك في أن بعض المتأخرين من النحاة، أشاروا على نحو غير صريح إلى أن مقتضى الحال يُعدّ مسوغاً للابتداء بالنكرة، من ذلك ما أشار إليه ابن يعيش في توضيح الفائدة المتحققة من الإخبار المحض في قولهم:

(15) شرّ أهرّ ذا ناب

(16) شيء ما جاء بك

(1) انظر: صفا، فيصل: السابق 127

فقال: "ومعنى (شرّ أهرّ ذا ناب) أنهم سمعوا هريز كلب في وقت لا يهرّ فيه مثله إلا

لسوء ظنّ.... ومما جاء في المثل (شيء ما جاء بك) يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير

معهود في ذلك الوقت"⁽¹⁾، فالسياق غير اللغوي، أو ما أشار إليه براون ويول بالتأويل المحلي

كان مسوّغ الإسناد إلى النكرة.

وقد أشار إلى مثل هذا الرضيّ نقلا عن ابن الدهان: "ولو لم يكن يعلم كون رجل ما

من الرجال قائما في الدار، جاز لك أن تقول: رجل قائم في الدار، وإن لم تتخصص النكرة

بوجه"⁽²⁾ فعدم علم المخاطب تعدّ قرينة غير لغويّة تسوّغ الابتداء بالنكرة، كما في قولهم: كوكبٌ

انقضّ الساعة، وهو ما عبّر عنه الجرجانيّ بقوله: "يجوز الإخبار عن النكرة بكلّ أمر لا تشترك

النفوس في معرفته"⁽³⁾ ويقصد بذلك أنّه إذا لم يحدث التواصل بين المتكلم والمخاطب، لكون

المبتدأ نكرة، فإنّ حصول التواصل يكون بجعل الخبر معلومة جديدة لا تشترك النفوس في

معرفتها؛ أي يجهلها المخاطب. فالتركيب ذاته قد يكون مفيدا يتحقق منه تواصل بين المتكلم

والمخاطب، وقد يكون غير مفيد، ويعتمد ذلك على علم المخاطب وعدم علمه بالمعلومة التي

يقدمها المتكلم.

فالسّياق غير اللغويّ، المشار إليه في الأمثلة السابقة، هو محقق الفائدة، وجاعل

التركيب بلاغا تاما، ولعلّ جهل بعض النحاة به جعلهم يعترضون على سيبويه إجازته "رجل في

الدار"⁽⁴⁾ فلم يجزه الأزهرّيّ لفوات الاختصاص والتقدم معا"⁽⁵⁾.

(1) ابن يعيش: شرح المفصل 1/ 86

(2) الأستراباذي: شرح الكافية 1/ 231

(3) ناظر الجيش: شرح التسهيل 2/ 920

(4) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل 1/ 921،

(5) الأزهرّيّ، خالد: شرح التصريح على التوضيح 1/ 209

ذكر بعض النحاة مسوغات غير لغوية أخرى تحقق تواصلاً بين المتكلم والمخاطب، من ذلك ما ذكره ابن هشام أنّ الإخبار يكون مفيداً إذا كان "ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة"⁽¹⁾، كما في:

(17) شجرة سجدت / بقرة تكلمت.

فوقوع السجود من أفراد جنس الشجر أمر غير معتاد، وكذلك وقوع التكلم من أفراد جنس البقر، ففي الإخبار به عنها فائدة؛ إذ هو أمر منكور في العقل، فطبيعة النسبة بين المسند والمسند إليه، أقامت تواصلاً بين المتكلم والمخاطب.

والحقيقة أنّ المبتدأ في كلٍّ من (14، 15، 16، 17)، - من وجهة نظر وظيفية تداولية - يعدّ بؤرة، كما يُعبّر التداوليون، ولا تعدّ تلك الكلمات محورا؛ لأنّ المحور، يشترط فيه حين يتصدر الجملة أن يكون محيلاً. والمبتدأ في كلٍّ من الأمثلة السابقة يحمل المعلومة الجديدة، ويظهر ذلك من تحمل الجمل رائز "التعقيب":

- سلام بين أذربيجان وأرمينيا، لا حرب.

- شرّ أهرّ ذا ناب، لا خير.

- بقرة تكلمت، لا إنسان.

- رجل في الدار لا امرأة

فالعبارات السابقة التي ابتدئ فيها بنكرة تمثل مقاما معينا، فبؤرة المقابلة في كل جملة من الجمل السابقة توفر معلومة يشكّ المخاطب في ورودها، أو ينكرها.

وخلاصة القول أنّ مسوغ الابتداء بالنكرة مسوغ مقامي تداولي، يعتمد على مبدأ تداولي عام هو "الإفادة"، وأنّ الإفادة تتحقق من الابتداء بالنكرة، إذا كانت النكرة تحمل وظيفة

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 613، وانظر: السيوطي: معجم الهوامع 1/ 382

تداولية - البؤرة⁽¹⁾، فالبؤرة تتطوي على طبقات مقامية، - تحدث تواصلا بين المتكلم والمخاطب، بما يحقق فائدة-، هي:

مقام (1) : عدم استواء طرفي الكلام في الكم المعرفي، فقد يتوفر المتكلم على معلومة خارقة للعادة، أو يجهلها المخاطب، أو ينكرها أو يشك في ورودها.

مقام (2) : اصطلاح البيئة اللغوية أو طرفي الكلام على سياق معين يقال فيه عبارة معينة.

(1) انظر: المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية 142

2.3 الكلام و الجملة و "الفائدة":

لم يرد ذكر لفظ "جملة" في كتاب سيبويه، ولا نكاد نجده في مؤلفات النحويين الذين جاؤوا بعده إلا في كتاب المقتضب⁽¹⁾ ومن تلاه، لكننا نجده (سيبويه) يستخدم الجمع "جمل" بدلالته اللغوية لا الاصطلاحية: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ها هنا؛ لأن هذا في موضع جمل"⁽²⁾.

أما مفهوم "الجملة" بمعناها الاصطلاحي فنجده ماثلاً عند سيبويه في حديثه عن الكلام: "ألا ترى لو قلت: فيها عبد الله، حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله"⁽³⁾ فالكلام الذي يحسن السكوت عليه، كلام مستقل لفظاً ومعنى، ومحقق للفائدة التي من أجلها أنشأ المتكلم كلامه. وهو ما لا سبيل إلى تحقيقه في الوحدات التي هي دون الجملة.

وقد تحدّث سيبويه عن "الكلام" حديثاً نحويًا (= شكلياً) فتحدّث عن تلازم المسند والمسند إليه، وأنهما الأساس في تأدية المعاني⁽⁴⁾، لكن سيبويه أدرك أن البنية النحوية وحدها لا تقوى على إبلاغ مقاصد المتكلمين، فتناول التراكيب من جانب وظيفي يُعنى باكتشاف مقاصد المتكلمين، اعتماداً على معنى الكلام، بسياق الحال. وتجد ذلك ماثلاً في حديثه عن مقبولة التركيب⁽⁵⁾.

تردّد مصطلح "الجملة" و "الكلام" كثيراً في الكتب النحوية التي تلت كتاب "المقتضب"، وكان النظر إليهما يتراوح بين التسوية وعدمها، فـ "الكلام" عند ابن جني: "كل لفظ مستقل بنفسه

(1) انظر: المبرد: المقتضب 3/ 89، الحاج صالح، عبد الرحمن: الجملة في كتاب سيبويه 2

(2) سيبويه 1/ 32

(3) سيبويه 1/ 261

(4) انظر ما تناوله الباحث سابقاً، في هذه الأطروحة بعنوان "الإسناد والفائدة".

(5) انظر مبحث "مقبولة التراكيب" من هذه الأطروحة.

مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو زيد أخوك وقام محمد وضرب سعيد

فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام⁽¹⁾ وكذلك سوى الجرجاني بينهما "اعلم

أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمّى كلمة، فإذا اختلفت منها اثنان فأفادا سمي كلاما

وسمي جملة⁽²⁾، وجعلهما، أيضا، العكبري مترادفين، فقال: "الكلام عبارة عن الجملة المفيدة

فائدة يسوغ السكوت عليها عند المحققين⁽³⁾ وقال: "والجملة هي الكلام الذي تحصل منه فائدة

تامة⁽⁴⁾ والكلام عند ابن الحاجب "ما تضمن كلمتين بالإسناد⁽⁵⁾ ويسمى جملة⁽⁶⁾، وقد قال:

"والجملة ما وضع لإفادة نسبة، وتسمى كلاما"⁽⁷⁾. فالكلام عنده مرادف للجملة، ويقصد بالنسبة

إيقاع الربط بين المسند والمسند إليه. وقد ساوى كثير من النحاة بين الجملة والكلام من غير أن

ينصوا على ذلك صراحة، لكن التسوية مستنتجة من كلامهم، فالشلوبين يحدّ الكلام بقوله:

"الكلام، حقيقة، لفظ مركب وجودا أو نية، مفيد بالوضع" ويقصد بـ "النية" الكلام المقدر، كما في

قولك: "زيد" لمن سألك: "من عندك؟". و"الوضع" أن يقصد المتكلم الإفادة بكلامه⁽⁸⁾.

أما التفرقة بينهما فلا نكاد نجدها إلا في القرن السابع الهجري والفرق بين الجملة

والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، والكلام ما

تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس⁽⁹⁾؛ لأن شرط الكلام

(1) ابن جني: الخصائص 17 / 1

(2) ابن الخشاب: شرح الجمل 40

(3) اللباب 41 / 1

(4) اللباب 138 / 1

(5) الأسترابادي: شرح الرضي على الكافية 31 / 1

(6) الزمخشري: المفصل 32

(7) ابن الحاجب: منتهى الوصول والأمل 17

(8) التوطئة 112

(9) الأسترابادي: شرح الرضي على الكافية 33 / 1

الإفادة. فالتفريق بينهما يعتمد على وجود القصد وعدمه في التركيب الإسنادي. فالجملة تطلق على المفيد، وغير المفيد، فنقول جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام⁽¹⁾. والحقيقة أنها مفيدة، لكن ليس فائدة يحسن السكوت عليها، أي ليس فائدة تواصلية، ولا تكون الفائدة تواصلية إلا إذا كانت مقصودة لذاتها. أمّا جملة الصلة - على سبيل المثال - فليست مقصودة لذاتها، فهي - وإن كانت مفيدة فائدة يستدل عليها من التعالق بين طرفيها - فائدة لا يحسن السكوت عليها؛ لأنها ليست مقصودة لذاتها، ولا مستقلة، أي ليست فائدة تواصلية تداولية.

والحقيقة أن من يتتبع كلام النحاة، يجد أن سبب اختلافهم في مفهوم "الكلام" و "الجملة" يرجع إلى تعدّد مفهوم "الإفادة"، فالمفيد ما يتركب من اسمين، نحو: زيد أخوك، ومن فعل واسم، نحو: قام زيد⁽²⁾، فجعل شرط الإفادة، وقوع الإسناد. وأمّا أبو حيان فلا يشترط الإفادة في الكلام، فتراه يقول: "وليس من شرط الكلام قصد الناطق به، ولا كونه صادراً من ناطق واحد، ولا إفادة المخاطب شيئاً يجهله؛ خلافاً لزماعي ذلك، بل متى حصل الإسناد المتقدم كان كلاماً، ولو من غلط، أو ساه، أو مخطئ، أو ناطقين، أو تركيب لا يستفيد به المخاطب شيئاً، أو تركيب محال"⁽³⁾. أمّا ابن عصفور فقال: "الإفادة لا يُعنى بها دلالة اللفظ على معناه، إذ لو عني بها ذلك لكان (الاثنتان أكثر من الواحد) مفيداً؛ لأنّ هذه الألفاظ لها معانٍ تدلّ عليها، وإنّما المفيد: الذي يحصل منه للمخاطب علم ما لم يكن يعلمه من قبل"⁽⁴⁾. والحقيقة أن الفائدة ليست دائماً، هي أن يحصل للمخاطب علم ما لم يكن يعلمه من قبل، وهذا منوط بالقوى الإنجازية المختلفة، والمتعددة

(1) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 490

(2) الصيمري: التبصرة والتذكرة 75 / 1

(3) ارتشاف الضرب 832 / 2

(4) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل 39 / 1

من الكلام. فقد يتلفظ المتكلم بجملة (الجو بارد)، والمتكلم يعلم أن المخاطب يعلم ذلك، لكن مقصد المتكلم من تلفظه بذلك هو أن يخلق المخاطب النافذة، مثلا، إذا كانت النافذة مفتوحة، أو يُشعل المدفأة.

أما الدارسون المحدثون، فقد اعتنوا بالتفريق بين الكلام والجملة، ومن هؤلاء عباس حسن، الذي رادف بين الكلام والجملة فقال: "الكلام أو الجملة هو ما تتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل"⁽¹⁾.

وقد حدّ مهدي المخزومي، الجملة، بأنها "الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهو المركب الذي يبين المتكلم به أن الصورة الذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال الدنيا للقول، أو الكلام الموضوع للفهم والإفهام، وهي تبين أن صورة ذهنية كانت في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع"⁽²⁾. فالمخزومي يركّز على الوظيفة التبليغية، فالجملة عنده وسيلة لنقل الأفكار التي في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع، من أجل تحقيق تواصل بينهما، "فالجمل هي وحدات الكلام التي تحقق تلك الوظيفة، والجملة عبارة عن المعطى الكلامي الذي يتمّ فهمه مباشرة، فتدخل بذلك في الكلام"⁽³⁾.

والجملة عند إبراهيم أنيس "أقلّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تتركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"⁽⁴⁾، فهو يعدّ الملفوظ جملة إذا أفاد، وهو ما أشار إليه الشلوبين بقوله: "لفظ مركب وجودا أو نية"، وهذا يعيدنا إلى البنية العميقة للملفوظ. فكلمة "زيد" لمن سألك: "من عندك؟"، تعدّ جملة، فهي في سياقها تحمل معنى يحسن السكوت عليه.

(1) حسن، عباس: النحو الوافي 1/ 15

(2) المخزومي، مهدي: في النحو العربي، نقد وتوجيه 21

(3) خراكوفسكي، فيكتور: دراسات في علم النحو العام، والنحو العربي 1

(4) أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة 131

لقد اعتمد النحاة ضوابط خاصة في تحديد الكلام والجملة، هي:

1. ضابط "الإسناد": وقد اتضح في المبحث السابق.
 2. ضابط "حسن السكوت": والمراد به "ألا يكون محتاجا في إفادته للسامع، كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به، أو عكسه، فلا يضره احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل وغيرها"⁽¹⁾ والمقصود بالسكوت "سكوت المتكلم، بمعنى قطع كلامه، وسكوت السامع بأن لا يطلب زائدا على ما سمع"⁽²⁾ وجعله بعضهم ما يحسن سكوت المتكلم عليه، وقيل: السامع⁽³⁾، "فكما أن التكلم صفة المتكلم، كذلك السكوت صفة السامع، وقيل: المعتبر حسن سكوت السامع"⁽⁴⁾.
 3. ضابط "الإفادة": والمفيد من الكلام: "ما يحسن من المتكلم السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر"⁽⁵⁾ وبعضهم حصر الإفادة في الكلام دون الجمل.
 4. ضابط "استقلال الكلام": ويقصد به استغناء الألفاظ عن غيرها معنى ولفظا⁽⁶⁾.
 5. ضابط "القصد لذاته": "فلا يسمى ما ينطق به النائم الساهي كلاما"⁽⁷⁾ وبقولهم: "المقصود لذاته" أخرجوا "المقصود لغيره" كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها؛ فإن الإسناد فيهما لم يقصد هو ولا ما تضمنه لذاته، بل قصد لغيره، وليس كلاما بل هو جزء كلام⁽⁸⁾.
- والحقيقة "أنه لا حاجة إلى ذكر القصد في حد الكلام؛ لأنه إنما يحترز به عن حديث الساهي والنائم والمجنون، والصادر من هؤلاء يخرج بقيد الإفادة؛ لأن مثل هذا لا يفيد بوجه.

(1) السيوطي: همع الهوامع 48 / 1

(2) الشنواني: حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب 47

(3) انظر: السيوطي، الهمع 48/1

(4) الشنواني: المرجع السابق 47

(5) ابن هشام: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب 31

(6) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل 128 / 1

(7) السيوطي: الهمع 49 / 1

(8) ناظر الجيش: المرجع السابق 146 / 1

ولو قال النائم: زيد قادم مثلاً ووافق ذلك قدومه، فالفائدة لم تحصل من إخباره، وإنما حصلت من مشاهدة القدوم⁽¹⁾.

خلاصة القول أن تناول النحاة العزب للجملة والكلام، لم يكن شكلياً، بل هو بنيوي وظيفي، راوح بين الشكل والمضمون. وأنّ "الإفادة" تمثل الأساس في التفريق بين "الجملة" أو "الكلام" والوحدة الإسنادية.

(1) ناظر الجيش: المرجع السابق 1/ 148

3.3 مقبولية التركيب والفائدة:

إنّ المتأمل في نظرية النحو العربي من حيث حكمها على التراكيب، وبيانها لمستويات الأداء: صواباً وخطأ، حسناً وقبحاً، تجويزاً، ومنعاً، قبولاً ورفضاً، قسوة وضعفاً، واستقامة وإحالة؛ ليجدها خاضعة لضوابط معتبرة نحواً ودلالة، والدلالة هي الضابط الأساس فيها، فتراهم يقررون في قواعدهم ذلك، فمن أقوالهم في هذا الصدد:

- "وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه؛ فكل ما صلح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود"⁽¹⁾.

هذا لا يعني أنهم يهتمون جانب الصناعة النحوية، فـ"إذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب"⁽²⁾ والمعنى مقدم على الصناعة النحوية.

أورد سيبويه كثيراً من تلك الأحكام تحت باب بعنوان "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة"⁽³⁾ قال فيه: "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن، فقولك: أتيتك أمس، وسأيتك غداً. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً، وسأيتك أمس.

وأما المستقيم الكذب، فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيتك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"

فالكلام عند سيبويه: مستقيم ومحال، والمستقيم: حسن، وقبيح وكذب، والمحال: محال،

ومحال كذب. -

(1) المقتضب 311/4

(2) القفطي: إنباه الرواة 8/4

(3) الكتاب 1/ 25 - 26

فسيبويه لم يعرف من تلك الأنواع إلا المحال ، والمستقيم القبيح، أما ما تبقى فذكر أمثلة تدل عليه.

وسيبويه في كل هذا، اعتمد ضوابط ومعايير في تقسيمه الكلام إلى مستقيم ومحال، وحسن وقبيح وكذب، وما هذه الضوابط إلا مبادئ تداولية تتعلق بالنحو والدلالة والمنطق العقلي. فالاستقامة هي الحكم على التركيب من جهة الدلالة، فـ "هو ما كان على القصد سالما من اللحن، فإذا قلت: قد زيدا رأيت، فهو سالم من اللحن، فكان مستقيما من هذه الجهة، وهو مع ذلك موضوع في غير موضعه، فهو قبيح من هذه الجهة"⁽¹⁾ فكل جملة صحت دلالة فهي مستقيمة، فالقصد مبدأ تداولي يتعلق بالمتكلم. وبفهم المخاطب له يتحقق فهم الجملة. ولعل "الاستقامة" عند سيبويه تُقابل ما يُعرف عند علماء النص بـ "الانسجام" "Coherence"

وقد ذهب "محمد حماسة عبد اللطيف" إلى أن "الكلام المستقيم نحويا تتوزع استقامته على ثلاثة أنواع هي: المستقيم الحسن، والمستقيم الكذب، والمستقيم القبيح، فكل جملة صحيحة تحويا" تعد جملة مستقيمة، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن أو الكذب يتعلق بالمعنى الذي تفيد عناصر الجملة عندما تترابط نحويا"⁽²⁾ لكننا نجده يخالف نفسه حينما يتحدث عن "المستقيم القبيح" فيجعل المقصود بالاستقامة "استقامة الدلالة"⁽³⁾. وهذا التناقض عند "حماسة" يدعو إلى دراسة أمثلة سيبويه لنستخلص مقصد سيبويه بالاستقامة، الاستقامة النحوية هي أم الاستقامة الدلالية؟

(1) الأعلام الشنمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه 34

(2) عبد اللطيف، محمد حماسة: النحو والدلالة 66

(3) السابق ، 70.

التركيب	النحو	الدلالة	المنطق	الحكم
سأتيك غدا	✓	✓	✓	مستقيم حسن
حملت الجبل	✓	✓	×	مستقيم كذب
قد زيدا رأيت	×	✓	✓	مستقيم قبيح
سأتيك أمس	✓	×	✓ ⁽¹⁾	محال
سوف أشرب ماء البحر أمس	✓	×	×	محال كذب

لو تأملت الجدول السابق لوجدت أن التراكيب التي حكم عليها بالاستقامة، تشترك في الصحة الدلالية، ولا تشترك جميعها في الصحة النحوية أو الدلالية، وهذا إنما يدل على أن معيار الاستقامة في التراكيب عند سيبويه معيار دلالي، لا نحوي كما ذهب إلى ذلك "حماسة".

أما "المحال" فهو ضد "الاستقامة"، فالمحال يحتكم للمعيار الدلالي، كاحتكام الاستقامة إليه. و"المحال" عند سيبويه "أن تنقض أول كلامك بآخره".

أما معيار الحسن والقبح والكذب فتابع للصحة النحوية ومنطق الأمور وفق ما يلي:

"الحسن" = ص ن + ص م نحو: سأتيك غدا

"القبح" = ص م - ص ن نحو: قد زيدا رأيت

"الكذب" = ص ن - ص م نحو: حملت الجبل

حيث: ص ن تعني: الصحة النحوية.

ص م تعني: الصحة المنطقية.

(1) يرى الباحث أن التركيب (سأتيك أمس) يُحكم عليه بالصحة المنطقية بعد حذف (أمس)، بينما التركيب (سوف أشرب ماء البحر أمس) فيحكم عليه بعدم صحته منطقياً بعد حذف (أمس)؛ لأن منطق العقل لا يقبل جملة من مثل (سوف أشرب ماء البحر)، ويقبل جملة من مثل (سأتيك).

ولكن ثمة معياراً آخر اعتمد عليه سيبويه وبعض النحاة في إطلاقهم مثل تلك الأحكام، غير المعايير السابقة المتعلقة بالنحو والدلالة ومنطق العقل، فقد اعتمد سيبويه في إطلاقه بعض الأحكام على "المقام" الذي جعله في كثير من الأحيان مسوغاً لقبول التركيب أو رفضه، بل إن الحكم على "تركيب ما" قد يتغير بتغير "المقام"، فترى التركيب المقبول يصبح مرفوضاً، والحسن قبيحاً. من ذلك: "قولك:

(18) مررت برجل حمار

فهو على وجه محال، وعلى وجه حسن. فأما المحال فأن تعني أن الرجل حمار. وأما الذي يحسن فهو أن تقول: مررت برجل، ثم تبدل الحمار مكان الرجل، فتقول: حمار، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار، بعد ما كنت أردت غير ذلك⁽¹⁾

فسيبويه في تحليله للتركيب السابق ينظر إلى مقصد المتكلم، وعليه يحكم على التركيب "مررت برجل حمار" بأنه "محال" إن كان المتكلم يعني ظاهر القول، ويجعله "حسناً" إن كان الكلام على سبيل الغلط أو النسيان وبحسب القصد يكون صحيحاً على التبع أيضاً، أي بليد أو ذليل.

و تجد سيبويه يحكم على التراكيب بأحكام مختلفة تبعاً لـ "سياق الموقف / الحدث التواصلية" (المتكلم، والمخاطب، والحال المشاهدة).

(19) أ. أنا عبد الله منطلقاً.

ب. هو زيد منطلقاً.

(1) سيبويه: الكتاب 1/ 439

قلو "أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر، فقال: أنا عبد الله منطلقا، وهو زيد منطلقا كان "محالا" لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأنّ هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضمن إذا علم أنك قد عرفت من يعني.

إلا أن رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك كان "حسنا"⁽¹⁾.

فـ"الإفادة" أو عدمها كانت معيارا في الحكم على التركيبين السابقين بالحسن أو الإحالة، فعدم "الإفادة" تمنع تركيبا من مثل :

(20) الليلة زيد

"لا يجوز الليلة زيد لأنّ ظروف الزمان لا تتضمن الجثث"⁽²⁾، ومنعوا

(21) زيد اليوم

إذ لا فائدة فيه "لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم إذ كان الزمان لا يتضمن واحدا دون الآخر والأماكن ينتقل عنها فيجوز أن تكون خبرا عن الجثث وغيرها كذلك"⁽³⁾.

ومن التراكيب التي أجازوا فيها إخبار ظرف الزمان عن اسم العين لحصول الفائدة:

(22) الليلة الهلال

فالهلال يظهر في وقت دون وقت، فحصلت الفائدة.

أما التركيب:

(23) هذا أنت

(1) سيبويه: الكتاب 2/ 80-81

(2) المبرد: المقتضب 4/ 351

(3) ابن السراج: الأصول 1/ 63

فلا يجيزه سيبويه، لأنّ المخاطب "لو أشرت له إلى شخصه فقلت: هذا أنت لم

يستقم" (1)

فهو يستمد تعليله: "من تحليل الإشارة؛ فقد لاحظ أنه يقوم في المواضع المتعارفة على جهات ثلاث: المتكلم (المشير)، والمشار إليه، والمخاطب (المشارك). ولا حظ أن المخاطب جهة لازمة من هذه الجهات، ولكنه جهة واحدة؛ فلا يجوز في حكم التحليل الخارجي للعبارة أن يكون المخاطب مشارا إليه ومشارا له في آن معا" (2). والحقيقة أن كون المبتدأ والخبر معرفتين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة له؛ لأنّ ما يستفيد السامع من الكلام هو انتساب الخبر إلى المبتدأ أو كون المتكلم عالما به. والعلم بنفس المبتدأ أو الخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر. والحاصل أن السامع علم أمرين، لكنه يجوز أن يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام أنهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات.

وقد يكون التركيب مستقيما في سياق آخر، فيقول سيبويه: "حدثنا يونس، أيضا، تصديقا لقول أبي الخطاب أن العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يُرد بقوله: هذا أنت، أن يعرفه نفسه، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره، هذا محال. ولكنه أراد أن ينبهه كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت" (3)

فقد منع سيبويه التركيب، وعدّه محالا في موقف ما، وأجازه وعدّه مستقيما في موقف آخر، بناء على قصد المتكلم.

وهذا التركيب "هذا أنت" نستخدمه كثيرا في أيامنا، ونعده "مستقيما حسنا" فمن السياقات

التي نستخدم فيها هذا التركيب:

(1) سيبويه 1/ 141

(2) الموسى، نهاد: نظرية النحو العربي .. 92

(3) سيبويه 2/ 355

- أنام مبكرا

- هذا أنت. أما أنا فلا.

وأحيانا نستخدم التركيب ذاته في سياق آخر، كأن تسمع حركة أو صوتا في ظلمة الليل، ولا تعرف مصدرها، فإذا ما اكتشفت أن مصدر ذلك الصوت صديقك الذي يجلس بالقرب منك، قلت له، متعجبا: هذا أنت؟! فالقوة الإنجازية التي يقصد بها الاستفهام، جعلت التركيب مقبولا.

فصحة التركيب، وصحة المعنى وسلامة الأداء جعلت التركيب مقبولا.

(24) أ. زيد زيد

ب. أنا أبو النجم وشعري شعري

فلا يجوز في الابتداء (أ.24) فإن دخله معنى يخرج به للإفادة جاز كما في (ب.24)، ففي (أ.24) لا يتصور في الظاهر أن يكون المخبر عنه والخبر شيئا واحدا، غير أن المعنى (زيد على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة) ، فصار تكريرك للاسم بمنزلة أن تقول: زيد على ما عرفته⁽¹⁾ وهذا التركيب يرافقه مستوى أدائي (= الضغط على زيد الثانية) - إضافة إلى المقام - يجعله مقبولا، أما في (ب.24) فإن الشاعر في معرض فخر بشعره، وهذا هو مسوغ قبوله.

(25) أبو يوسف أبو حنيفة

وهذا يعترض عليه من جهة الإفادة، فإذا أفاد جاز، فالإخبار في (25) مخالف للعرف،

فكيف يكون أبو يوسف أبا حنيفة!؟

فإذا علمنا أن الإخبار كان على سبيل التشبيه، أو التساوي في الحكم بين المخبر به والمخبر عنه، حكمنا بجوازه، لحصول الفائدة التي هي شرط الإخبار، فالمقصود بـ (25) أن أبا

(1) الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، 1982م. 307/1

يوسف "سَدَّ مَسَدَهُ فِي الْعِلْمِ وَأَغْنَى غِنَاءَهُ"⁽¹⁾ ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾ أي هُنَّ كالأهليات في حرمة الزواج، وليس بأهليات حقيقة.

(26) اللَّهُ رَبُّنَا وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا

لا يجوز أن تخبر به لعدم الفائدة من حيث كان القائل مؤمناً، إلا أن يقال تقرباً وتعبدًا، أو أن يقال للجاحد الذي يُعرف بجهل ذلك، ومن يُعرف بجهل ذلك فإنه يُنزل منزلة من يُخبر بشيء لا يعرفه⁽²⁾.

ومن المعايير التي جعلها النحاة معياراً للحكم على التراكيب "الواقع الخارجي" على نحو ما نرى من حديث الزمخشري في:

(27) إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ آتَكَ.

فلا "يستعمل" إن" إلا في الحالات المشكوك في كونها، ولذلك قبح: إن احمرّ البسر كان كذا و إن طلعت الشمس آتاك إلا في اليوم المغيم وتقول: إن مات فلان كان كذا وكذا، وإن كان موته لا شبهة فيه، إلا أن وقته غير معلوم، فهو الذي حسن منه⁽³⁾.

فجعل التركيب (27) قبيحاً إذا قيل في يوم مشمس، وحكم عليه بالقبول إذا قيل في يوم مغيم، فمعيّار الحكم عنده واقع خارجي يتعلّق بالأحوال الجوية.

وقد تكون منزلة المخاطب مانعاً من قبول التركيب، فـ "ربما لا يقبل من شخص ذي منزلة اجتماعية واطئة أن يخاطب شخصاً ذا منزلة اجتماعية عالية باستخدام ضمير المخاطب

"أَنْتَ"⁽⁴⁾

(1) ارتشاف الضرب 3 / 1110

(2) انظر: الجرجاني: المقتصد 1 / 307، وابن يعيش: شرح المفصل 1 / 87

(3) الزمخشري: المفصل 328

(4) لاينز، جون: اللغة والمعنى والسياق 29

"وثمة أبعاد للقبول ذات علاقة بالعقلانية والترابط المنطقي، فعلى سبيل المثال يمكن اعتبار الجملة (اعتقد أنه حدث لأنه مستحيل) غير مقبولة ولو أنها تتطوي على المغالطة، وليس لأنها بلا معنى أو تناقضية. إن ما يجعل هذه الجملة غير مقبولة في معظم السياقات كون المتحدث يسترعي الانتباه من خلال تفوهه بها إلى عدم عقلانيته هو بالذات، وهذا أمر غريب في معظم الظروف الاعتيادية... [و] قد تكون مقبولة تماما في سياقات معينة"⁽¹⁾.

وما يمكن أن نستنتجه من كلام (لاينز) أن عدم الصحة المنطقية ليست مسوغة دائما لعدم قبول التركيب، فقد يُقبل التركيب غير الصحيح منطقيا في بعض السياقات، فجملة من مثل:

(28) زيد ساعدك لأنه يكرهك

غير صحيحة منطقيا، ولكن قد ننقل بها إلى حكم "الجواز" إذا علمنا، مثلا، أن الناطق بها قالها لإنسان يدعي مثلا أن زيدا يكرهه، فلما رأى الناطق، مساعدة زيد له، قال عبارته تعريضا بالمدعي. "فقبول الجمل النحوية ذات المعنى ليس شيئا يمكن تحديده بعيدا عن السياق الذي قد تنطبق فيه هذه الجمل أو قد لا تنطبق فيه"⁽²⁾.

لكن إذا كانت الجملة المتناقضة غير صحيحة دلاليا، فلا يمكن قبولها أو تسويغ قبولها بأي حال من الأحوال، على نحو ما نرى في جملة من مثل:

(29) سأتيك أمس

"فيمكن إصلاح حالات عدم القبول النحوي، ولا يمكن إصلاح حالات عدم القبول

الدلالي"⁽³⁾

وقد تتدخل الأمور العقيدية في قبول التركيب أو منعه، فلا يجوز أن تقول:

(1) لاينز، جون: السابق 29-30

(2) لاينز: السابق 30

(3) لاينز: السابق 114-115

(30) الحمد لزید

فـ"ليس كل شيء من الكلام يكون تعظيما لله، عز وجل، يكون تعظيما لغيره من المخلوقين، لو قلت: الحمد لزید تريد العظمة لم يجز"⁽¹⁾.
وقد حكم ابن جني في "باب التفضيل" بعدم جواز بعض التراكيب، ومن هذه التراكيب⁽²⁾:

(31) زيد أفضل الحمير

(32) الياقوت أنفس الطعام.

فأفعل التفضيل يفيد المبالغة والمفاضلة، متى أضيفت إلى شيء فهي بعضه، كقولك: زيد أفضل الناس، فهذا جائز لأنه منهم، ولا تصح (31) و (32) لأن زيدا ليس من الحمير، والياقوت ليس نوعا من الطعام.
فلذلك لم يجيزوا:

(33) زيد أفضل إخوته.

"لأنه ليس واحدا من إخوته، وإنما هو واحد من بني أبيه، فإن الإخوة مضافون إلى ضمير زيد، وهي الهاء في إخوته، فلو كان واحدا منهم وهم مضافون إلى ضميره - كما ترى - لوجب - أيضا - أن يكون داخلا معهم في إضافته إلى ضميره، وضمير الشيء هو الشيء ألبة، والشيء لا يضاف إلى نفسه، وصواب المسألة أن تقول: زيد أفضل بني أبيه"⁽³⁾
ومن المحال قولك:

(34) أحق الناس بمال أبيه ابنه.

(1) الكتاب 69/2

(2) انظر: ابن جني: الخصائص 3/ 333 - 336

(3) ابن جني: الخصائص 3/ 334

لـ"أنك إذا ذكرت الأبوة فقد انطوت على البنوة فكأنك إذا إنما قلت: "أحق الناس بمال أبيه أحق الناس بمال أبيه" فجرى ذلك مجرى قولك: زيد زيد، والقائم القائم، ونحو ذلك مما ليس في الجزء الثاني منه إلا ما في الجزء الأول ألبتة، وليس على ذلك عقد الإخبار؛ لأنه يجب أن يستفاد من الجزء الثاني ما ليس مستفادا من الجزء الأول ولذلك لم يجزوا:

(35) ناكح الجارية واطنها.

ولا:

(36) رب الجارية مالها.

لأن الجزء الأول مستوف لما انطوى عليه الثاني

وقد منع النحاة بعض التراكيب لعلّة منطقيه، نحو:

(37) هذا عنب أطيّب منه تمرا

"لأن العنب لا يتحوّل تمرا"⁽¹⁾، وجاز أن نقول: هذا عنب أطيّب منه زبيبا؛ لأنّ العنب يتحوّل زبيبا، فحصلت الفائدة، وإن شئت قلت: هذا عنب أطيّب منه تمر، فتتحقق الفائدة بالإخبار.

خلاصة القول: أنّ مقبولة التركيب قد تعتمد على الفائدة التي يُراد بالتركيب أن يحققها، وقد تعتمد على صحته النحوية أو الدلالية أو المنطقية، والتركيب الذي يفقد أحدها يحكم عليه بما حكم سيبويه. وبعض التراكيب غير المقبولة باعتبار، قد يحكم عليها بالقبول باعتبار آخر يُحدث تواسلا بين المتكلم والمخاطب.

(1) ابن يعيش: شرح المفصل 3/ 44، وانظر: ابن السراج: الأصول 1/ 220

4.3 الحذف والإضمار⁽¹⁾:

الحذف وسيلة من وسائل تماسك النص؛ لأنه فراغ بنيوي يهتدي القارئ إلى ملئه اعتماداً على ما ورد سابقاً، أو اعتماداً على التأويل المحلي أو المنطقي.

أدرك النحاة القدماء "ظاهرة الحذف" ووقفوا على أسبابها، ووضعوا لها ضوابط وأصولاً، فمن أقوالهم في هذا الصدد ما يأتي:

- "لا يجوز حذف ما لا دليل عليه"⁽²⁾
- "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"⁽³⁾
- "حذف ما لا دلالة عليه مناف لغرض وضع الكلام من الإفادة والإفهام"⁽⁴⁾
- "العرب لا تحذف الشيء، حتى يكون معها ما يدل عليه"⁽⁵⁾
- "قد تستجيز العرب إضمار أحد الشئيين إذا كان في الكلام دليل عليه"⁽⁶⁾
- "الشيء إذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه"⁽⁷⁾
- "الحذف لا يكون إلا بعد وجود دليل على المحذوف، ولا يحذف شيء إلا أنه مفهوم

(1) استخدم سيبويه مصطلح الإضمار بغير علامة للدلالة على الحذف، وقد عبر بعض النحاة عن الحذف بمصطلحات منها: الإيجاز، والاختصار، والاقتصار، وترك الذكر. ولمزيد تفصيل: انظر: الشاوش، محمد: أصول تحليل الخطاب 2 / 1131 وما بعدها.

(3) ابن جني: الخصائص 2 / 362

(4) ابن عبد السلام: الإشارة إلى الإيجاز 11

(5) ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي 1 / 565

(6) سيبويه: الكتاب 1 / 224

(7) الأسترباذي: شرح الكافية 3 / 155

معلوم حتى كأنه ثبت⁽¹⁾.

- "لا يحذفون شيئا إلا وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا"⁽²⁾.

- "الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ لدليل جاز

ألا تأتي به، ويكون مرادا حكما وتقديرا، وقد جاء ذلك مجيئا صالحا"⁽³⁾

وهم في كل ذلك، وضعوا شروطا للحذف، هي⁽⁴⁾:

أحدها: أن يكون في الكلام ما يقتضيه.

الثاني: أن يكون في الكلام ما يدل عليه.

الثالث: أن يكون إذا ظهر لم يخل بالمعنى.

اشتراط النحاة في حصول الحذف وجود الدليل، فالدليل مسوَّغ من مسوَّغات الحذف،

ومن الأدلة التي تطرق إليها النحاة:

1.4.3 كثرة الاستعمال:

وقد عبّر عنه سيبويه في تعليقه للحذف بقوله: "استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف"⁽⁵⁾،

وبقوله: "ترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام"⁽⁶⁾.

فما يحيط بالخطاب من عناصر لغوية تعدّ مسوَّغا للحذف، على نحو ما ورد عند

سيبويه في معرض تفسيره لقولهم:

(38) كل شيء ولا شتيمة حرّ

(1) ابن عصفور: شرح الجمل 444

(2) ابن السراج: الأصول 2/ 254

(3) ابن يعيش: شرح المفصل 94/1

(4) ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي 2/ 617

(5) سيبويه: الكتاب 1/ 272

(6) السابق 1/ 281

على تقدير: (أنت) كل شيء ولا (ترتكب) شتيمة حرّ، فحذف الفعل بعد (لا) ؛ لأنه يستدل بقوله: (كل شيء) أنه ينهأ⁽¹⁾. وإنما حذف "الفعل لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"⁽²⁾، كما حذف الفعل في:

(39) هذا ولا زعماتك

والتقدير: هذا ولا (أتوهم) زعماتك، ومثله الحذف في:

(40) كلاهما وتمرا

وتقديره: كلاهما (لي ثابتان) و (زدي) تمرا، وفي قولهم:

(41) مواعيد عرقوب

أي: (واعدتي) مواعيد عرقوب.

فقد جعل سيبويه كثرة الاستعمال، مسوغاً للحذف، لإمكان "تعيين المحذوف" من كلام سابق كثر استعماله.

وقد يكون الدليل اللفظي المذكوراً في الجملة المنطوقة، من ذلك ما ذكره سيبويه من

قولهم:

(42) من كذب كان شراً له

يريد: كان الكذب شراً له، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب، لقوله: كَذَبَ

في أول حديثه⁽³⁾.

خلاصة القول أن شهرة المعنى بين مستعمليه دلّ على وقوع الحذف.

(1) سيبويه 1/ 281

(2) سيبويه 1/ 280

(3) سيبويه 2/ 391، وانظر: ابن السراج: الأصول 1/ 79

2.4.3 سياق الحال (المقام):

عبر سيبويه عن الحذف اعتماداً على سياق الحال بقوله: "استغناء بما يرون من الحال"⁽¹⁾، و"لا يحذف الشيء حتى يتقدم من اللفظ، أو من قرائن الحال ما يدل على الفعل"⁽²⁾، والحال قد تكون مشاهدة، أو مسموعة، وغير ذلك مما يرتبط بالحواس الخمس، من ذلك ما أشار إليه سيبويه بقوله: "وذلك أنك إذا رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربّي كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك مع معرفته، فقلت: زيد وربّي، أو مسست جسداً، أو شممت ريحاً، فقلت: زيد أو المسك، أو ذقت طعاماً، فقلت: العسل، ولو حدثت عن شمائل رجل، فصار آية لك على معرفته، لقلت: عبد الله، كأن رجلاً قال: مررت برجل راحم للمساكين، بار بوالديه، فقلت: فلان والله"⁽³⁾.

فتقدير المحذوف في مثل التراكيب السابقة، لا يمكن أن يتضح ويتبين إلا بوضع تلك التراكيب في سياقاتها التي نصّ عليها سيبويه، والتي تمثل عالماً خارجياً يؤسس تواسلاً بين المتكلم والمخاطب.

وقد منع النحاة حذف أي شيء إذا لم يدل عليه دليل لفظي، أو مقامي، فقالوا في حذف الفعل: "فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره، فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب ولم

(1) سيبويه 1/ 275

(2) ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي 2/ 616

(3) سيبويه 1/ 130

يخطر بباله، فتقول: زيدا، فلا بدّ له من أن تقول: اضرب زيدا⁽¹⁾ "فالفعل إنما يضرر إذا كان عليه دليل من مشاهدة الحال"⁽²⁾

وقد تقوم الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، نحو قولك إذا رأيت قادما:

(43) خير مقدم

أي قدمت خير مقدم. "فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب"⁽³⁾، وفسّر المبرد سبب نصب أسماء الفاعلين، بإضمار أفعال دلّت عليها مشاهدة الحال، نحو:

(44) أقائما وقد قعد الناس

والنقدير: أثبتت قائما وقد قعد الناس، "وذلك أنه رآه في حال قيام فوبّخه بذلك"، ومن ذلك قول الشاعر:

(45) أطربا وأنيت قنّسري

رأى نفسه في حال طرب مع سنه؛ فوبّخها بذلك. والاستغناء عن الفعل لا يكون "إلا لما تشاهد من الحال"⁽⁴⁾.

وقد اتفق النحاة على "أنه يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكّد، كأن يقال: ما جلست، فتقول: بلى، جلوسا طويلا، أو بلى، جلستين، وكقولك لمن قدم من سفر: قدوما مباركا"⁽⁵⁾.

(1) سيبويه 1/ 296

(2) ابن الأنباري: أسرار العربية 163

(3) ابن جني: الخصائص 1/ 265

(4) المبرد: المقتضب 3/ 264

(5) ابن هشام: أوضح المسالك 2/ 216

3.4.3 الدليل العقلي:

ويقصد به إرجاع التركيب إلى منطق الأمور. ومحاكمة العقل دليل على وقوع الحذف، وإلا فلا يصح التركيب.

فمما يدل العقل على حذفه قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾⁽¹⁾ أي بمقتضى العقود، فالحقد قول دخل في الوجود، وانقضى، فلا يتصور فيه نقض ولا وفاء، وإنما النقض والوفاء لمقتضاه، وما ترتب عليه من أحكام⁽²⁾.

وقد تكون العادة دليلا على تعيينه، كما في قوله تعالى: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي لُتُنْفِي فِيهِ﴾ دل العقل فيه على الحذف؛ لأن اللوم على الأعيان لا يصح، وإنما يلام الإنسان على كسبه، وفعله، فدلّت العادة على تعيين المرادة؛ لأن الحب المفراط لا يلام الإنسان عليه في العادة⁽³⁾.

4.4.3 التنعيم:

أشار بعض النحاة كابن جني إلى عدّ التنعيم دليلا على الحذف، وإن لم يذكر مصطلح التنعيم، بل ذكر مصطلحات أخرى يقصد بها "التنعيم" كالتطريح والتطويح والتفخيم والتعطيط، والتعظيم.

ومما جعل فيه التنعيم دليلا على الحذف قول ابن جني: "وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فنقول: كان والله رجلا! فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله)، وتتمكن في تمطيط السلام، وإطالة الصوت بها (وعليها) أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك، وكذلك تقول:

(1) المائدة / 1

(2) انظر: ابن عبد السلام: الإشارة إلى الإيجاز 14

(3) انظر: ابن عبد السلام: الإشارة إلى الإيجاز 16

سألناه فوجدناه إنساناً! وتمكن الصوت بـ (إنسان) وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك:
إنساناً سمحاً أو جواداً أو غير ذلك⁽¹⁾

فالتنغيم فيما ذكره ابن جني أدى وظيفتين - كما يرى الباحث - وظيفة إلاغية،
ووظيفة على صعيد البناء النحوي في تعيين المحذوف، وهذا ما نراه أيضاً في الاستفهام
المحذوف الأداة، ففي جملة استفهامية من مثل:

(46) جاء زيد؟

فإن التنغيم يعدّ دليلاً على حذف أداة الاستفهام، وله دور في تحديد الجملة من حيث هي
خبرية أو إنشائية وفي تعيين ما يفيد الاستفهام أنكار هو أم تقرير أم نفي؟
إن تحقق الفائدة عند المخاطب يعتمد اعتماداً كلياً على فهم مقاصد المتكلمين، فإذا كان
المتكلم قاصداً الحذف فلا بد أن يكون المحذوف معلوماً عند المخاطب بما يدل عليه من تقدّم
خبر أو مشاهدة حال⁽²⁾.

فإذا قصد المتكلم الحذف فلا بد من دليل عليه حتى تتحقق الفائدة، إلا إذا قصد
الإغماض على المخاطب، وكانت هي غايته، فجاز له ذلك.

إلى مثل هذا أشار ابن جني في معرض حديثه عن حذف التمييز: "وقد حذف المُمَيِّز
وذلك إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به. وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت
ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين. فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم

(1) ابن جني: الخصائص 2/ 371

(2) المبرد: المقتضب 2/ 81

يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز. وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام فاعرفه⁽¹⁾.

من ذلك أيضا حذف المفاعيل فيما يذكره الجرجاني: "اعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارة، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين"⁽²⁾ فجعل الجرجاني مدار ذكر المفعولين تابعا لأغراض المتكلمين.

يعدّ "علم المخاطب" مسوغا من مسوغات الحذف، بل هو المسوغ الأساس إن لم يقصد المتكلم الإبهام عليه، وقد جعلوا الحذف لعلم المخاطب ضابطا من ضوابطهم في باب الحذف، فقالوا:

- "والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يعنون"⁽³⁾.

- "فكل ما كان معلوما في القول جاريا عند الناس فحذفه جاز لعلم المخاطب"⁽⁴⁾.

- "وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني"⁽⁵⁾.

- "الشيء إذا علم وشهر موضعه وصار مألوفا ومأنوسا به؛ لم يبال بإسقاطه عن

اللفظ استغناء بمعرفة السامع"⁽⁶⁾.

وقد علل سيبويه حذف جواب رب في قول الشماخ:

(1) ابن جني: الخصائص 2/ 378

(2) دلائل الإعجاز 154

(3) ابن السراج: الأصول 2/ 324

(4) المبرد: المقتضب 3/ 254

(5) المبرد: المقتضب 4/ 130

(6) الزمخشري: الكشاف 4/ 465

(48) ودويّة قفر تمشي كمشي النصاري في خفاف

فقال: "وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجرّ فيها جواب لربّ لعلم المخاطب"⁽¹⁾.

ومما يحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم: لا عليك، إنما يريدون: لا بأس عليك،

وقولهم: ليس إلا، وليس غير، إنما يريدون: ليس إلا ذلك"⁽²⁾.

4.4.3 الصناعة النحويّة:

أشار النحاة إلى أن الصناعة النحويّة قد:

- تكون دليلا على الحذف

- تستوجب الحذف

"الحذف الذي يلزم النحويّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا

بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو

معمولا بدون عامل"⁽³⁾، ومن ذلك تقديرهم ضمير الشأن في نحو: إن بك زيد مأخوذ، لتبرير عدم

نصب زيد⁽⁴⁾، ومن ذلك تقديرهم خبرا محذوفا في قولهم: إن حراسنا أسدا، لتبرير نصب

(أسدا)⁽⁵⁾.

وقد يقدرّون محذوفا لتطرد قاعدتهم، فيقولون إن أصل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

اسْتَجَارَكَ فَاجِرُهُ﴾⁽⁶⁾ هو (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك)؛ لأن أدوات الشرط لا

تدخل إلا على الأفعال، وهذا تمثيل لا يتكلّم به.

(1) سيبويه 104/3

(2) المبرد: المقتضب 129/4

(3) ابن هشام: مغني اللبيب

(4) انظر: سيبويه 2/ 134، وابن السراج: الأصول 1/ 245

(5) السيوطي: الهمع 1/ 490

(6) التوبة / 6

توجب الصناعة النحويّة الحذف عند بعض النحويين، وإلى مثل هذا أشار ابن جني، بقوله: "ألا ترى أن هنا أشياء مقدرة لو ظهرت إلى اللفظ قبحت، ولأنها غير خارجة إليه ما حسنت. من ذلك قولهم: اختصم زيد وعمرو، ألا ترى أن العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه، فلا بدّ من تقديره على: اختصم زيد واختصم عمرو، وأنت لو قلت ذلك لم يجز؛ لأنّ اختصم... لا يكون فاعله أقل من اثنين"⁽¹⁾

خلاصة القول أنّ النحاة وضعوا ضوابط للحذف، وهذه الضوابط ترتبط بالمتكلم أو المخاطب. فتعدّ الضوابط: كثرة الاستعمال، وسياق الحال، ومقصد المتكلم، والتنغيم، والدليل العقليّ، مسوغات للحذف. وأنّ مخالفة الأصل (الذكر) لا يجوز إلا إذا حصلت الفائدة.

(1) ابن جني: الخصائص 2/ 409

5.3 "التقديم والتأخير" والفائدة:

1.5.3 التقديم والتأخير من وجهة نظر النحاة القدماء:

عالج النحاة مسألة التقديم والتأخير، وقد توزّع تناولهم له في أبواب شتى، وقلّما تجد من خصّه بباب، كابن السراج، والجرجاني، وغيرهما.

وقد تناول النحاة بالدرس باب التقديم والتأخير من زوايا مختلفة: عاملية، وسياقية، ويمكن تصنيف تناولهم في اتجاهين:

1.1.5.3 الاتجاه السياقي:

تحدث النحاة عن الرتبة النحوية، ووضعوا لها أصولاً وضوابط تبين ما يجوز تقديمه وما لا يجوز، فالأصل حفظ المراتب النحوية، ولا يعدل عن هذا الأصل بتقديم أو تأخير إلا لفائدة، فـ"من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين: فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه ... فمتى تثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وفي كل حال"⁽¹⁾ يرفض الجرجاني التعليل للتقديم والتأخير، أن يكون ذا فائدة مرة، ولا فائدة فيه في أخرى وبعد ذلك التقسيم خطأ؛ لأنه يفضي إلى التناقض؛ "لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى"⁽²⁾

(1) الجرجاني: دلائل الإعجاز 110

(2) الجرجاني: السابق 110

من هنا نجد الجرجاني يقسم التقديم إلى:

1. تقديم على نية التأخير

وهو التقديم الذي لا يخرج عن هيئته قبل التقديم أو عن حكمه الإعرابي كتقديم الخبر

على المبتدأ، والمفعول المنصوب على الفاعل، كما في:

(49) أ. عبد الله منطلق

ب. منطلق عبد الله

(50) أ. ضرب زيد عمرا

ب. ضرب عمرا زيد

فـ (عبد الله) في (49) مبتدأ، و (عمرا) في (50) مفعول به، لم يخرجوا بالتقديم عما كانا عليه قبل التقديم. فالتركيب الإسنادي لم يتغير في الحكم بين المسند إليه (عبد الله) والمسند (منطلق). فكل منهما ظل له الحكم ذاته قبل التقديم أو التأخير. أما الدلالة فهي متغيرة في قولنا: عبد الله منطلق، عما هي عليه في قولنا: منطلق عبد الله؛ فمدار الحديث وعناية المتكلم فيما قدمه، فقد وضّح ابن يعيش المسألة بقوله: "إذا قلت: عبد الله منطلق، فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله؛ لأنّ الفائدة في انطلاقه، وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق"⁽¹⁾

2. تقديم لا على نية التأخير

هو التقديم الذي ينقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابيه، وإعرابا غير

إعرابه، كما في:

(51) أ. زيد المنطلق

(1) ابن يعيش: شرح المفصل 87/1

ب. المنطلق زيد

ففي كل من (أ.51) و (ب.51) المسند والمسند إليه معرفة، وهذا يجعل ما تقدّم منهما مسنداً إليه، وما تلاه مسنداً، لكن لا يعدّ هذا الدليل كافياً في تعيين المسند والمسند إليه. فإذا كان أحدهما وصفاً والآخر دالاً على ذات، تعيّن أنّ ما دلّ على ذات مسند إليه، وما دلّ على وصف مسند، مهما كانت رتبته. فـ (زيد) مسند إليه، و (المنطلق) مسند. لكن القزويني أجاز الابتداء بـ (المنطلق) فـ "المنطلق" يجوز الابتداء به على معنى "الشخص الذي له الإطلاق"⁽¹⁾ فدلّ الوصف دلالة الذات، "أمّا زيد فيجوز الإخبار به على معنى صاحب اسم زيد"⁽²⁾، فـ "المبتدأ لم يكن مبتدأً لأنه منطوق به أولاً، ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأً لأنه مسند إليه، ومثبت له المعنى، والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى"⁽³⁾، ويقرر ابن يعيش أنّ المبتدأ "مُعْتَمِدُ الْفَائِدَةِ، وخبره محل الفائدة"⁽⁴⁾ فتعيّن كل من المبتدأ والخبر قائم على المعنى، فالعلاقة بينهما علاقة معنوية، فالخبر يتم المبتدأ، ويشكّل معه جملة مفيدة. فالجرجاني نظر إلى مسألة "التقديم والتأخير" نظرة البلاغيّ، فغلب الوظيفة الإبلاغيّة، فاهتم بالخطاب الذي يوجهه المتكلّم للمخاطب، في علاقته بسياق الخطاب. فالخطاب يتحدّد مضمونه بمراعاة المتكلّم سياق الحال. والبنية المنجزة ما هي إلا انعكاس للمعاني الواقعة في النفس، فـ "إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب

(1) انظر الجرجاني: دلائل الإعجاز 107، والقزويني: الإيضاح 101

(2) القزويني: السابق 101

(3) الجرجاني: دلائل الإعجاز 189

(4) ابن يعيش: شرح المفصل 94 / 1

الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق⁽¹⁾.

يشير سيبويه أن الابتداء يكون بما هو معروف عند المخاطب ثم يذكر المتكلم الخبر، فينزل به (= المخاطب) منزلة المتكلم في المعرفة⁽²⁾، فالمبتدأ هو المعلومة المشتركة بين المتكلم والمخاطب، وإنما ينتظر المخاطب معلومة جديدة هي الخبر، "فإذا قلت: "كان زيد" فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: "حليما" أعلمته مثل ما علمت⁽³⁾"

مما سبق يتضح الفرق بين (أ.51) و (ب.51) في أن (زيد) في (أ.51) هو المعلومة المشتركة بين المتكلم والمخاطب، والمعلومة الجديدة التي يفيد منها المخاطب هي (المنطلق)، على العكس من ذلك تماما في (ب.51).

يتضح ذلك من تفرقة الجرجاني بينهما بقوله: "وإذا قلت: زيد المنطلق، كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان، إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره"⁽⁴⁾، هذا لا يقدح في أنك أفدت المخاطب معلومة جديدة، لأنه لم يكن يعلم أنه حدث انطلاق من زيد، فأفدته بأن أزلت الشك عنه، فيجيء تعريف المسند لإفادة المخاطب بحكم يعرفه على وجه التحديد.

(1) الجرجاني: دلائل الإعجاز 54

(2) انظر: سيبويه 47 / 1

(3) انظر: سيبويه 48 / 1

(4) الجرجاني: دلائل الإعجاز 177

أما في (51.ب) فيكون على "أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك فلم تثبته، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو، فقال لك صاحبك: المنطلق زيد، أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد"(1).

يرى الموظفون أن المكونات الحاملة للمعلومات المعطاة، تنزع إلى احتلال المواقع الأولى في الجملة، في حين تنزع المكونات الحاملة للمعلومات الجديدة، إلى احتلال المواقع الأخيرة، فما يتقدم يحمل وظيفة تداولية "المحور"، وما يتأخر يحمل وظيفة تداولية "البؤرة"(2). لكن ذلك لا يستقيم في كل الأحوال، ففي:

(52) الأسد زيد

يكون تعيين المعلومة الجديدة تابعا للتأويل، فقد يكون (زيد) بؤرة(3)، إذا افترضنا مقاما يبين ذلك، بأن يكون زيد مثل دور الأسد، وأنت لا تعلم، فتسأل عن يقوم بدور الأسد. بينما على العكس تماما قد يكون (الأسد) البؤرة، ويكون (زيد) المحور إذا كان هذا التشبيه مقلوبا، أي أن البؤرة في (52) هي المبتدأ، في التأويل الثاني.

أما في (49) و (51) فإن البؤرة هي الخبر، وهي محط الفائدة.

خلاصة القول أن البؤرة في "التقديم على نية التأخير" هي الخبر، بينما يعتمد تعيين البؤرة في "التقديم لا على نية التأخير" على طبيعة التأويل المتعلق بالسياق المقامي، فقد تكون البؤرة مبتدأ، وقد تكون خبرا على نحو ما رأينا في تحليل (الأسد زيد)، لكن تبقى الفائدة في المعلومة الجديدة المحصلة من الخبر.

(1) الجرجاني: السابق 186

(2) المتوكل، أحمد: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي 74

(3) الأصل في البؤرة، في جملة من مثل (زيد أسد)، أن تكون خبرا، فالخبر هو محط الفائدة؛ لأنه يحمل معلومة جديدة يجهلها المخاطب، لكن في جملة من مثل (الأسد زيد) فإن البؤرة تتحدد اعتمادا على التأويل، فقد تكون متصلة بالخبر، وقد تكون بالمبتدأ الذي يفترض أنه معلوم.

تبرز الأمثلة التالية ما للترتيب تقديمًا أو تأخيرًا من وظائف دلالية وتخطيبية:

(53) أ. الحبيب أنت

ب. أنت الحبيب

فما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى أن (أ.53) تعني أنه لا فصل بينك وبين من تحبه إذا صدقت المحبة⁽¹⁾، وفي (ب.53) تعني أنك الذي أختصه بالمحبة بين الناس⁽²⁾، ويتابع الجرجاني حديثه في التفرقة بينهما بالاعتماد على مدلول الصيغة الصرفية، فالحبيب "فعل" بمعنى "مفعول"، ومتى كان ذلك، فالمحبة ليست هي له بالحقيقة، وإنما هي صفة لغيره لابسته، وتعلقت به تعلق الفعل بالمفعول، ولم يكن المعنى ليحصل لو قلت: "أنت المحبوب" على معنى أنت الكامل في كونك محبوبًا. فما كان على صيغة مفعول مختلف الدلالة تبعًا لاختلاف اللفظ⁽³⁾.

(54) أ. أفعلت؟

ب. أأنت فعلت؟

ففي (أ.54) بدأت بالفعل، فكان الشك في الفعل نفسه، وكان الغرض من الاستفهام أن تعلم وجوده. أمّا في (ب.54) فإنك بدأت بالاسم فكان الشك في الفاعل من هو⁽⁴⁾. ومثله ما ورد

في ﴿قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِطِغْيَانٍ بَنِي إِدْرِيمُ﴾⁽⁵⁾

ذلك إذا كان الفعل ماضيًا، أمّا إذا كان الفعل مضارعًا، كما في:

(55) أ. أتفعل؟

(1) أي كأنهما نفس واحدة

(2) الجرجاني: دلائل الإعجاز 90

(3) اظر: الجرجاني: دلائل الإعجاز 191

(4) الجرجاني: السابق 111

(5) الأنبياء / 62

ب. أأنت تفعل؟

"لم يخل من أن تريد الحال أو الاستقبال. فإن أردت الحال كان المعنى شبيها بما مضى في الماضي، فإذا قلت: "أفعل؟" كان المعنى على أنك أردت أن تقرره بفعل هو يفعله، وكنيت كمن يوهم أنه لا يعلم بالحقيقة أن الفعل كائن. وإذا قلت: "أأنت تفعل؟" كان المعنى على أنك تريد أن تقرره بأنه الفاعل.... وإن أردت بـ "تفعل" المستقبل، كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تعتمد بالإنكار إلى الفعل نفسه، وتزعم أنه لا يكون، أو أنه لا ينبغي أن يكون،.... فإن بدأت بالاسم فقلت: "أنت فعلت؟".... كنت وجهت الإنكار إلى نفس المذكور"⁽¹⁾.

جعل النحاة القدامى "العناية والاهتمام" مبدأ عاما يسوغ التقديم والتأخير، فمما قالوه في

هذا الصدد:

- "إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يُهمانهم

ويعنيانهم"⁽²⁾

- "وإنما يكون التقديم والتأخير على قدر العناية والاهتمام"⁽³⁾

فللمقدم منزلة خاصة عند المتكلم، يجعله يقدم عنصرا ويؤخر آخر، وكل ذلك راجع

لمقصد المتكلم، فالمقدم محطّ عناية المتكلم، وتجد "العناية والاهتمام" شغلت سيبويه في كل باب

من أبواب النحو فيه تقديم وتأخير، فيذكر في (باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو

آخر وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم) "إذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيدا.... وإن

(1) الجرجاني: السابق 116-117

(2) سيبويه 1/ 34

(3) الجرجاني: المقتصد 1/ 330

قدّمت الاسم فهو عربيّ جيد، كما كان ذلك عربيّاً جيّداً، وذلك قولك: زيدا ضربت. والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء⁽¹⁾.

فالتقديم والتأخير - كما يتّضح من نصّ سيبويه السابق - يحتكم لمعيارين:

أولهما: أن يتفق مع كلام العرب، ويؤمن فيه اللبس، وأشار إليّ ذلك بقوله: "وإنّ قدّمت الاسم فهو عربيّ جيّد" فالتركيب العربيّ هو التركيب الذي يتماشى مع أساليب العرب في كلامها، والجيد ما كان فيه إبانة، وأمن فيه اللبس. يقول ابن يعيش: "واعلم أنّه يجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل نفسه، نحو: ضرب زيدا عمرو، وعمرا ضرب زيد كلّ ذلك عربيّ جيد وذلك إذا لم يلتبس"⁽²⁾

ثانيهما: أن يتفق ومقصد المتكلّم، فلا تقديم أو تأخير إلا لفائدة، ويتمثل ذلك في عناية المتكلّم واهتمامه، وذكر سيبويه ذلك صريحا في باب (أم باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهما): "وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو وأزيداً لقيت أم بشراً، فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما؛ لأنك إذا قلت أيهما عندك؟ وأيها لقيت؟ فأنت مدع أن المسئول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو ولو قلت: ألقيت زيدا أم عمرا؟ كان جائزا حسنا، أو قلت: أعندك زيد أم عمرو؟ كان كذلك. وإنما كان تقديم الاسم هاهنا أحسن ولم يجز للآخر إلا أن يكون مؤخرا؛ لأنّه قصد أحد الاسمين، فبدأ بأحدهما؛ لأنّ حاجته أحدهما، بدأت به مع القصّة التي لا يُسأل عنها؛ لأنّه إنّما يُسأل عن أحدهما من أجلها فإنّما يفرغ مما يقصد قصده بقصّته ثم يعدله بالثاني"⁽³⁾

(1) سيبويه 1 / 81

(2) شرح المفصل 7 / 63

(3) سيبويه 3 / 170

وضع سيبويه غرضاً عاماً للتقديم والتأخير تمثل في أن المتكلم يقدم ما شأنه أهم، لكن المتتبع لكتب البلاغيين العرب من أمثال الجرجاني في "دلائل الإعجاز"، والسكاكي في "مفتاح العلوم"، والسيوطي في "الإتقان في علوم القرآن"، وغير ذلك، يجد أنهم انتفعوا بمبدأ "العناية والاهتمام" الذي أشار إليه سيبويه، وحاولوا استنباط مسوغات التقديم والتأخير، فخرجوا بأغراض أخرى للتقديم والتأخير، أغلبها كان تفصيلاً لمبدأ "العناية والاهتمام"، بل تجد الجرجاني بعد "العناية والاهتمام" قاصراً عن تعليل التقديم والتأخير، فتعرض لقول سيبويه: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم يبيانه أعنى وإن كانوا جميعاً يهتمّانهم ويعنيانهم"⁽¹⁾ فقال: "وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قدّم للعناية، ولأن ذكره أهم، من غير أن يُذكر، من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟ ولتخليهم ذلك، قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوتوا الخطب فيه"⁽²⁾ فالإقتصار على تعليل التقديم والتأخير بـ "العناية والاهتمام" لم يعد ملتبساً لحاجة المخاطب (= لم يعد كافياً للإفصاح عن مقصد المتكلم)؛ إذ لا بدّ من الوقوف على علّة ذلك بمعرفة "وجه العناية فيه"⁽³⁾ حتى تتحقّق "الفائدة" عنده.

ومن هذه الأغراض "تنبيه المخاطب" وهو من الأغراض التي ذكرها سيبويه، وذلك في (باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدّم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم) يقول: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: 'زيد ضربته' فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبنياً عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بُني عليه الأول

(1) سيبويه 34 / 1

(2) الجرجاني: دلائل الإعجاز 108

(3) الجرجاني: دلائل الإعجاز 108

وارتفع به، فإنما قلت: عبد الله، فنبهته له⁽¹⁾ ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء⁽²⁾ فتقديم
"زيد" على الفعل "ضربته" يقصد منه تنبيه المخاطب ليتوقع "الخبر" والخبر هو محط الفائدة.
فالمتكلم حينما يقدم "المحدث عنه" فإنه يسعى إلى إقامة تواصل مع المخاطب، من خلال إشارة
الانتباه.

ويقدم الخبر لـ "تشويق" المخاطب سماع المبتدأ، فـ"كلما طال الكلام في وصف
الخبر حسن تقديمه؛ لأن كثرة الأوصاف الجميلة تزيد السامع شوقاً"⁽³⁾ ومن أمثلة التقديم لغرض
التشويق:

(56) ثلاثة تشرق الدنيا شمس الضحى، وأبو إسحاق،
فتقديم المسند "ثلاثة" أثار نوعاً من التشويق عند المتكلم، جعله ينتظر ذكر المسند إليه
شمس الضحى، وأبو إسحاق، والقمر". فالتشويق ينبع من الإبهام الذي يكتنف الخبر "ثلاثة"، ثم
البيان الموجود في المبتدأ بعد ذلك، فالبيان بعد الإبهام، والتفصيل بعد الإجمال لهما وقع وتأثير
في النفس.

وكثير من الأغراض التي يذكرها البلاغيون -وهي كثيرة⁽⁴⁾- في الفائدة من التقديم
والتأخير كغرض "التعظيم والتحقيق" و"التهكم" و"التخصيص" ترجع في جملتها إلى ما عبر عنه
سيبويه بـ "العناية والاهتمام". وهذه الأغراض أفعال إنجارية، يريد المتكلم تحقيقها.

خلاصة القول أن "التقديم والتأخير" بما تحكمه من ضوابط وقواعد له الدور الأساس
في حفظ الدلالة، ويعدّ أسساً من أسس التعبير عن مقاصد المتكلمين.

(1) في متن كتاب سيبويه 80 / 1 بتحقيق هارون: فنسبته له، والصواب: ما أثبتته من هامش (2) من الهوامش
التي وضعها هارون اعتماداً على إحدى النسخ المخطوطة لكتاب سيبويه.

(2) سيبويه 81 / 1

(3) سيبويه 81 / 1

(4) انظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن

2.1.5.3 الاتجاه الشكلي:

عني هذا الاتجاه بدراسة التقديم والتأخير، اعتمادا على البنية العاملية. فقد أوجب النحاة

تقدّم الفعل على الفاعل⁽¹⁾، لأن مرتبة العامل قبل المعمول فيه، ملفوظا أو مقدّرا⁽²⁾.

ولا خلاف بين النحاة في نحو:

(57) أ. ضرب عبد الله زيدا

أن يتوسط المفعول به، بين الفعل والفاعل، أو أن يتقدمهما، نحو:

ب. ضرب زيدا عبد الله

ج. زيدا ضرب عبد الله

وكما يجوز في الحال عند البصريين التقديم والتأخير، فنقول:

(58) أ. جاءني أخوك راكبا

ب. جاءني راكبا أخوك

ج. راكبا جاءني أخوك

فيشترط في تقديم المفعول به أن يكون عامله فعلا متصرفا، أو اسم فاعل أو اسم

مفعول⁽³⁾، لذلك لا يجيزون تقدم المفعول به، على ما وفعل التعجب:

(59) أ. زيدا ما أحسن!

ب. ما زيدا أحسن!

(1) المنطق يوجب تقدم الفاعل؛ لأن الفعل هو أثر الفاعل، لا يوجد إلا بعد وجوده، ولهذا فإن تشومسكي أنكر

وجود هذا النوع من التراكيب في اللغات الطبيعية، وأن النحو الطبيعي هو: فاعل - فعل - مفعول به

(2) انظر: ابن الستراج: الأصول 1/ 93

(3) انظر: المصدر السابق 1/ 228

لكننا نجد النحاة يوجبون التقديم أو التأخير في بعض المواضع، في حالات تسمح البنية
العاملية فيها بالتقديم والتأخير، كوجوب تقديم المفعول به على الفعل، في أسلوب الشرط، كما في
قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَا دَعَوُا لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ (1). ومن مسلماتهم أن تكون الصدارة لأدوات
الاستفهام، فلا يجوز: زيدا هل ضربت؟ فالقياس في مثل هذه الأمثلة جواز التقديم والتأخير، لكن
مانعا ما يتصل بالعامل النحوي، أوجب التقديم أو التأخير.

وأحيانا يوجبون التقديم أو التأخير لأسباب تتعلق بـ "المعنى"، فقد منع النحاة تقديم
المبتدأ النكرة على الخبر الواقع شبه جملة، نحو: لك مال، خوفا من التباس الخبر بالصفة (2).
وجاز في نحو: ويل لك، وسلام عليك، لأن مقصد المتكلم من ذلك هو "الدعاء"، فجاز التقديم.
كما منعوا تقديم المفعول به على الفاعل، إذا عُدَّت القرينة الدالة على الفاعلية،
والمفعولية لكل منهما، نحو: ضرب عيسى موسى، كما أن انعكاس المعنى المقصود يوجب
تأخير المفعول به في جملة من مثل: ما ضرب زيد إلا عمرا. فالإتجاه الشكلي، لم تتعد فيه
الإشارة إلى المعنى.

(1) الإسراء / 110

(2) ابن يعيش: شرح المفصل 1/ 93

2.5.3 التقديم والتأخير في النحو العربي من وجهة نظر تداولية:

يحسن، هنا، الحديث عن بعض الوظائف التداولية، لما لها من علاقة بدراسة بعض الأبواب النحوية، والقضايا التركيبية، بعامّة، والتقديم والتأخير بخاصة، ومن هذه الوظائف التداولية: البؤرة، و المحور.

1) وظيفة البؤرة [Focus]:

اقترح سيمون ديك (Simon Dik) - على ما يذكر أحمد المتوكل⁽¹⁾ - تعريفا للبؤرة ضمن النحو الوظيفي، بين فيه أن وظيفة البؤرة تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية، أو الأكثر بروزا في الجملة. وعندها يمكن التمييز بين نوعين من البؤر من حيث الوظيفة: "بؤرة الجديد": وهي البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب. و "بؤرة المقابلة": وهي البؤرة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشكّ المخاطب في ورودها، أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها.

فالفائدة التخاطبية تتحصّل من الموقف التواصلّي بين المتكلم والمخاطب، فالفائدة التخاطبية تمثلها الوظيفة التداولية البؤرة، وهي المعلومة الجديدة التي يستفيد منها المخاطب من المتكلم.

فالبؤرة تهتم بما يريد المتكلم إبرازه للمخاطب، لأهميته عنده (عند المتكلم)، فإن كان ما أبرزه المتكلم كلمة فالبؤرة تسمى "بؤرة مكون"، نحو:

(60) عاد زيد من السفر البارحة

وإن كان أكثر من كلمة فالبؤرة تسمى "بؤرة جملة"، نحو:

(61) عمرو، عاد أخوه من السفر.

(1) انظر: المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية في اللغة العربية 28-29

ويُميّز بين "بؤرة الجديد" و "بؤرة المقابلة" بإحدى وسيلتين: الأولى عن طريق "سؤال - جواب"، فإن كانت الإجابة طبيعية للأسئلة المحتوية على اسم استفهام، فالبؤرة بؤرة جديد، كما في:

(62) أ. ماذا قرأت البارحة؟

ب. قرأت البارحة كتابا.

وإن كانت الإجابة غير طبيعية⁽¹⁾، فالبؤرة "بؤرة مقابلة" حين يكون المخاطب شاكا أو منكرا لكلام سابق يتضمن الإشارة إلى أن المقروء كان كتابا ، كما في:

(63) أ. ماذا قرأت البارحة؟

ب. كتابا قرأت البارحة

ج. الذي قرأته البارحة كتاب

والوسيلة الثانية في التمييز بينهما "التعقيب"، ويقصد به: العبارات المصدرة بحرف النفي "لا" أو بحرف الإضراب "بل"، مرفقا ذلك بمزيد من الضغط على الكلمة المعدودة "بؤرة مقابلة"، فوجودهما دليل على أن الجملة تحوي "بؤرة مقابلة"، نحو:

(64) أ. شايا شرب خالد (لا لبنا)

ب. ما شايا شرب خالد (بل لبنا)

فالبؤرة تعكس وجهها من وجوه الاهتمام، وتتخذ البؤرة أشكالا للتعبير، تسمى "وسائل التبئير"، وهي: التنعيم، والرتبة، والحصر، وضمير الشأن، والإخبار بالذي، أو أل التعريف.

(1) يقصد بذلك أن الإجابة لا تسير وفق الترتيب العام لعناصر الجملة فعل ففاعل ثم مفعولا به في الجملة الفعلية، ومبتدأ ثم خبر في الجملة الاسمية.

(2) وظيفة المحور [Topic]:

تسند وظيفة "المحور" إلى المكوّن الدال على ما يشكّل "المحدث عنه" داخل الحمل، فالمتكلم يسندّها إلى أحد موضوعات البنية الحملية⁽¹⁾، الحامل لوظيفة دلالية، مثل: المنفذ، الزمان، المكان، ...، والمسندة إليه إحدى الوظيفتين التركيبيتين: الفاعل، المفعول⁽²⁾. ففي جملة من مثل:

(65) زيد أبوه مسافر

تعدّ كلمة أبوه محورا، بوصفه مسندا إليه "الحديث" (مسافر)، ويشكّل هو وحديثه، حديثا عن المبتدأ "زيد".

فالمبتدأ والمحور محدّث عنه، لكن المحور محدّث عنه داخل الحمل، فهو وظيفة داخلية تنتمي إلى الحمل، والمبتدأ وظيفة خارجية.

1.2.3.5 البنية الموقعية:

الحقيقة أنّ تقديم لفظ، وتأخير آخر، ما هو إلا أمر يحدثه المتكلم لبيان غرضه من الكلام. وقد اقترح المتوكّل أن تكون البنية الموقعية في الجملة الفعلية، على النحو الآتي⁽³⁾:

م4، م2، م1، مϕ ف فا (مف) (ص) م3

وتحتل المكونات مواقعها طبقا لما يلي:

- م4، م2، م3، مواقع خارجية يحتلها على التوالي كل من: المنادى، والمبتدأ، والنzil،

نحو:

(66) يا زيد (منادى م4)، أقبل

(1) يقصد بالحمل: الإسناد العام جمليا كان أو غير ذلك.

(2) انظر: المتوكّل، أحمد: الوظائف التداولية ... 69-73

(3) انظر: المتوكّل، أحمد: الوظائف التداولية في اللغة العربية 21

فالمنادى يحمل وظيفة تداولية ترتبط بالمقام، فتجد النحاة ميّزوا بين "المنادى" و "المندوب" و "المستغاث".

(67) زيد (مبتدأ م2) أبوه مريض

فهذه الجملة تشير إلى محتوى قضية (أبو زيد مريض)، ثم صيغت القضية في قالب

بنية حملية: موضوع - محمول، ثم في جملة اسمية، كما هو آت:

الموضوع	المحمول
أبو زيد	مريض

ومراعاة للمقام قُدّم زيد إلى (م2)، وهو يحمل وظيفة تداولية (المبتدأ)، فالمبتدأ وظيفة

تداولية خارج عن البنية الحملية. والذيل يطلق على المبتدأ والبدل والنعت المقطوع.

(68) قرأت الكتاب نصفه (ذيل م3)

فالذيل (نصفه) يعد إضافة توضيحية، هدفها إبراز الجزء المقروء من الكتاب.

- م1، موقع أدوات الصدارة، كأداتي الاستفهام (الهمزة، هل) و (ما) النافية، و (إن)،

وغيرها، نحو:

(69) هل حضر زيد؟

- م2، يخصص للمكون المسندة إليه الوظيفة التداولية المحور، نحو:

(70) زيدا قابله.

أو الوظيفة التداولية البؤرة: بؤرة الجديد في الجمل الاستفهامية، نحو:

(71) من جاء؟

أو بؤرة مقابلة في الجمل الاستفهامية أو الخبرية، نحو:

(72) أكتابا قرأت؟

(73) شايًا شرب خالد.

- الموقع (ف) يحتله المحمول في الجملة الفعلية، وهو الفعل.

- الموقعان (فا) و (مف) يحتلان المكونين المسندة إليهما الوظيفة التركيبية (الفاعل)

ما لم تُسند إليه الوظيفة التداولية بؤرة الجديد، والوظيفة التركيبية (المفعول) ما لم تُسند إليه إحدى الوظيفتين التداوليتين: بؤرة المقابلة أو المحور.

- الموقع (ص) يحتله كل مكون غير حامل لوظيفة تركيبية، أو وظيفة تداولية تخوله احتلال الموقع م⁽¹⁾. فترتيب المكونات في الحيز الموقعي (ص)، كما تُستخلص من كتب النحاة القدماء، تعتمد على أهمية هذه الأجزاء بالنسبة للفعل أو درجة "اقتضاء الفعل لها. ويمكن صوغ هذه العلاقات في السلمية⁽²⁾:

فاعل < مفعول < مفعول مطلق < زمان < مكان < حال < مفعول لأجله < مفعول معه.

ويمكن ترجمة تلك السلمية إلى مفاهيم دلالية، على النحو:

مستقبل
متقبل < منفذ
< حدث < زمان < مكان < حال < علة < مصاحب

كما في قولك:

(74) أنب خالد هذا تأنيبا شديدا اليوم في البيت غاضبا عقابا لها.

ولأن موقع المكون الواحد يختلف باختلاف البنى، كما يتضح من الأمثلة:

(1) انظر: المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية في اللغة العربية 21، والمتوكل، أحمد: من البنية الحملية إلى البنية المكونية 47

(2) انظر: المتوكل، أحمد: من البنية الحملية إلى البنية المكونية 46

(75) هندا عشق خالد. (بنبر "هندا")

(76) عشق خالد هندا.

(77) عشق هندا خالد (بنبر "خالد")

وهي إجابات للأسئلة:

(78) أعزّة عشق خالد؟

(79) من عشق خالد؟

(80) من عشق هندا؟

2.2.5.3 دور الوظائف في ترتيب المكونات:

حاول المتوكّل تحديد العوامل التي تحدد موقعيّة المكون، بالرجوع إلى نوع الوظائف. فالدرس التداولي يبحث في نوع من الوظائف تؤلف مع غيرها من الوظائف التركيبية الفائدة الممكن تحصيلها من مجمل الكلام، وبخاصة أنّ الوظائف التداوليّة شديدة الاتّصال بأغراض المتكلم ومقاصده التي يريد التعبير عنها ونقلها إلى المخاطب، مما يعني تغييراً في البنى المنطوقة لخدمة غرضه والفائدة المراد تحقيقها.

فمراعاة الموقف الاتصالي بين المتكلم والمخاطب، يتطلب التمييز بين شيئين اثنين: أولهما: المعلومة المشتركة بين المتكلم والمخاطب، وتحمل الوظيفة التداوليّة المحور "Topic" إذا كانت كانت المعلومة المشتركة داخل بناء الجملة، والوظيفة التداوليّة "المبتدأ" "Theme" إذا كانت المعلومة المشتركة خارج بناء الجملة. وثانيهما: المعلومة الجديدة التي يستفيد منها المتلقّي من المتكلم، وتحمل الوظيفة التداوليّة "البؤرة" "Focus" وتمثّل "البؤرة" محطّ الفائدة التخاطبيّة.

فلاحظ المتوكل في دراسته لرتبة المفعول، أن المكون يأخذ الموقع الذي تخوله إياه وظيفتها التداولية المسندة إليه، أيًا كانت وظيفته التركيبية أو وظيفته الدلالية، على نحو ما يتضح من الجدول الآتي⁽¹⁾:

المكون	الجملة	وظيفة المكون			موقعه
		تركيبية	دلالية	تداولية	
ع	هندا عشق خالد	مفعول	متقبل	بؤرة مقابلة	م
	عشق خالد هندا	مفعول	متقبل	بؤرة جديد	مف
	عشق هندا خالد	مفعول	متقبل	محور	م آ (2)

وأن المكون يأخذ موقعه الذي تخوله إياه الوظيفة التركيبية، إذا تعددت الوظائف

التركيبية والدلالية، كما يتضح من الجدول التالي للجمال:

(81) خرج خالد مساء من المكتب متعباً.

(82) سلم محمد هندا رسالة البارحة في مكتبها.

وهما تمثلان جواباً عن السؤالين:

(83) كيف خرج خالد مساء من المكتب؟

(84) ماذا سلم محمد هندا البارحة في مكتبها؟

(1) انظر: المتوكل، أحمد: من البنية الحملية إلى ... 47، والمتوكل، أحمد: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات 224

(2) بناء على تلك الأمثلة، عدل المتوكل البنية الموقعية، لتصبح على النحو:

م4 ، م2 ، م1 ، م ف فا (مف) (ص) م3. انظر: المتوكل، أحمد: من البنية الحملية إلى ... 45.

موقعه	وظيفة المكون			الجملة	المكون
	تداولية	دلالية	تركيبية		
فا	محور	منف	فاعل	خرج خالد مساء من المكتب متعباً	خالد
ص	محور	زمان			مساء
ص	محور	مكان			من المكتب
ص	بؤجد	حال			متعباً
فا	محور	منف	فاعل	سلم محمد هذا رسالة البارحة في مكتبها	محمد
مف	محور	مستق	مفعول		هذا
ص	بؤجد	متق			رسالة
ص	محور	زمان			البارحة
ص	محور	مكان			في مكتبها

فالمكون (خالد) المسندة إليه الوظيفة التركيبية (الفاعل)، اتفق والمكونين المسندة إليهما الوظيفتان الداليتان: "زمان" و"مكان" في الوظيفة التداولية "المحور"، فتقدم عليهما في الترتيب. وأما المكونان (محمد، هند) المسندة إليهما الوظيفتان التركيبيتان (الفاعل، المفعول) على الترتيب، قد شاركوا المكونين المسندة إليهما الوظيفتان الداليتان: "زمان" و"مكان" في الوظيفة التداولية "المحور" المسندة إليهما، فاحتل (محمد، هند) الموقعين (فا، مف)، في حين احتل الآخرين الموقع (ص)، فهما لا يحملان سوى وظيفة دلالية.

أما إذا تعددت الوظائف في الجملة الواحدة ولم تسند إليها وظيفة تداولية (بوجد،
بومقا)، فإنه يجب ترتيب المكونات في حيز الموقع (ص) ⁽¹⁾، وفق ما يلي:

متق (لاتسند إليه وظيفة تركيبية مفعول) < حدث < زمان < مكان < حال < علة

< مصاحب

ففي جملة من مثل:

(85) سلم خالد هنداً الرسالة في المكتب مبتسماً البارحة. (بنبر "البارحة")

فإن مكون "الزمان" لم يل "المتقبل" (الرسالة)؛ لأنه أسندت إليه (= إلى البارحة)،
الوظيفة التداولية "بوجد"، فاحتل مكون الزمان الموقع الأخير في الحيز الموقعي (ص)، فالجملة
السابقة، ما هي إلا جواب عن السؤال:

(86) متى سلم خالد هنداً الرسالة في المكتب مبتسماً؟

ويحدث الشيء ذاته في الجملتين:

(87) سلم خالد هنداً البارحة في المكتب مبتسماً رسالة. (بنبر "رسالة")

(88) سلم خالد هنداً الرسالة البارحة مبتسماً في المكتب. (بنبر "المكتب")

اللّتين هما جواب عن السؤالين :

(89) ماذا سلم خالد هنداً البارحة في المكتب مبتسماً؟

(90) أين سلم خالد هنداً الرسالة البارحة مبتسماً؟

يتّضح مما سبق، أنه إذا أسندت الوظيفة "بوجد" إلى مكون من المكونات غير
الوجهية ⁽¹⁾، فإنّ هذا المكون ينزع إلى احتلال الموقع الأخير داخل الحيز الموقعي (ص)، بغض
النظر عن وظيفته الدلالية ⁽²⁾.

(1) انظر: المتوكل، أحمد: من البنية الحمليّة إلى ... 50

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ مواقع المكونات في الجمل الخبرية الفعلية، تختلف باختلاف السياق التخاطبي. ولعلّ ما قدّمه الجرجاني من أمثلة تحليلية، اعتمد فيها على سياق التخاطب، يفي بالغرض. فالتقديم على الفاعل في: قتل الخارجي زيد" محكوم بسياق الخطاب، "أنّه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى، إنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيه منه شيء، فإذا قُتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي، فيقول: قتل الخارجي زيد، فإن كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أنه يقتل، فقتل رجلاً، وأراد المخبر أن يخبر بذلك، فإنه يقدم ذكر القاتل، فيقول "قتل زيد رجلاً، ذاك أن الذي يعنيه، ويعني الناس من شأن هذا القتل، طرافته وموضع الندرة فيه، وبعده كان من الظن"(3).

وخلص المتوكّل إلى أنّ تحديد مواقع المكونات في الجمل، يكون على النحو الآتي(4):

الوظائف التداولية < الوظائف التركيبية < الوظائف الدلالية

3.2.5.3 دور التعقيد المقولي في ترتيب المكونات:

إنّ السليمة السابقة، غير كافية في تحديد مواقع المكونات في الجملة، بل يتدخل عامل "التعقيد المقولي" في تحديد رتبة المكونات، فـ "المكونات الأقل تعقيداً تنزع، بصفة عامة، إلى أن تتقدم على المكونات الأكثر تعقيداً" كما يرى ديك(5) على نحو ما يتضح من الجملة التالية:

(91) سلّم خالد هذا رسالة بعد أن انتهى من عمله في المكتب. (بنبر "رسالة")

(1) يقصد بالمكونات غير الوجهية جميع المكونات، عدا الفاعل والمفعول به، فإنهما مكونان وجهيان.

(2) انظر: المتوكّل، أحمد: من البنية الحملية إلى ... 49

(3) الجرجاني: دلائل الإعجاز 108

(4) انظر: المتوكّل، أحمد: من البنية الحملية إلى 48

(5) انظر: المتوكّل، أحمد: المرجع السابق 50

فالمكونات غير الوجهية الحاملة للوظيفة التداولية "بوجد" تحتل الموقع الأخير، في

الحيّز (ص)، وردت مقدّمة على مكونات أخرى معقّدة مقولياً، إذ الأصل أن تكون على النحو:

(92) سلّم خالد هنداً، بعد أن انتهى من عمله، رسالة.

كما أن التعقيد المقوليّ، يعطل دور الوظائف التركيبية، كما يتّضح في:

(93) ساء هنداً أن خالداً هاجم عمراً أمام الملأ.

فقد قدّم المكون (المفعول) على المكون (الفاعل) لورود المكون الثاني جملة، والمكون

الأول مركباً اسمياً.

ويعطل "التعقيد المقوليّ" دور الوظائف الدلالية في تحديد رتبة المكونات غير الوجهية،

في الحيّز (ص)، فالمكونات الأقل تعقيداً تتقدم على الأكثر تعقيداً، كما يبيّن من الجمل التالية:

(94) قابل خالد هنداً في الكلية بعد أن عادت من السفر.

(95) استقبل المدير الزوار مبتسماً في القاعة التي أعدت للاجتماعات.

(96) سلّم خالد هنداً اليوم الرسالة التي أتى بها ساعي البريد.

فقد ورد المكون (المكان) متقدماً على المكون (الزمان)، والمكون (الحال) على المكون

(المكان)، والمكون (الزمان) على المكون (المتقبل).

فقد تبين للنحاة الوظيفيين، وجود عامل يعطل تأثير الوظائف التداولية، والتركيبية،

والدلالية، في تحديد مواقع المكونات، ويجعلها خاضعة للسلمية:

التعقيد المقوليّ < الوظائف التداولية < الوظائف التركيبية < الوظائف الدلالية

فالجمل التي لا تراعي مبدأ "التعقيد المقوليّ"، ذات مقبولة مندنية، وقد تكون لاحقة،

كما يتّضح من الجمل:

(97) قابل خالد هنداً بعد أن عادت من السفر في الكلية.

(98) استقبل المدير الزوار في القاعة التي أعدت للاجتماعات مبتسما.

(99) سلم خالد هنددا الرسالة التي أتى بها ساعي البريد أمس اليوم.

4.2.5.3 ترتيب المكونات في الموقعين: م أ و م:

1.4.2.5.3 قيود تركيبية:

اهتم التداوليون بدراسة مواقع المكونات داخل الجملة، وعلاقتها بالسياق التخاطبي،

فوضعوا قواعد على أساسها ترتب المكونات داخل الجملة.

يحتل الموقع (م) المكون المفعول إذا كانت مسندة إليه الوظيفة التداولية المحور⁽¹⁾، كما

في:

(100) أ - من قابل هنددا؟

ب- قابل هنددا خالد (بنبر خالد)

ويحتل هذا الموقع حدا من الحدود غير الوجهية، إذا كان قابلا للمحورية، كأن يكون

الحد - الزمان، كما في

(101) أ- من فاز هذه السنة؟

ب- فاز هذه السنة خالد (بنبر خالد)

أو الحد - المكان، كما في:

(102) أ- من صلى في المسجد؟

ب- صلى في المسجد أهل الحي (بنبر أهل الحي)

أو الحد - المصاحب، كما في:

(103) أ- من سافر وهندا؟

(1) انظر: المتوكل، أحمد: من البنية الحملية إلى 43

ب- سافر وهندا خالد (بنبر خالد)

يحتل المكون المحور في الجملة، استفهامية كانت أو خبرية الموقع (م)، ويرتبط مع

الموقع الذي كان من المفروض أن يحتله ارتباطا ضميريا، كما في:

(104) زيدٌ تزوج أبو (ه)

(105) المجلةُ تصفحتـ (ها)

(106) المجلةُ تصفحتـ (ها)

ويحتل المكون المبأر في الجملة، استفهامية كانت أو خبرية، الموقع (م)، ويربط

"موقعا داخل الحمل هو الموقع الذي كان من المفروض أن يحتله هذا المكون لو لم يتموقع في
م⁽¹⁾، كما في:

(107) الشاي شربت [ع] (متق مف)

(108) زيدا ناولت [ع] (مستق مف) الكتاب.

(109) من قابل زيد [ع] (متق مف)؟

(110) ماذا شربت [ع] (متق مف) اليوم؟

والربط الموقعي يخضع لقيود الجزر على عكس الربط الضميري، وهي قيود على

الربط، أو قيود على الموقع، فلا تجوز الجمل الآتية، باعتبار قيود الجزر:

(111) صديقي غفرت لـ / أو / من غفرت لـ؟

(112) زيد قرأت كتاب / أو / من قرأت كتاب ؟

فالمكونات الجزيرية تتموقع برمتها في الموقع (م)⁽¹⁾، فجاز أن تقول:

(1) انظر: المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية 59

(113) لصديقي غفرت / أو / لمن غفرت؟

(114) كتاب زيد قرأت / أو / كتاب من قرأت؟

وجاز أن تقول:

(115) صديقي غفرت له

(116) زيد قرأت كتابه

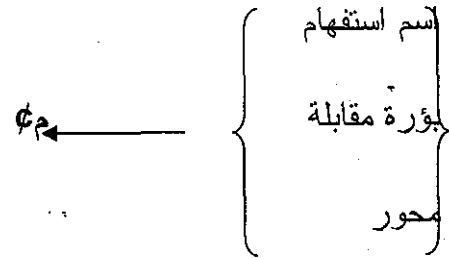
بسبب قيد المكون الجزيري على علاقة الربط بين المكون المتموقع في (م) ،

والموقع الذي يربطه داخل الجملة.

2.4.2.5.3 قيود وظيفية:

يحتل الموقع (م) المكون المسندة إليه الوظيفة التداولية المحور أو الوظيفة التداولية

بؤرة المقابلة، أو أحد أسماء الاستفهام⁽²⁾، ضمن القاعدة:



نحو:

(117) أزيذا كلمت؟ - بؤرة مقابلة

(118) زيذا كلمت - بؤرة مقابلة

(119) من كلمت؟ - اسم استفهام (بؤرة جديد)

(120) زيذا كلمته - محور.

(1) يقصد بالمكون الجزيري: المركب الحرفي، أو المركب الاسمي المحتوي على مركب من نفس المقولة،

والمركب الاسمي المعقد، والبنية الوصلية. انظر: المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية 63

(2) انظر: المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية 22

ويشترط في المكون المحور المحتل الموقع م' أن يكون عبارة محيلة، تمكن المخاطب

من معرفة ما تحيل عليه، فلا يجوز كتابا قرأته⁽¹⁾.

3.4.2.5.3 قيد أحادية الموقعة في م':

"لا يتموقع في م' أكثر من مكون واحد"⁽²⁾ فلا يجوز

(121) من (يوجد) البارحة (محور) رجع؟

خلاصة القول أن ترتيب المكونات في الجملة، كان موضع اهتمام النحاة، وقد اتخذت

اتجاهين اثنين: شكلي يهتم بالبنية العاملية، دون تغيب للمعنى في بعض الأحياء، وآخر اهتم

بالمنجز اللغوي ضمن مقتضيات سياق التخاطب.

أما التداوليون فقد كان جل اهتمامهم بالترتيب محكوماً بسياق التخاطب، محاولين إيجاد

سلميات تحكم ترتيب العناصر في الجملة.

(1) انظر: المرجع السابق 87

(2) انظر: المرجع السابق 87

6.3 الإعمال والإلغاء والتعليق ومقاصد المتكلمين والفائدة

استحوذ موضوع "العامل" على النظرية العربية، فأعطت مصادر النحو غير تعريف له، وكانت التعريفات في جلّها لا تخرج عن أمرين: تعاريف شكلية تبين الأثر الإعرابي الذي يحدثه العامل في معموله، وأخرى من وجهة نظر تداوليّة تتعلّق بالمتكلم، وبتأدية المعنى، وفي ذلك يقول رضي الدين الأستراباذي: "ثم اعلم أنّ مُحَدِّث هذه المعاني في كلّ اسم إنّما هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمّي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة، كما أنّه كالسبب للمعنى المُعَلَّم، فقليل العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنه به صار أحد جزأي الكلام"⁽¹⁾

و"العامل اللفظي يطلب معموله، فإن وجده لفظاً فهو غير ممنوع منه، وإلا تسلط على المعنى"⁽²⁾ وهذه الموانع إمّا أنّ تكون إلغاء، وإمّا أن تكون تعليقا، والإلغاء: هو إبطال عمل العامل لفظاً وتقديراً، والتعليق: إبطال عمله لفظاً لا تقديراً⁽³⁾ فكلّ تعليق إلغاء، ولا ينعكس. وقد ذكر سيبويه الإلغاء في كتابه تحت عنوان: "هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى"⁽⁴⁾، وذكر من تلك الأفعال: ظنّ وحسب وخال ورأى.

فإذا قدّمت الفعل فالإعمال واجب، فنقول: ظننت زيدا منطلقاً؛ "لأنّ التقديم من أعلام العناية، والإلغاء من دلائل ضعفها، فلا يجتمع الإلغاء والتقديم"⁽⁵⁾، يقصد تقديم الفعل. وقد أجاز الكوفيون والأخفش الإلغاء⁽⁶⁾.

(1) الأستراباذي: شرح الكافية 1/ 63

(2) السهيلي: نتائج الفكر 347

(3) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 86/7

(4) سيبويه 1/ 118

(5) الجرجاني: المقتصد 1/ 496

(6) انظر: السيوطي: الهمع 2/ 229

أما إذا وسطت الفعل جاز لك الإلغاء والإعمال، فنقول: زيد ظننت منطلقاً، وزيدا ظننت منطلقاً. وإذا أخرت حسن الإلغاء، فنقول: زيد منطلق ظننت فالنحاة يربطون الإعمال والإلغاء بمقاصد المتكلمين، وإرادتهم، ويظهر ذلك فيما قدمه سيبويه من إعمال العامل، أو إهماله: "وإنما كان التأخير أقوى؛ لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك فإذا ابتدأ [المتكلم] كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أخر" (1).

فأفعال الظن تعين الاعتقاد (= شك أو يقين)؛ فهي تصرّح بموقف نفسي، أي شيء وقع في نفسك، لا شيء فعلته (2). ويتضح الأمر النفسي بتسليط فعل الظن على مضمون الجمل، ليجعل المحتوى القضية يقينا أو شكاً بإعمال الفعل أو إلغائه.

ويخالف الأسترباذي تلك النظرة فيقول: "ولا شك أن معنى الفعل الملغى معنى الظرف، فنحو: زيد قائم ظننت بمعنى: زيد قائم في ظني" (3)، والحقيقة أن ما ذهب إليه سيبويه يتجاوز البنية التركيبية إلى البعد النفسي عند المتكلم.

فالإلغاء والإعمال قائم في أساسه على قصد المتكلم، فالمتكلم حين ينطق بجملة من مثل: زيد منطلق ظننت، فإنها حسب نظر سيبويه تقسم إلى قسمين، أو جملتين، أولاهما بناءها المتكلم على اليقين (زيد منطلق)، والقسم الثاني على الظن (ظننت) بناء بعدما داخله الشك. في حين يشير في جملة من مثل (زيد ظننت منطلقاً) فإن الشك داخل المتكلم قبل أن ينهي جملة التي أراد بناءها على اليقين، فرفع (زيد) بناء على اليقين، ونصب (منطلقاً) كان بعد أن داخله

(1) سيبويه 120 / 1

(2) ابن يعيش: شرح المفصل 7 / 67

(3) الأسترباذي: شرح الكافية 4 / 156

الشك. لكن ما نقف منه حائرين، أنه بناء على نظرة سيبويه كيف نفسر إعمالهم (زيدا) و

(منطلقا) في جملة من مثل: زيدا أظن أخاك ، التي أورها سيبويه؟

لا شك أن تفسير الإعمال في الجملة السابقة تفسيراً شكلياً بالاعتماد على تقديم المعمول

وتأخير سيقوع سيبويه في تناقض، لكن نستطيع الخروج من ذلك المأزق إذا اعتمدنا على أن

الإعمال والإلغاء قائم على المعنى المترتب على الشك واليقين عند المتكلم في باب ظن

وأخواتها، والتقديم كان من باب عناية المتكلم، أي إيقاع المقدم في موقع وظيفة تداولية.

يرى الموظفون أن أفعال الظن لها استعمالان اثنان متباينان: استعمال "وصفي"

واستعمال "إنجازي"⁽¹⁾. نقول عن هذه الأفعال إنها مستعملة استعمالاً إنجازياً، حين ترد في الزمن

الحاضر (= زمن التكلم)، ويكون الفاعل ضمير المتكلم، نحو:

(122) أظن زيدا منطلقاً

وحين لا تتوافر إحدى السمّتين، فالاستعمال استعمال وصفي، نحو:

(123) ظننت زيدا منطلقاً

(124) يظن عبد الله زيدا منطلقاً

فأفعال الظن، لا تدلّ على وجه قضوي (= شك أو يقين) إلا إذا استعملت استعمالاً

إنجازياً⁽²⁾. وإن الإلغاء مرتبط بالاستعمال الوصفي⁽³⁾. وعدّ المتوكّل إلغاء عمل (ظن) إذا

تقدمت، إن كان مرتبطاً بالاستعمال الإنجازي، من باب تحجر الفعل. ويمكن ألا يلغى عمل

(ظن) إذا استعملت استعمالاً وصفياً، كما في الجملتين التاليتين:

(1) انظر: المتوكّل، أحمد: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -

التركيبية 39.

(2) انظر: المتوكّل: قضايا اللغة...: بنية المكونات 40

(3) في الأصل عند المتوكّل: المصدر السابق 40: الإنجازي، وبدا لي أن الصواب: الوصفي.

(125) يظن بكر زيد قائم ؟

(126) ظننت زيد قائم ⁽¹⁾ ؟

أما الفرق بين الإلغاء والتعليق، فيظهر من خلال تأثير العامل، فإذا كان "الإلغاء إبطال العمل لفظاً ومعنى" فإن التعليق "إبطال العمل لفظاً لا معنى" ⁽²⁾، كما يتحدد الفرق بينهما، أيضاً، في أن الإلغاء محكوم بالمقام ومقاصد المتكلمين، وحاجات المخاطبين، فنقول ⁽³⁾:

(127) ظننت محمدا قائما إذا كان المخاطب خالي الذهن من الخبر، فأخبرته بما

في ذهنك. ويكون المتكلم قد بنى كلامه على الشك من أول الأمر.

(128) محمدا، ظننت، قائما إذا كان المخاطب يعتقد أنك تظن خالدا قائما لا محمدا،

فقدمت له محمدا لإزالة التوهم، والكلام من أول الامر مبني على الشك

(129) محمدا قائما ظننت إذا كان المخاطب يظن خالدا قائما، فقدمت محمدا قائما

لإزالة ظن في الشخص وما وصف به، فقدمت الشخص ووصفه لإفادة الحصر والاهتمام، والكلام من أول الأمر مبني على الشك.

(130) محمد، ظننت، قائم إذا كان الكلام مبنيًا في بدايته على اليقين، ثم اعترضك

الظن، وأنت تتكلم، فجملة ظننت اعتراضية.

(1) انظر: المتوكل: قضايا اللغة...: بنية المكونات 41

(2) الأسترباذي: شرح الكافية 4 / 155

(3) السامرائي، فاضل: معاني النحو

خلاصة القول أن الفعل الإنجازي (أي غرض المتكلم) في مثل هذه البنى، واحد هو الإخبار، غير أن الأمور الأخرى المتمثلة بالتعليق أو الإلغاء، أو التقديم أو التأخير لبعض عناصر هذه البنى، فإنما تشير إلى ظروف المتكلم ومعتقداته المتصل بالمتحدث عنه، ولا صلة لهذا بتحديد الفعل الإنجازي المراد تحقيقه.

7.3 جوانب من الفائدة التخاطبية في باب "البدل"

يحسن ، هنا، الحديث عن الوظيفة التداولية "الذيل"، لما لها من علاقة بدراسة باب

البدل.

(3) وظيفة الذيل [Tail]:

تسند وظيفة "الذيل" في تكوينها أخبارا، يقصد منها التوضيح، فالذيل يأتي بعد نهاية

الجملة، ومن أمثلة الذيل:

(131) أخوه مسافر، زيد

(132) نجح الطالبان

(133) ساعني زيد، سلوكه

(134) قابلت اليوم زيدا، بل خالدا

فهذه الكلمات المكتوبة بخط عريض، تشترك جميعا في أنها تقع في موقع متأخر في
الجملة التي ترد فيها. ويتبين من الجمل السابقة في أنّ الذيل، من شأنه التوضيح أو التصحيح،
فالذيل (زيد ، الطالبان)، في الجملتين الأولى والثانية، يوضحان الضمير في (أبوه، نجح) على
الترتيب.

وظيفة الذيل يتفرع عنها ثلاثة أنواع من الذيل: "ذيل التوضيح" و "ذيل التعديل" و
"ذيل التصحيح"⁽¹⁾، وستوضح الفروق بينها، في تناولنا البدل.

1.7.3 "بدل الكل من كل" والفائدة:

البدل - كما يعرفه النحاة - هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، نحو: قام زيد
أخوك، فـ"أخوك" هو المقصود بالحكم. وفائدة الإتيان به إزالة التوهم، ورفع اللبس⁽¹⁾ فالبدل

(1) انظر: المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية 149

محطّ الفائدة، فغرض المتكلم من "البديل" إزالة التوهم الحاصل عند المخاطب، كما في قولك: "عجبت من إحسانك إحسانك إلى زيد، فأبدلت الثاني من الأول، وزدت في الفائدة للبيان"⁽²⁾، فالمتكلم يلجأ إلى التفصيل والإيضاح من أجل إقامة تواصل مع المخاطب، فقد لا يحصل التواصل لو لم يُذكر البديل، فلو اكتفى المتكلم بذكر المبدل منه، فقال: قام زيد، فلربما لا يعلم المخاطب أيّ (زيد) هو المقصود متى كان هناك غير شخص اسمه (زيد)، فلما ذكر المتكلم (أخوك) أفاد المخاطب، وحقّق تواصلًا معه.

فالمتكلم أعطى المخاطب المعلومة (قام زيد)، ثم أدرك أنها ليست واضحة تمام الوضوح، فأضاف المعلومة (أخوك)؛ لإزالة الإبهام عن (زيد). فالوظيفة التداولية "الذيل" التي تمثل توضيحًا للمخاطب، يرتبط إسنادها بالسياق المقامي، والمقالي، خاصّة بعلاقة المتكلم بالمخاطب في الموقف التواصلية، وعلاقته (= المتكلم) بفحوى خطابه، وبعبارة أخرى أن فحوى الخطاب يعبر عن مقصد المتكلم.

قد يقصد بالبديل أغراض بلاغية أخرى غير غرض الإيضاح، ومن ذلك ما روي عن ابن السّيد بقوله: "وليس كل بدل يقصد به رفع الإشكال الذي يعرض في المبدل منه، بل من البديل ما يراد به التأكيد، وإن كان ما قبله غنيا عنه كقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ألا ترى أنه لو لم يذكر الصراط الثاني لم يشك أحد في أن الصراط المستقيم هو صراط الله وقد نص سيبويه على أن من البديل ما الغرض منه التأكيد"⁽³⁾.

(1) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 3/ 64، وانظر: ابن الأنباري 264

(2) النحاس: إعراب القرآن 294/5

(3) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن 2/ 210

ومن ذلك ما ذكره ابن جني من مجيء البديل للإسهاب، وهو غرض بلاغي، كقراءة

من قرأ (كل) بالنصب : ﴿وَرَوَى كُلُّ أُمَّةٍ جَائِئَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُحْزَنُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (٣٨) فأعاد لفظ

"كل أمة" لأنه موضع إغلاظ ووعيد^(١).

وقد يتبين مقصد المتكلم من البديل اعتمادا على سياق الحال، فالبديل في عبارة من مثل:

(135) جاء العظيم هذا

قد يقصد به المدح، وقد يقصد به السخرية والذم، ولا يتحدد ذلك إلا بمعرفة طريقة المتكلم في نبر البديل، أو بالاعتماد على موقف سابق له يدل على عظمته، أو ادعائه للعظمة، فالفائدة المتحققة من البديل كامنة في معطيات السياق المقامي لا في دلالة الكلمة ذاتها. فالقوة الإنجازية تتحدد من علاقة المتكلم بفحوى خطابه^(٢).

2.7.3 "بذل البعض من كل" محور اهتمام المتكلم

عرّف المبرد هذا النوع من البديل بقوله : "أن تبدل بعض الشيء منه لتعلم ما قصدت إليه، وتبينه للسامع"^(٣) نحو قولك "ضربت زيدا يده، فلو اكتفى المتكلم بقوله: ضربت زيدا، لما علم أي شيء فيه ضربت، ولجاز أن تكون: ضربت رأسه، أو يده أو بدنه كله، فلما قلت: يده، أزلت الإبهام، ونبّهت المخاطب على أن "اليده" هي محور الاهتمام.

(١) ابن جني: المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء

التراث، القاهرة، 1386هـ. 263/2

(٢) أي موقف المتكلم من فائدة أو عدم فائدة يقينه أو شكّه، الخ.

(٣) المبرد: المقتضب 4/ 296

3.7,3 البديل المغاير [الغلط، النسيان، الإضراب] ومقاصد المتكلمين

يفرق كثير من النحاة بين "بديل الغلط" و"بديل النسيان" أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان⁽¹⁾ فبديل الغلط نتج عن سبق لسان، وبديل النسيان تبين فساد له للمتكلم بعد أن ذكره. فيتفق التركيب والمقصد مختلف. فكل من "بديل الغلط" و "بديل النسيان" يمثل مقاما مختلفا عن الآخر يرجع إلى علاقة المتكلم بفحوى خطابه، ففي بديل الغلط يعطي المتكلم المعلومة (م) وهو يقصد المعلومة (ن)، فيتنبه إلى غلطه، فيصحح، فالوظيفة التداولية التي يحملها "بديل الغلط" هي "ذيل التصحيح".

وأما في "بديل النسيان" فإن المتكلم يتوفر على مجموعة من المعلومات، فيعطي المعلومة (م) التي يعتقد أنها واردة، فيتبين له أن الصواب المعلومة (ن)، فيذكرها تعديلا للمبدل منه، على نحو ما نرى في قولهم:

(136) رأيت رجلا حمارا

فإن البديل (حمارا) لا يتعين أغلط هو أو نسيان إلا بالاعتماد على السياق المقامي الذي يظهر بالتنعيم والحركات الجسدية في كثير من الأحيان، فالمتكلم يعبر عن غلطه بهز رأسه يمينا وشمالا عند نطقه بالبديل، وأحيانا يضرب بيده على جبينه عدة ضربات خفيفة. ويعبر عن نسيانه بتنعيم البديل نغمة مرتفعة. فالمتكلم يستخدم الحركات الإشارية أو التنعيم فيعبر عن مقصده، ويحقق تواصلًا مع المتكلم.

(1) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3/ 403

أما بدل الإضراب فالمقصود هو البديل والمبدل منه قصداً صحيحاً⁽¹⁾، كقولك: سأذهب إلى زيد عمرو، فحين ذكرت أنك ستذهب إلى زيد، بدا لك أن تترك ذهابك إليه، وأن تذهب إلى عمرو.

ويظهر مقصد المتكلم في بدل الإضراب من الدهشة التي تتملكه حينما نطق بالمبدل منه، فتخرج الجملة من الإخبار إلى نطاق الدهشة والاستغراب. فانفعال المتكلم كان قرينة على الإضراب عن الذهاب إلى زيد⁽²⁾.

ويمكن أن نمثل لهذه الأنواع، تبعاً لمقصود المتكلم بقولهم:

(137) خذ نبلا مدى⁽³⁾

فإن أراد المتكلم "المدى" فسبقه لسانه إلى "النبل" فبدل الغلط، والدليل على مراد المتكلم ما يرافق تلفظه بالبدل "مدى" من حركة جسمية. وإن أراد المتكلم "النبل" وتبين له فساد ذلك، وأن الصواب بأخذ "المدى" فبدل نسيان، والتتغيم دليل على مراده.

وإن كان مراد المتكلم "النبل" ثم أضرب عن مراده إلى "المدى" فبدل إضراب، والأحسن فيه أن يأتي ببل لتكون دليلاً على الإضراب، وإلا فالدَّهْشَةُ والانفعال⁽⁴⁾ هي الدليل على الإضراب. فالمتكلم حينما نطق بـ "النبل" وأراد أن يضرب عنه حاجة في نفسه، عبّر عن سوء اختياره للنبل بانفعاله ودهشته متلفظاً بالبدل "مدى"، فتحدّد موقفه من رسالته الأولى "النبل" بانفعاله ودهشته.

(1) ابن هشام: شرح شذور الذهب 570

(2) انظر: كشك، أحمد: من وظائف الصوت اللغوي، 1997م ص 83

(3) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3/ 403

(4) الانفعال وظيفة لغوية، تتخذ من المرسل مرتكزاً أساسياً يتحدد من خلالها موقفه مما يتحدث عنه. انظر: غيرو، بيار: السيمياء، ترجمة أنطوان أبو زيد، منشورات عويدات، بيروت/باريس، ط1، 1984، ص10.

4.7.3 البديل وعطف البيان ومقاصد المتكلمين والفائدة:

ذكر الأسترباذي في باب البديل قوله: "وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البديل"⁽¹⁾، ولقد استقرأ الدكتور "صفا" في بحث له⁽²⁾ الفرق بين البديل وعطف البيان، فعرض لمشكلات تعريف كل منهما، ووظيفتهما التي تمثلت في الإيضاح والتبيين وإزالة الغموض، وخلص إلى أن باب البديل وعطف البيان باب واحد، وأنّ خصيصة (القصد بالحكم) - وهو ما يفيد مصطلح (البديل) - متعارضة مع خصيصة استقلاله بعامل، مطابق للعامل في المبدل منه، وأنّ هذا العامل على نية التكرار، هما خصيصتان متعارضتان؛ لأنّ القصد بالحكم فيه يعني إحلاله محلّ المبدل منه"⁽³⁾. وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام"⁽⁴⁾ فالبديل والمبدل منه موجودان معاً، لم يوضعاً على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط"⁽⁵⁾ وهو محق في ما ذهب إليه، في أنّ دراسته لا تقول بمبدأ إحلال البديل محلّ المبدل منه؛ إذ لو كان البديل على نية تكرار العامل، لكان البديل من باب بدل الجملة، لا من باب بدل المفرد، فالبديل ليس بديلاً عما سبقه، بل له وظيفة أخرى تتحدّد من خلال السياق ومقاصد المتكلمين، كما مرّ في المبحث السابق "البديل والفائدة".

(1) الأسترباذي: شرح الكافية 2/ 379

(2) انظر: صفا، د. فيصل: عطف البيان والبديل، باب واحد أم بابان؟ قراءة في ضوء البنية الوظيفية لمعظم التوابع (55-71)

(3) صفا، د. فيصل: عطف البيان والبديل ...، 57، 58، وذكر في الحاشية: أنّ دراسته لا تقول بمبدأ إحلال البديل محلّ المبدل منه.

(4) المبرد: المقتضب 4/295، والمبرد يقع في تناقض إذ يقول في موضع آخر: "اعلم أنّ البديل في جميع العربية يحلّ محلّ المبدل منه،" 4/211

(5) المبرد: المقتضب 4/400

ويظهر مما بَسَط القول فيه عند النحاة من ذكر للفروق بين عطف البدل⁽¹⁾، والبيان، أن

أكثر تلك الفروق مختلف فيها، ولا تعدّ دليلاً قاطعاً في التفرقة بينهما.

إلا أننا نجد من القدماء والمحدثين من يفرق بين البدل وعطف البيان بالاعتماد على

السياق المقامي والأرضية المشتركة بين المتكلم والمخاطب، فنرى ابن يعيش يذكر عبارة:

(مررت بأخيك زيد) في باب البدل وفي باب عطف البيان، لكنه يميّز بينهما بقوله: "ذلك قالوا

إن كان له إخوة فهو عطف بيان، وإن لم يكن له أخ غيره فهو بدل"⁽²⁾. فالتركيب واحد والمعاني

مختلفة⁽³⁾.

فالتمييز بين عطف البيان والبدل قائم على فرق دقيق، لا يتبين بالاعتماد على النظام

وحده، بل يعتمد على الأرضية المشتركة بين المتكلم والمخاطب في معرفة السياق المقامي.

لكن السؤال الذي يطرح هنا: هل هذا الفرق يصلح في كثير من الأحيان - في الأمثلة

التي ذكرها النحاة - في تمييز البدل من عطف البيان؟

للإجابة عن هذا التساؤل لا بدّ من التعرض لأمثلة النحاة في البابين، بالتحليل.

ففي قوله تعالى: ﴿كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾⁽⁴⁾، جعلها النحاة عطف بيان، فكلمة طعام

مساكين أبانت نوع الكفارة، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ

مَسْكِينٍ﴾⁽⁵⁾، أبانت نوع الفدية. فالكفارة أنواع: عتق، وصيام، وإطعام، وكذلك الفدية أنواع. فلما

(1) انظر في تلك الفروق: ابن يعيش: شرح المفصل 72 / 3 وما بعدها، وانظر: العنّابي: التبيان في تعيين عطف البيان 77 وما بعدها.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل 71 / 3

(3) تماماً كما في عبارة (صلّى على النبي) التركيب واحد والمعاني مختلفة، انظر مبحث التداولية من هذا البحث في الفصل الأول.

(4) المائدة / 95

(5) البقرة / 184

تعددت الفدية، والكفارة جيء بعدهما بما يوضحهما، وكان الموضح عطف بيان لا بدلا. ومثله ما

في قوله تعالى: ﴿وَسُقَىٰ مِنْ مَّاءٍ حَٰدِيٍّ ۖ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾⁽²⁾.

وأما (صراط الله) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَهْدَىٰ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁽³⁾ صِرَاطُ اللَّهِ،

فهو بدل، لا عطف بيان، فالصراط المستقيم واحد، لا متعدد، هو صراط الله.

ولو قلت: أو تظن نفسك النبي محمدا ﷺ، لكانت لفظة (محمدا) بدلا، فالعرف دل على

أن المتكلم يقصد محمدا ﷺ.

فالأرضية المشتركة بين المتكلم والمخاطب، ومعرفتهما بالسياق المقامي، وبالعرف

الذي جرت عليه العادة، أساس في التفرقة بين البدل وعطف البيان، رغم اتفاق التركيب.

ونخلص أيضا إلى أن عطف البيان فرع على البدل، وأن كلا منهما يحمل وظيفة تداولية -

الذيل، من شأنه التوضيح. وربما لهذا السبب لم يذكر سيبويه عطف البيان في باب خاص.

ونخلص في هذا الفصل إلى:

○ أن "الفائدة التخاطبية" هي الأساس الذي انطلق منه النحاة العرب في تأسيس "نظرية

النحو العربي"، وعليها اعتمدوا في صوغ الحدود النحوية، من مثل الجملة والكلام، وهما

يعتمدان على الإسناد. فالتركيب النحوي لا يكون مفيدا إلا إذا ورد على صورة خاصة من

التأليف، من مسند ومسند إليه. فالنواة الإسنادية أساس الجملة، وما زاد عليها يخضع لسياق

المقام، وغرض المتكلم. وفيه زيادة في الفائدة.

○ أن الجملة سلسلة من المكونات تخضع في الأساس إلى قواعد تركيبية تؤدي معنى

دلاليًا. وخروج المتكلم عن هذا الأصل يستند إلى جملة من المعطيات تتحدد بغرض المتكلم من

(1) إبراهيم / 16.

(2) النور / 35

(3) الشورى / 52، 53

الخطاب، وعلاقته بفحواه، من جهة، وعلاقة المتكلم بالمخاطب من جهة أخرى. وعلى تلك المعطيات يعتمد المخاطب في تحليله الخطاب وفهمه.

○ أن مقبولية التركيب النحوي لا يتوقف على المعاني المعجمية للمكونات، ولا على الصحة النحوية والدلالية والمنطقية فقط، بل إن مقبولية التركيب تعتمد على قدرتها في إحداث التواصل بين المتكلم والمخاطب، فالتركيب غير المقبول في سياق ما، قد يكون مقبولا في سياق آخر.

○ أن الخروج عن الأصل تحكمه وظائف تداولية، تعتمد على سياقات تخاطبية، كما لوحظ في تناول مسوغات الابتداء بالنكرة. فيجوز الابتداء بالنكرة، مثلا، إذا كانت النكرة تحمل الوظيفة التداولية "بؤرة المقابلة"، وهي تعتمد على وجود مقام يسوغ الابتداء بها. وقد لاحظنا ذلك في تناول باب التقديم والتأخير.

خاتمة

لا بدّ في نهاية هذه الدراسة التي تناولت "الفائدة التخاطبية في نظرية النحو العربي"، من إبراز النقاط الآتية:

1. "الفائدة التخاطبية" مفهوم نحويّ دلاليّ تداوليّ، وهو ذو علاقة باستكشاف مقاصد المتكلمين.

2. إنّ نحاة العربيّة في وصفهم للنظام اللغويّ في العربيّة، كانوا يحتكمون إلى منطلقات نظرية، يحاولون بها ضبط الظواهر اللغوية، وكان من هذه المنطلقات: العامل، والأصل والفرع، واعتماد السياقات الخارجية في التحليل النحويّ. كلّها كان يهدف إلى استخلاص ضوابط "الفهم والإفهام". ففكرة "العامل" التي تمثّل عماداً من عمُد نظرية النحو العربيّ، ليست فكرة فلسفيّة جامدة، وإنّما هي تقوم على أسس وضوابط، تحترم مقاصد المتكلمين، وأحوال المخاطبين، ويظهر ذلك في كثير من الأبواب النحويّة والبلاغيّة مثل: "التقديم والتأخير" و"الإلغاء والإعمال" وغيرهما.

3. للسياق غير اللغويّ تأثير حاسم في فهم كثير من التراكيب، وعليه عوّّل بعض النحاة في تسويغ قبول بعضها. وهي، أيضاً، ذات أثر في تحقيق التواصل بين المتكلم والمخاطب، بغض النظر عن حجم الوحدة اللغوية، فالوحدة التواصلية قد تكون كلمة أو جملة أو نصّاً.

4. إنّ العدول عن أصل الكلام غير جائز للمتكلّم كيفما اتفق؛ فهو يخضع لمعيار عام هو "الإفادة". ولا تتحقّق الإفادة في كثير من الأحيان إلا بالاعتماد على السياق المقاميّ، وما تتطلبه مقاصد المتكلمين، وأحوال المخاطبين.

5. إنَّ نظريّة النحو العربي نظرية تتطوي على بعد تداولي، سعى النحاة منذ تأسيسها إلى تحليل المادة اللغويّة، التي جمعوها، في بعديها المقاليّ والمقاميّ، على الرغم من أنّ اهتمامها المبدئيّ كان ينصب في كثير من الأحيان على الجملة لا النّص.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله، وصحبه أجمعين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر والمراجع:

أ. الكتب العربية والمترجمة:

1. الأمدي: سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد، أبو الحسن [-631هـ]: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق د. سيد جميل، دار الكتاب العربي، بيروت ط1، 1984م.
2. إبرير، بشير: تعليمية النصوص بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2007م.
3. الأزهرى، خالد بن عبد الله، أبو الوليد [-905هـ]: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2006م.
4. _____: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996م.
5. الاسترياذي، رضي الدين محمد بن الحسن [-700هـ]: شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.
6. أشار، بيار: سوسولوجيا اللغة، تعريب عبد الوهاب كرو، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1996م.
7. الأعلام الشنتمري [-476هـ]: النكت في تفسير كتاب سيبويه، قرأه وضبط نصه يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005م.
8. ابن الأنباري، أبو البركات [-577هـ]: أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، 1957م.
9. أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط5، 1979م.

10. _____: من أسرار اللغة، مطبعة البيان العربية، القاهرة، د.ت
11. أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلمات، ترجمة عبد القادر قنيني، دار أفريقيا الشرق، 1993م.
12. أوكان، عمر: اللغة والوظيفة، أفريقيا الشرق، المغرب، 2001م.
13. أولمان ، ستيفن: دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط12، 1997م.
14. أونج والتر: الشفاهية والكتابية، ترجمة حسن البنا عز الدين، مراجعة محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، ع182، شباط 1994م.
15. باختين، ميخائيل: الخطاب الروائي، ترجمة محمد برادة، القاهرة، ط1، 1987م.
16. بالمر، فرانك: مدخل إلى علم الدلالة، ترجمة خالد محمود جمعة، دار العروبة، الكويت، 1997م.
17. بحيري، د. سعيد: علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1997م.
18. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي [-256 هـ]: صحيح البخاري، المسمى الجامع الصحيح المختصر، ضبطه وشرحه مصطفى البغا، دار ابن كثير - بيروت، دار اليمامة - دمشق، ط3، 1987م.
19. براون، ويول: تحليل الخطاب، ترجمة محمد الزليطي، ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، ط1، 1997م.
20. بشر، د. كمال: علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000م.
21. _____: علم اللغة الاجتماعي، دار غريب، القاهرة، ط3، 1997م.

22. بعلبكي، رمزي منير: معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990م.

23. البكوش، د. الطيب: التصريف العربي، تقديم صالح القرماوي، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م.

24. بكراد، د. سعيد: السيمائيات، مفهوماتها وتطبيقاتها، منشورات الزمن، الدار البيضاء، 2003م.

25. بوقرة، د. نعمان: المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر، ط1، 2004م.

26. التهانوي، محمد بن علي الفاروقي: كشف اصطلاحات الفنون، حققه لطفي عبد البديع، ترجم نصوصه الفارسية عبد النعيم محمد حسنين، راجعه أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1977م.

27. الجاحظ، عمرو بن بحر [-255هـ]: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت.

28. الجرجاني، عبد القاهر: أسرار البلاغة، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، جدة، ط1، 1991م.

29. _____: دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، جدة، ط3، 1992م.

30. _____: المقصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، 1982م.

31. ابن جني، عثمان بن جني، أبو الفتح [-392هـ]: الخصائص، تحقيق محمد علي

النَّجَّار، عالم الكتب - بيروت

32. الجويني، عبد الملك بن عبد الله، أبو المعالي [-478هـ]: الكافية في الجدل، تحقيق

فوقية حسن، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، القاهرة، 1979م.

33. جيرو، بيير: علم الإشارة والسيمبولوجيا، ترجمة منذر عياشي، دار طلاس للنشر

والتوزيع، ط1، 1988م.

34. ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، أبو عمر [646هـ]: منتهى الوصول

والأمل، في علمي الأصول والجدل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م.

35. حجازي، د. محمود فهمي: مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة، القاهرة، ط2، 1978م.

36. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي [-582هـ]: فتح الباري بشرح صحيح البخاري،

أخرجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه

محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

37. حسان، د. تمام: الأصول، دراسة ايبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه

اللغة، البلاغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1991م.

38. _____: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 2001م.

39. _____: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، 1986م

40. حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط5، د.ت

41. حمّادي، د. إدريس: الخطاب الشرعي وطرق استثماره، المركز الثقافي العربي، الدار

البيضاء، ط1، 1994م

42. الحمداني، د. موفق: علم نفس اللغة، من منظور معرفي، دار المسيرة، عمان،

2004م.

43. أبو حيان الأندلسي [-745هـ]: إرتشاف الضرب، من لسان العرب، تحقيق رجب

عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

44. _____: التذيل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق د. حسن هندأوي،

دار القلم، دمشق، ط1، 1997م.

45. خراكوفسكي، فيكتور: دراسات في علم النحو العام، والنحو العربي، ترجمة جعفر دك

الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، 1982م.

46. ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، أبو محمد [-567هـ]: شرح الجمل، تحقيق علي

حيدر، دار الحكمة، دمشق، 1972م.

47. خطابي، د. محمد: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي،

بيروت، 1991م.

48. ابن خلدون، عبد الرحمن محمد حضرمي [1406هـ]: المقدمة، دار الفكر، بيروت،

1975م.

49. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة: حاشية الدسوقي على مختصر السعد، تحقيق خليل

إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م.

50. دلاش، الجيلاني: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان

المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م.

51. دي بوجراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، ترجمة د. تمام حسان، عالم الكتب،

القاهرة، ط1، 1998م.

52. ابن زريل، د. عدنان: اللغة والدلالة، آراء ونظريات، منشورات اتحاد الكتاب العرب،

دمشق، 1981م.

53. ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد الإشبيلي [-599هـ]: اليسيط في شرح جمل

الزجاجي، تحقيق عياد بن عبيد الشيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.

54. روبول، أن، و موشلار، جاك: التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة سيف

الدين دغفوش، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2003م.

55. روشيه، غي: مدخل إلى علم الاجتماع، ترجمة مصطفى دندشلي، المؤسسة العربية

للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1983م

56. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو

الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391هـ.

57. الزمخشري، محمود بن عمر الخوارزمي، أبو القاسم [-538هـ]: الكشاف عن حقائق

غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، طبعة جديدة حققها وخرّج

أحاديثها، وعلّق عليها على نسخة خطية عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث، ط2،

2001م.

58. _____: المفصل، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، ط1،

2004م.

59. الزناد، د.الأزهر: نسيج النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1993م.

60. ساندريس، فيلي: نحو نظرية أسلوبية لسانية، ترجمة د.خالد محمود جمعة، دار الفكر،

دمشق، 2003م.

61. السامرائي، د.فاضل صالح: الجملة العربية: تأليفها، وأقسامها، دار الفكر، عمان،

2002م.

62. _____: معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط3، 2008م.

63. ابن السراج، محمد بن سهل، أبو بكر [-316هـ]: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1999م.

64. سشايغر، جان ماري: النص، ضمن كتاب: العلاماتية وعلم النص، إعداد وترجمة منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 2004م.

65. السمران، د. محمود: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.

66. السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق د. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

67. السهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله، أبو القاسم [-581هـ]: نتائج الفكر في النحو، تحقيق د. محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة، 1984م.

68. دي سوسور، فردينان: علم اللغة العام، ترجمة د. يؤيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي د. مالك المطلبي، دار آفاق، بيروت، د.ت.

69. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر [-180هـ]: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخاني، القاهرة، 1981م.

70. سيد يوسف، د. جمعة: سيكولوجية اللغة والمرض العقلي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 145، 1990م.

71. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، أبو بكر [-911هـ]: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1996م.

72. _____: جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1 تحقيق عبد السلام هارون، د. عبد العال مكرم، وباقي الأجزاء عبد العال مكرم، عالم الكتب،

القاهرة، 2001م

73. الشاوش، د. محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2000م.
74. الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر، الإشبيلي الأزدي، أبو علي [654هـ]: التوطئة، دراسة وتحقيق يوسف المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، 1973م.
75. الشنواني: حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام، تصحيح محمد شمام، دار أبو سلامة، تونس، 1982م.
76. الشهري، د. عبد الهادي بن ظافر: استراتيجيات الخطاب، مقاربة تداولية، دار الكتاب الجديد، ط1، 2004م.
77. صحراوي، مسعود: التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005م.
78. الصيّمي، عبد الله بن علي بن إسحاق، أبو محمد [من حياة ق 4]: التبصرة والتذكرة، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982م.
79. ابن عبد السلام: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، تحقيق محمد بن الحسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م.
80. عبد الرحمن، د. طه: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 1998م.
81. العبد، د. محمد: اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، بحث في النظرية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1990م.
82. عبد العزيز، د. محمد حسن: مدخل إلى اللغة، دار الفكر، القاهرة، 1988م.

83. عبد الفتاح، د. نازك إبراهيم: مشكلات اللغة والتخاطب في ضوء علم اللغة النفسي،

دار قباء، القاهرة، ط1، 2002م.

84. عبد اللطيف، د. محمد حماسة: بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، 2003م

85. _____: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي،

دار الشروق، القاهرة، ط2، 2000م.

86. عبده، د. داود: دراسات في علم اللغة النفسي، جامعة الكويت، الكويت، 1984م.

87. ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد،

1971م.

88. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل [-769هـ]: شرح ابن عقيل، تحقيق محمد

محيي الدين عبد الحميد، راجعه د. محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، بيروت،

1995م.

89. العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء [-616هـ]: اللباب في علل

البناء والإعراب، تحقيق د. عبد الإله نبهان، وغازي مختار طليمات، دار الفكر،

دمشق، 1995م.

90. عمر، د. أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1991م.

91. _____: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998م.

92. العنّابي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي الأصبغي، أبو العباس [-776هـ]:

رسالتان في النحو: الحل في الكلام على الجمل، والتنبيان في تعيين عطف البيان،

دراسة وتحقيق د. إبراهيم عبادة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1996م.

93. عياشي، منذر: مقالات في الأسلوبية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1990م

94. غارمادي، جولييت: اللّسانة الاجتماعيّة، عربيّة د. خليل أحمد خليل، بيروت، ط1، 1990م.

95. الغزالي محمد بن محمد، أبو حامد [- 505هـ]: المستصفى في علم الأصول، مطبعة مصطفى محمد، ط1، 1937م.

96. غيرو، بيار: السيمياء، ترجمة أنطوان أبو زيد، منشورات عويدات، بيروت / باريس، ط1، 1984م.

97. فاخوري، د. عادل: نظرية الأفعال الكلامية، الموسوعة الفلسفية العربية، المدارس والمذاهب والاتجاهات والتيارات، المجلد الثاني، رئيس التحرير: د. معن زيادة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1988م.

98. الفاكهي [- 972هـ]، والأبدي [-] : كتابان في حدود النحو، تحقيق د. علي الحمد، دار الأمل، إربد، 1998م.

99. فضل، د. صلاح: بلاغة الخطاب وعلم النص، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط1، 1996م.

100. الفقي، د. صبحي: علم اللغة النصي، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2000م.

101. فندريس، ج: اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950م.

102. القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط4، 1998م.

103. القفطي، علي بن يوسف، أبو الحسن [-625هـ]: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1986م.
104. ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب، أبو عبد الله [-751 هـ]: إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1973م.
105. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، أبو البقاء [1094هـ]: الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط2، 1982م.
106. كشك، د. أحمد: من وظائف الصوت اللغوي، محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، 1997م.
107. كورباليس، مايكل: في نشأة اللغة، من إشارة اليد إلى نطق الفم، ترجمة د. محمود ماجد عمر، عالم المعرفة، ع325، مارس، 2006م.
108. لاينز، جون: اللغة والمعنى والسياق، ترجمة د. عباس صادق عبد الوهاب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987م.
109. لويس، م. م: اللغة في المجتمع، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2003م.
110. ليش، جفري، و توماس، جيني: اللغة والمعنى والسياق، البرجماتية (المعنى في السياق)، تحرير الدكتور كولنج، ترجمة: د. محيي الدين حميدي، ود. عبد الله الحميدان، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1990م.
111. مارتان، روبير: مدخل لفهم اللسانيات، ترجمة د. عبد القادر المهيري، المنظمة

العربية للترجمة، ط1، 2007م

112. ماريوباي: أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8،

1999م.

113. المبرد، محمد بن يزيد، أبو العباس [- 285هـ]: المقتضب، عالم الكتب، بيروت،

د.ت.

114. المتوكل، د. أحمد: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار

البيضاء، ط1، 1986م.

115. _____: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو

التمثيل الدلالي أو التداولي، دار الأمان، الرباط، ط1، 1995م.

116. _____: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة

إلى النص، دار الأمان، الرباط، 2001م.

117. _____: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو

التمثيل الصرفي - التركيبي، دار الأمان، الرباط، ط1، 1996م.

118. _____: من البنية الحملية إلى البنية المكوّنة: الوظيفة المفعول في اللغة

العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1987م.

119. _____: الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1،

1985م.

120. _____: الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، 2003م

121. مجاهد، عبد الكريم: الدلالة اللغوية عند العرب، مطبعة النور، عمان، 1985م

122. المخزومي، مهدي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت،

1986م

123. مفتاح، محمد: تحليل الخطاب الشعري، استراتيجيات التناسخ، المركز الثقافي العربي،

بيروت، ط1، 1985م.

124. المناوي، محمد عبد الرؤوف: التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق محمد رضوان

الداية، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1990م.

125. منصور، عبد المجيد سيد: علم اللغة النفسي، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون

الطلبة، الرياض، 1982م.

126. ابن منظور، محمد بن مكرم، أبو الفضل [-711هـ]: لسان العرب، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط1، 2003م.

127. منير، وليد: النص القرآني من الجملة إلى العالم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،

القاهرة، ط1، 1997م.

128. موسى، نهاد: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة

العربية للدراسات والنشر، ط1، 1980م.

129. الميداني، أحمد بن محمد النيسابوري [-518هـ]: مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبو

الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ط2، 1987م.

130. ميلاد، د. خالد: الإنشاء في العربية من التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية،

جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2001م

131. ناظر الجيش: محب الدين يوسف بن أحمد [-778هـ] شرح التسهيل المسمى

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق د. علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام،

القاهرة، ط1، 2007م.

132. نهر، هادي: الكفايات التواصلية والاتصالية، دراسات في اللغة والإعلام، دار الفكر،

عمان، ط1، 2003م.

133. هارون، عبد السلام: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة،

1979م.

134. هاينيه، فولفجنج: مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة فالح بن شبیب العجمي، جامعة

الملك سعود، 1999م.

135. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أبو محمد [-761هـ]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن

مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

136. _____: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شرح وتحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ت.

137. _____: معنى اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك،

وعلي حمد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1998م.

138. ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب المعافري، أبو محمد: السيرة النبوية، تحقيق

طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ط1، 1970م.

139. واوزريناك، زتسيسلاف: مدخل إلى علم لغة النص، مشكلات بناء النص، ترجمه

وعلق عليه سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 2003م.

140. ياكبسون، رومان: قضايا الشعرية، ترجمة محمد الولي، ومبارك حنون، دار توبقال،

الدر البيضاء، ط1، 1988م.

141. ابن يعيش، علي بن يعيش [-643هـ]: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

142. يوسف، نور عوض: علم النص ونظرية الترجمة، دار الثقة للنشر، مكة المكرمة،

1990م.

ب. الكتب الأجنبية

143. Searle, J.r: Expression and Meaning: Studies in the Theory of Speech Acts. Cabridge University Press, Cambridge: 1981
144. Searle, J.r: Speech Acts: An Essay in the Philosophy of language, Cambridge University Press, Cambridge: 1969.

ج. الدوريات

145. أنكيبسن، جين: العقل واللغويات النفسية، الموسوعة اللغوية، تحرير الدكتور كولنج، ترجمة: د. محيي الدين حميدي، ود. عبد الله الحميدان، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1990م.

146. باري، هرمان: الخطاب، ترجمة محمد أسيداه، مجلة نوافذ، النادي الأدبي بجدة، ع34، ديسمبر 2005م.

147. الحاج صالح، عبد الرحمن: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، ع4، 1974م

148. _____: الجملة في كتاب سيويو، مجلة المبرز، المدرسة العليا للأداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، ع2، 1993م

149. ابن حدو، رشيد: قراءة في القراءة، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع48/49، 1988م.

150. صفا، د. فيصل: طبيعة قرينة (الفائدة) في تسويغ الإسناد إلى النكرة، مجلة الدراسات الإسلامية، مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية آباد، باكستان، العدد

4، المجلد 31، أكتوبر - ديسمبر، 1995م

151. _____: عطف البيان والبدل: باب واحد أم بابلان؟ (قراءة في ضوء البنية

الوظيفية لمعظم التواضع)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 49، سنة 19، تموز

- كانون أول 1995م . ص ص (55-72)

152. _____: نحو النص في النحو العربي، دراسة في مجموعة من العبارات

الشارحة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ع92، سنة 23، خريف 2005م.

153. ابن طالب، عثمان: البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية، مركز

الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس، 1986م.

154. عزت، علي: اللغة ونظرية السياق، مجلة الفكر المعاصر، الهيئة المصرية العامة

للتأليف والنشر، ع76، 1971م.

155. الموسى، د. نهاد: الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، المجلة العربية

للدراستات اللغوية، الخرطوم، أغسطس، 1985م

156. نحلة، د. محمود أحمد: نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، مجلة الدراسات اللغوية،

مركز الملك فيصل، الرياض، م1، ع1، محرم - ربيع الأول، 1420هـ، إبريل - يونيه،

1999م.

157. وطفة، علي: لغات التواصل الاجتماعي، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب،

دمشق، ع273، 1994م.

د. رسائل الماجستير والدكتوراة:

158. العرود، أحمد ياسين: دراسة في تحول الخطاب العربي في عصر النهضة، رسالة

ماجستير، جامعة اليرموك، 1997م.

Abstract

THE BENEFIT OF SPEECH IN THE THEORY OF ARABIC GRAMMAR

A Ph.D. Thesis, Yarmouk University 2009

Supervisor: Prof. Dr Faisal Ibrahim Safa

The Theory of Arabic Grammar consists of a set of elements linking together the structures and the indicative and logical meanings that reflect the intentions of speakers, so that communication occurs between speakers and receivers. This research "The Benefit Of Speech In The Theory Of Arabic Grammar" has tried to clarify the main elements the grammarians relied on to comprehend the sentences and structures, so that communication between the speaker and the addressee is achieved. Also, it has attempted to answer certain questions, such as: How does communication take place between the speaker and the receiver? What are the rules to be observed by the speaker in order to reach to his/her purpose from the speech, and to achieve benefit for the receiver? And what are the elements the receiver makes use of in order to comprehend the speech?

The research is composed of three chapters: The First is entitled "The Benefit Of Speech: The Concept and Fact". It is a theoretical introduction to the concept of "The Benefit Of Speech", attempting to define a concept that depends on its two main basic elements: The Benefit and The Speech. The research dealt with the elements of speech and their relationship to understanding and achieving the desired benefit of the speech. It also dealt with the benefit from modern Linguistic, Social and Psychological, prospective.

The Second Chapter, "The Benefit Of Speech determiners", is meant to study of the main benefit of the oral and written communication, and the determiners of the secondary linguistic and nonlinguistic benefit. The study tries to demonstrate the impact of these determiners on the process of comprehending speech .

The Third Chapter examines "The Importance Of The Benefit Of Speech In The Theory Of Arabic Grammar". It discusses certain applied aspects, the grammarians relied upon in the theory, such as: predication, speech and sentence. The chapter also discusses a grammatical phenomenon that plays significant role in the process of Speech. The phenomenon covers omission, postposing, preposing and substitution.